

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كلية أصول الدين

قسم الكتاب والسنة

السنة الثانية ل. م. د

تخصص علوم الحديث

مناهج المحدثين

السادسي الرابع

الدكتور حميد قوفي

أستاذ محاضر بقسم الكتاب والسنة

السنة الجامعية 2012-2013

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

(الحمد لله الذي جعل من السنّة تبياناً للكتاب، ونوراً يهتدي به أولو الألباب، وبعث إليها من الحفاظ المتقنين، والرواة الصادقين، والنقّدة البصيرين، من قام بصادق خدمتها، وحفظ عليها جلال حرمتها، ونفى عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وصانها من إفك المفتريين، ودغل الدجالين، فحفظت على مرّ العصور، من يد الدثور، وصينت - بعناية الله - من أرباب الفجور، فلله مزيد الحمد والمنة على ما حفظ من معالم دينه، وسبل رشاده، وعلى صفّيه وخليله محمد بن عبد الله صلواته وسلامه، وعلى آله ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين)⁽¹⁾.

أمّا بعد؛ فهذه مذكرة في مناهج المحدثين لطلبة السنة الثانية، قسم الكتاب والسنة، نظام ل.م.د.

و"مناهج المحدثين" مادة شاملة تعنى بدراسة منهج أهل الحديث في نقد الرواة والمرويات، وكذا منهجهم في تصنيف الحديث، وتوضيح شروطهم في كتبهم، والوقوف على اصطلاحاتهم وبيانها، ومنهجهم في فقه الحديث وشروح السنّة، وغير ذلك. ولا يمكن حصرها في ورقات هذه المذكرة، لذا رأيت أن أخصّ منها بالبيان مناهج المحدثين في تصنيف الحديث، وشروطهم في مصنفاتهم، وسوف نخصر الدراسة في كتب الحديث المشهورة: موطأ الإمام مالك، ثم الكتب السنّة.

ولا شكّ أنّ الكتابة في مناهج المحدثين تعدّ من الدراسات المعاصرة المهمّة، ذلك أنّ الأئمّة المصنّفين لكتب الحديث لم يضعوا مقدّمات لها يوضّحون فيها طرقهم في التّصنيف ومنهجهم فيها، وشروطهم التي اعتمدها في ذلك. ومن أجل ذلك نشط الباحثون المتخصّصون في استخراج هذه المناهج من خلال دراستهم لمصنّفات الحديث المختلفة لما لها من فوائد جليّة، يمكن إيراد بعضها:

- معرفة مراحل كتابة الحديث و تدوينه والتصنيف فيه.
- الاطلاع على جهود المحدثين في صيانة السنّة روايةً وتدويناً.
- اكتشاف مدى التطوّر الفكري والمنهجي لدى علماء الحديث.
- تقدير قيمة المنتج العلمي والفكري الموروث عن المحدثين.
- تمييز مراتب مصنّفات المحدثين.
- الوقوف على أسانيد مصادر السنّة، ومشاهير رواتها.

1- مفتاح السنة أو تاريخ فنون الحديث. محمد عبد العزيز الخزولي ص3

سائلا الله جلّ وعلا أن يوفّق أبناءنا الطلاب وبناتها الطالبات للإفادة من هذه المادة، وأن يرزقنا وإياهم الإخلاص في القول والعمل، آمين.

مَدخل

سبق لنا أن درسنا مراحل كتابة الحديث من العهد النبويّ إلى عهد عمر بن عبد العزيز، وعرفت وقتها أنّ السنّة كانت تكتب بين يدي النبيّ صلى الله عليه وسلم، وإن لم يكن ذلك على سبيل الأمر الرسميّ العام لما تعلم من خشية التباس القرآن بالسنّة واختلاطهما في بداية الأمر، لا سيما والقرآن لم يجمع بعد، لكنّ بعد ذلك اشتهرت الكتابة، ونُسَخ النهي عنها بأحاديث كثيرة قد علمتها من قبل، ثم استمر الناس في كتابة الحديث وجمع الأخبار إلى أن جاء الخليفة عمر بن عبد العزيز، فبعث إلى أبي بكر محمد بن عمرو بن حزم واليه على المدينة بأمرٍ - رسميٍّ - يطلب منه جمع الحديث، فقال له: "انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه؛ فإنّي خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلاّ حديث النبيّ صلى الله عليه وسلم، ولتفشوا العلم ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم؛ فإنّ العلم لا يهلك حتى يكون سراً"⁽²⁾. لكن عمر بن عبد العزيز مات قبل أن يرى تلك الصحف.

وكان فيمن بعث إليه أيضا بهذا الأمر الإمام محمد بن شهاب الزهريّ، واستجاب له الزهريّ، وجمع من الحديث كثيرا، فقد ذكر معمر بن راشد تلميذه قال: (كنا نرى أنّا قد أكثرنا عن الزهريّ حتى قتل الوليد فأخرجت دفاتر الزهريّ على الدواب)⁽³⁾.

ثم بعد الزهريّ انطلق الأئمّة المحدثون في جمع السنّة، وكان القرن الثاني أكثر حركة في كتابة الحديث وتدوينه نظرا لفسوّ الوضع، وانتشار البدع، فظهرت مصنّفات عديدة امتازت بترتيب الأحاديث على الأبواب⁽⁴⁾، بينما كانت تُجمع قبل ذلك في كراريس وصحف، وظهر فيها طائفة من الأئمّة المصنّفين نذكر منهم: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (150هـ) بمكة. مالك بن أنس (179هـ) ومحمد بن إسحاق (151هـ) بالمدينة. وسعيد بن أبي عروبة (156هـ)، والربيع بن صبيح (160هـ) وحمام بن سلمة (167هـ) بالبصرة. وسفيان الثوري (161هـ) بالكوفة. ومعمر بن راشد (153هـ) باليمن. وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (156هـ) بالشام. وعبد الله بن المبارك (181هـ) بخراسان. وهشيم بن بشير (157هـ)

2- أخرجه البخاري موصولا إلى قوله "وذهاب العلماء"، وبقيته معلقا. انظر كتاب العلم. باب كيف يقبض العلم.

3- تاريخ دمشق. ابن عساكر 334/55

4- التصنيف على الأبواب: هو تخريج الحديث على أحكام الفقه وغيره، وتنويعه أنواعاً، وجمع ما ورد في كلّ حكم وكلّ نوع في باب بحيث يتميّز ما يتعلّق بالصلاة مثلا على ما يتعلّق بالصيام. انظر: مفتاح السنة . محمد عبد العزيز الخولي ص30

بواسطة. وجريير بن عبد الحميد (188هـ) بالرّي⁽⁵⁾. ثم تلاهم عدد كثير من أهل عصرهم، ولم يخرجوا عن طريقتهم.

وطريقتهم في جمع الحديث أنهم كانوا يضعون الأحاديث المتناسبة في باب واحد، ثم يضمون جملة من الأبواب بعضها إلى بعض، ويجعلونها في مصنف واحد، ويخلطون الأحاديث بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين⁽⁶⁾. وكانوا يضعون على هذه المصنفات عناوين مثل "الموطأ"، و"المصنّف"، و"الجامع"، و"السنن"، ومن ذلك جامع سفيان الثوري، وموطأ الإمام مالك، وجامع سفيان بن عيينة في السنن والآثار..

ثم تطوّرت طريقة التصنيف بعد هؤلاء، فظهر لبعض الأئمة - في هذا القرن - أن يردوا حديث النبي صلى الله عليه وسلم في مصنفات خاصة، فظهرت المسانيد، وهو أن يجمع في ترجمة كلّ صحابي ما عنده من حديثه سواء كان صحيحاً أم غير صحيح، ويجعله على حدة، وإن اختلفت أنواعه⁽⁷⁾.

ومن أشهرها: مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (204هـ). ومسند أسد بن موسى الأمويّ (212هـ). ومسند عبيد الله بن موسى العبسي (213هـ). ومسند عبد الله بن الزبير الحميديّ (219هـ). ومسند مسدد بن مسرهد (228هـ). ومسند نعيم بن حماد الخزازي المصريّ (228هـ). ومسند أحمد بن حنبل (241هـ). الخ ..

ثم دخل القرن الثالث، فذهب المحدثون إلى تصنيف الحديث على غير ما سبق، فقد كان يُجمع قبل ذلك من غير أن يميّز عن أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم يميّز الصحيح فيها من غيره، فظهرت مصنفات خصّت الحديث المرفوع دون غيره إلا ما قلّ أو ندر، وبعضها اقتصر فيها على إخراج الصحيح دون سواه. ومن أشهرهم الإمام البخاريّ ثم مسلم، فلم يدخلوا في أصل صحيحيهما المرسل والمنقطع والبلاغات ونحوها، ولذا قيل إنهما أول من صنّف في الصحيح المجرد، وللبخاري سبق في هذا. وبعضهم لم يقتصر على الصحيح بل أدخل في مصنّفه الصحيح وما دونه، ومن أشهرهم أبو داود والترمذي والنسائيّ.

ولا شك أنّ هذا القرن كان أزهى القرون، وأسعدها بخدمة السنّة، قال محمد عبد العزيز الخولي رحمه الله: (وإنّ ذلك القرن الثالث لأجلّ عصور الحديث وأسعدها بخدمة السنّة، ففيه ظهر كبار المحدثين، وجهابذة المؤلّفين، وحدّاق الناقدين، وفيه أشرقت شموس الكتب السنّة التي كادت لا تغادر من صحيح الحديث إلا

5- هؤلاء كانوا متعاصرين وهم أوائل من جمع الحديث، ولا يعلم يقيناً الأول منهم على الإطلاق، لكن يقال الأوائل حسب الأمصار.

6- انظر : الحديث والمحدثون. محمد أبو زهو ص244

7- مفتاح السنة ص30

النزر اليسير، والتي عليها يعتمد المستنبطون، وبها يعتضد المناظرون، وعن محياها تنجاب الشبه، وبضوئها يهتدي الضال، وبرد يقينها تتلج الصدور⁽⁸⁾.

ثم دخل القرن الرابع، واستمرّ التصنيف على ما كان عليه أئمة القرن الثالث في الجملة، فظهر صحيح ابن خزيمة (311هـ)، وصحيح ابن حبان (353هـ)، وسنن الدارقطني (385هـ)، وغيرها.

وفي هذا القرن أيضا ظهرت المعاجم كمعاجم الطبراني (360هـ) الكبير والأوسط والصغير، وكتب التفسير بالمأثور، كجامع البيان لمحمد بن جرير الطبري (310هـ)... الخ.

ومع ذلك كلّه ظهرت بعض المصنّفات على منهج جديد لم يكن معروفا، يتعلّق موضوعها بما سبق من المصنّفات، وذلك من خلال وضع مستدركات على بعض الكتب، كمستدرك الحاكم على الصحيحين أو مستخرجات.

تلخيص

مما سبق يمكن إجمال طرق التصنيف في الحديث في القرون الأولى في طريقتين: الأولى: التصنيف على الأبواب. الثانية: التصنيف على المسانيد.

أمّا التصنيف على الأبواب فيشمل الموطّات كموطأ الإمام مالك، والمصنّفات كمصنف عبد الرزاق الصنعائي ومصنف ابن أبي شيبة، والجوامع كجامع الصحيح للبخاري وجامع الترمذي، والمستدركات كمستدرك الحاكم النيسابوري، والمستخرجات كمستخرج أبي بكر الإسماعيلي على صحيح البخاري، ومستخرج أبي عوانة الإسفرائيني على صحيح مسلم، والسنن كسنن أبي داود وسنن النسائي، وبعض كتب العلل كعلل ابن أبي حاتم الرازي.

وأما التصنيف على المسانيد فيدخل فيها مثل معجم الطبراني الكبير غير أنّه رتب فيه أسماء الصحابة على حروف الهجاء. ويدخل فيها كذلك بعض كتب العلل كعلل الدارقطني فإنّه رتب على المسانيد أيضا...

فائدة: قال أخونا الناظم:

و"جامع" حاز أبوابا ثمانية	من الحديث لخير الناس عازيها
تفسير قرآن والأحكام والسير	رقائق فتن آداب يحويها
واذكر مناقبهم والعكس مثابة	والحقّ في ذلك التوحيد عاليها
"مستدرك" ما يفوت الأصل يجمعه	بشرطه وعلى الأبواب يرويها

"مستخرج" بأسانيد مخالفة يروي كتابا لشيخ كان عازيها
بالشيخ أو بشيخ الشيخ يجتمعا وفي الصحابة أيضا ذاك راويها
وإن يحافظ على متن فغايته وإن يخالف فذاك الخلف يغنيها
وما بترتيب فقه ألفت "سنن" بغير قطع ولا وقف ترى فيها
"مصنّف" ما احتوى الموقوف والسنن وللفتاوى كباب الفقه يرويها
"موطأ" ذا كتاب الفقه والسنن وقول صحب وأتباع كعاليها
شيخ "المسانيد" بالأصحاب رتبها باباً بكلّ صحابي ترى فيها
قد رتبوها بتبشير وسابقة أو غير ذا وجمع المتن يرويها
وإن بحرف هجائي يرتبه ف"معجم" وعلى الأسماء بينها

وبعد هذه اللمحة السريعة عن مراحل كتابة الحديث وطرق التصنيف فيه، نشرع في دراسة بعض المصنفات المهمّة من القرن الثاني والقرن الثالث، نبدأ بموطأ الإمام مالك ثم صحيح البخاري، وبعده صحيح مسلم وبقية الكتب الستة. سائلا الله التيسير والتوفيق.

المبحث الأول
الإمام مالك وكتابه الموطأ

أولاً

التعريف بالإمام مالك^(٩)

نسبه وكنيته ومولده

هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن عثمان الأصبحي الحميري، فهو من أصل عربيّ يمنيّ. ولد بالمدينة سنة 93 هـ - وقيل غير ذلك -، ونشأ بها ولم يخرج منها إلا لحج أو عمرة، فقد كان يؤثر المقام بدار الهجرة بجوار النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

صفته وخلقته

لقد أوتي الإمام مالك مع سعة العلم جمال الصورة وحسن الخلق، فهذا الشافعيّ وغيره يصفونه بذلك، قالوا: كان طويلاً جسيماً عظيم الهامة، أبيض الرأس واللحية، شديد البياض إلى الصفرة، أعين⁽¹⁰⁾، حسن الصورة، أصلع، أشم⁽¹¹⁾، عظيم اللحية تامّها، تبلغ صدره ذات سعة وطول، وكان يأخذ أطار شاربه ولا يخلقه، ولا يحفيه، ويرى حلقه من المثلة.

ووصفه مصعب الزبيري: كان مالك من أحسن الناس وجهاً وأحلام عيناً، وأنقاهم بياضاً، وأمهم طولاً في جودة بدن⁽¹²⁾.

طلبه للعلم وحرصه عليه

منذ كان صبيّاً وهو شغوف بالعلم حريصاً على تحصيله، وقد اعتنت به أمّه اهتماماً بالغاً، وحرصت على تعليمه، فكانت تبعث به إلى العلماء وهو صبيّ، وترشده إلى الأخذ عنهم العلم والأدب، قال مالك: (قلت لأمي، أذهب فأكتب العلم؟ فقالت: تعال فالبس ثياب العلم. فألبستني ثياباً مشمّرة، ووضعت الطويلة على رأسي، وعمّمتني، وتقول لي: اذهب فأكتب الآن).

وقال رحمه الله: (كانت أُمّي تعمّمني وتقول لي: اذهب إلى ربيعة فتعلّم من أدبه قبل علمه).

وقال رحمه الله: (كان لي أخ في سنّ ابن شهاب فألقى أبي يوماً علينا مسألة فأصاب أخي وأخطأت، فقال أبي: ألهتُك الحمام عن طلب العلم فغضبت وانقطعت إلى ابن هرمز سبع سنين، - وفي رواية ثمان

9- مصادر ترجمته: مقدمة التمهيد، ابن عبد البر. ترتيب المدارك، القاضي عياض. الديباج المذهب، ابن فرحون. تنوير الحوالك، السيوطي..

10- أي واسع العين.

11- الشمم: ارتفاع في قصبه الأنف مع استواء في أعلاه، وإشراف الأرنبة قليلاً، فإن كان فيها احديداب فهو القنا.

12- للمزيد انظر: سير إعلام النبلاء 69/8....

سنين-، وكنت أجعل في كفي تمرًا، وأناوله صبيانه، وأقول لهم: إن سألكم أحد عن الشيخ فقولوا مشغول، وقال ابن هرمرز يوما لجاريتته: من الباب؟ فلم تر إلا مالكا، فرجعت، فقالت له: ما تم إلا ذاك الأشقر. فقال لها: ادعيه، فذلك عالم الناس). وقال رحمه الله: (كنت آتي نافعاً مولى ابن عمر وأنا يومئذ غلام، ومعى غلام لي، وينزل إلي من درجة له فيقعدني معه فيحدثني).

وكلّ هذا يدلّ على ملازمته الطلب من صغره.

شيوخه

إن سعي الإمام مالك منذ صغره في طلب العلم وتحصيله مكّنه من الأخذ عن شيوخ كثيرين، قيل تجاوز التسعمائة شيخ، ثلاثمائة من التابعين، وستمائة من أتباع التابعين، وإن كانت العظمة ليست بالكثرة، ولكن العظمة بقدر عظمة ومكانة من أخذ عنهم، ومن أشهر هؤلاء:

نافع مولى ابن عمر (ت: 120هـ)، لازمه الإمام مالك وهو صبيّ، وكان يقول: (إذا سمعت حديث نافع عن ابن عمر، لا أبالي ألاّ أسمعه من أحد غيره)، روى عنه مالك في مائتين وسبعة وثمانين موضعاً. وأكثره في المرفوع. ولا يخفى أن سلسلة مالك عن نافع عن ابن عمر تسمى السلسلة الذهبية، وهي عند البخاريّ أصحّ الأسانيد.

محمد بن مسلم بن شهاب الزهريّ (ت: 124هـ) عالم الحجاز والشّام، كان مالك يقول عنه: (كان أسخى الناس وأتقاهم، ماله في الناس نظير)، وقد روى له في الموطّأ في مائتين وثلاثة وثمانين موضعاً، وأكثره من غير المرفوع.

ربيعة بن أبي عبد الرحمن المعروف بريعة الرأي (ت: 136هـ)، روى له الإمام مالك في الموطّأ في سبعة وثلاثين موضعاً. وكان مالك يعجب به ويحلّه رغم أنّه كان يخالفه في مسائل. لكنه كان يقول عنه: (ذهبت حلاوة الفقه منذ مات ربيعة).

ومن شيوخه الكبار غير هؤلاء نذكر: جعفر الصادق، روى عنه في الموطّأ أربعة عشر موضعاً، ويحيى بن سعيد الأنصاريّ، روى عنه في مائتين وأربعة وثلاثين موضعاً، وهشام بن عروة، روى عنه في مائة وثمانين وعشرين موضعاً، وأيوب بن تيممة السخيتياني، روى عنه في سبعة مواضع، وأبو الزناد عبد الله ابن ذكوان، روى عنه في سبعين موضعاً، وزيد بن أسلم، روى عنه في ثمانية وثمانين موضعاً، وعبد الله ابن دينار، روى عنه في ثمانية وأربعين موضعاً، وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر، روى عنه في ثمانية وعشرين موضعاً، وعبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم روى عنه في سبعة وأربعين موضعاً...

تلاميذه ومن روى عنه

أما تلاميذ الإمام فلا يحصون عدداً، ولعله أكثر الأئمة في عصره تلامذة، وربما كان ذلك لطول عمر الإمام، وإقامته بالمدينة مقصد كثير من الحجاج وطلبة العلم، فكانوا يجلسون إليه ويأخذون عنه الفقه والحديث، وكان منهم من تطول ملازمته ومنهم من تقصر.

وقد جمعهم غير واحد من العلماء كالخطيب البغدادي والقاضي عياض، أحصى منهم ألف نفس فيهم من مشاهير شيوخه و أقرانه ثم من صغرت أسنانهم عنهم. ومن أشهرهم: عبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن القاسم، وعبد الرحمن ابن مهدي، ومعن بن عيسى، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، ومحمد بن الحسن الشيباني، والوليد بن مسلم، ومحمد بن إدريس الشافعي، وخلق كثير.

ومن أخذ عنه من أقرانه كذلك جمع غفير، منهم: معمر بن راشد، وابن جريج، والأوزاعي، وشعبة، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، والليث بن سعد، وحماد بن زيد وآخرون.

وكذلك روى عنه من شيوخه جماعة منهم: ربيعة بن أبي عبد الرحمن، والزهرري، ويحيى بن سعيد الأنصاري وهشام بن عروة، وغيرهم.

صفحة مجلسه

كان مجلس الإمام مالك مجلس وقار وهيبة وعلم، ولم يكن فيه شيء من المرء أو اللغظ ولا رفع صوت، فكان يقول: (المرء والجدال في العلم يذهب بنور العلم من قلب العبد، وقيل له: الرجل له علم بالسنة أيجادل عنها؟ قال: لا. ولكن يخبر بالسنة، فإن قُبل منه وإلا سكت)⁽¹³⁾.

وكان شديد التوقير لحديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فعن معن بن عيسى قال: كان مالك ابن أنس إذا أراد أن يجلس للحديث اغتسل، وتبخّر، وتطيّب؛ فإن رفع أحد صوته في مجلسه زبّه، وقال: قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾؛ فمن رفع صوته عند حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فكأثماً رفع صوته فوق صوت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وقال مطرف: (وكان مالك إذا أتاه الناس خرجت إليهم الجارية فتقول لهم يقول لكم الشيخ: تريدون الحديث أو المسائل؟ فإن قالوا المسائل، خرج إليهم، فأتاهم، وإن قالوا الحديث، قال لهم: اجلسوا، ودخل مغتسله فاغتسل وتطيّب ولبس ثياباً جدداً، ولبس ساجه، وتعمّم، ووضع على رأسه طويلة وتلقى له المنصة فيخرج إليهم

13- مقدمة أوجز المسالك إلى موطأ مالك. الكاندهلوي 82/1، قلت: وهو منهج الإمام أحمد أيضاً؛ فقد روى عنه العباس بن غالب الوراق قال: قلت لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله، أكون في المجلس ليس فيه من يعرف السنة غيري، فيتكلم متكلم مبتدع أردّ عليه؟ قال: لا تنصب نفسك لهذا، أخبر بالسنة ولا تخاصم. فأعدت عليه القول، فقال: ما أراك إلا مخاصماً". الآداب الشرعية والمنح المرعية 226/1

وقد لبس وتطيّب وعليه الخشوع، ويوضع عود، فلا يزال يبخر حتى يفرغ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم⁽¹⁴⁾.

مناقبه وثناء العلماء عليه

شهد للإمام مالك غير واحد من الأئمة بالفضل والعلم والفقه، حتى عُرف بإمام دار الهجرة، وكذا أطلقوا عليه وصف "أمير المؤمنين في الحديث".

والثناء عليه لا ينقطع إلى يومنا هذا، ومما أثير في مدحه والثناء عليه ما جاء عن شيخه ربيعة الرأي أنّه كان يقول إذا جاء مالك: (جاء العاقل). وقال ابن عيينة: مالك إمام أهل الحجاز، وهو حجة زمانه. وقال محمد بن سعد: وكان مالك ثقة، مأموناً، ثبتاً ورعاً، فقيهاً، عالماً، حجةً. وقال الإمام الشافعي: (إذا جاء الأثر فمالك النجم). وقال سفيان بن عيينة في حديث أبي هريرة رواية: "يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم، فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة" قال سفيان: إنّ مالك بن أنس⁽¹⁵⁾. وكذلك قال عبد الرزاق الصنعاني.

وقال أحمد: (إذا رأيت الرجل يبغض مالكا، فاعلم أنّه مبتدع)⁽¹⁶⁾. إلى غير ذلك ممّا ذكر في مدحه، وهو كثير⁽¹⁷⁾.

وذكر القاضي عياض أنّه ألف في مناقب مالك رحمه الله جماعة وذكر منهم القاضي أبا عبد الله التستري المالكي، له في ذلك ثلاث مجلدات، وأبا الحسن بن فهر المصري، وجعفر بن محمد الفريابي، وأبا بشر الدولابي، وأبا عمر بن عبد البر، والقاضي أبا الوليد الباجي، والقاضي أبا بكر الأبهري... وخلقاً. ثم ذكر أنّ الخطيب البغدادي صنّف كتاباً كبيراً في الرواة عن مالك وشيء من روايتهم.

تأليفه

ألف الإمام مالك-سوى الموطأ- كُتباً في فنون شتى، غير أنّه لم يواظب على إسماعها وروايتها كالموطأ، ومن أشهر ما صنّف:

- كتاب في القدر والردّ على القدرين، وهو رسالة بعث بها إلى ابن وهب، وإسنادها صحيح.

14- ترتيب المدارك 154/1

15- جامع الترمذي رقم 2680

16- أوجز المسالك إلى موطأ مالك. الكاندهلوي 83/1

17- انظر مزيداً من هذا في تاريخ بغداد وترتيب المدارك، وسير أعلام النبلاء.

- كتاب في النجوم وحساب مدار الزمان ومنازل القمر، رواه سحنون عن ابن نافع الصائغ، قال القاضي عياض: (وهو كتب جيّد مفيد جدا قد اعتمد الناس عليه في هذا الباب).

- رسالة في الأقضية بعث بها إلى بعض القضاة. ورسالة في الفتوى بعث بها إلى أبي غسان محمد بن مطرف وهو من كبار أهل المدينة، قرين مالك.

- رسالة في الآداب إلى هارون الرشيد، لكنها لا تصحّ عنه، قال القاضي الأبهري: (فيها أحاديث منكورة تخالف أصوله، قالوا وأشياء فيها لا تعرف من مذهب مالك)⁽¹⁸⁾.

- جزء في التفسير لغريب القرآن.

- وله رسالة مشهورة إلى الليث بن سعد في إجماع أهل المدينة.

فأما ما نقل عنه كبار أصحابه من المسائل والفتاوى والفوائد فشيء كثير، ومن كنوز ذلك "المدونة"، و"الواضحة"... أما كتابه الموطأ، فأشهر كتبه، وأجلها وأعظمها.

محدثه

لم يسلم الإمام مالك من نقمة السلطان رغم اعتداله وتحفظه، فلقد ذاق المحنة كما ذاقها من قبله من شيوخه ربيعة ومحمد بن المنكدر وغيرهما، وكان ذلك في سنة ست وأربعين ومائة.

واختلف في سب محنته وفيمن ضربه، فقيل إنّ أبا جعفر نّاه عن الحديث: "ليس على مستكره طلاق"⁽¹⁹⁾، ثمّ دسّ إليه من يسأله عنه، فحدّثه به على رؤوس الناس فضربه بالسوط. وقيل إن الذي نّاه هو جعفر بن سليمان الوالي على المدينة. قال الفضيل بن زياد: سألت أحمد بن حنبل عن ضرب مالك؟ فقال: ضربه بعض الولاة في طلاق المكروه، وكان لا يجيزه⁽²⁰⁾.

وقيل إنّ مالك بن أنس استفتي في الخروج مع محمد - بن عبد الله بن حسن المسمى المهدي-، وقيل له إنّ في أعناقنا بيعة لأبي جعفر، فقال إنّما بايعتم مكروهين، وليس على كلّ مكروه يمين، فأسرع الناس إلى محمد ولزم مالك بيته⁽²¹⁾. قال ابن فرحون في الديباج: (على هذا أكثر الرواة)⁽²²⁾. وقيل غير ذلك.

وفاته

18- ترتيب المدارك 206/1

19- وقد كانوا يُكرهون الناس على الحلف بالطلاق عند المبايعة، فأروا أن فتوى مالك تنقض البيعة وتهون الثورة عليهم.

20- تهذيب التهذيب 9/10

21- تاريخ الطبري 281/4

22- الديباج المذهب 124/1

مرض الإمام مالك اثنتين وعشرين يوماً وتوفي على إثرها، وكان ذلك في يوم الأحد من شهر ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة⁽²³⁾. ودفن بالبقيع، وقبره معروف مشهور.

قال محمد بن سعد عن إسماعيل بن أبي أويس: "اشتكى مالك بن أنس أياما يسيرة، فسألت بعض أهلنا عمّا قال عند الموت فقالوا: تشهّد ثم قال: "الله الأمر من قبل ومن بعد".

ثاني: التعريف الموطأ

الموطأ اسم مفعول من وطأ يوطئ، أي سهّل ومهّد، قال ابن فارس: (وطأ): كلمة تدلّ على تمهيد شيءٍ وتسهيله.

سبب تأليف الكتاب

ذُكر في أسباب تأليف الإمام مالك للموطأ أكثر من سبب؛ منها أنّ أبا جعفر قال لمالك: ضع للناس كتاباً أحملهم عليه، فكلمه مالك في ذلك، فقال: ضعه، فما أحد أعلم منك، فوضع الموطأ، فلم يفرغ منه حتى مات أبو جعفر، وفي رواية، قال له المنصور: يا أبا عبد الله ضُمَّ هذا العلم ودوّن كتاباً، وجنّب فيها شذائد ابن عمر، ورخص ابن عباس، وشواذ ابن مسعود، واقصد أوسط الأمور وما اجتمع عليه الأئمة والصحابة⁽²⁴⁾.

ولكن هناك ما ينقض هذا، كما جاء في روايتي الواقديّ ومعن بن عيسى وغيرهما⁽²⁵⁾، وحاصل ذلك أنّ أبا جعفر طلب من الإمام مالك أن يرسل إليه بالموطأ يطلّع عليه ويحمل الناس عليه.

وهذا يدلّ على أنّ الموطأ كان موجوداً - على الأصحّ - وروي أنّ الخليفة المهديّ هو الذي طلب من الإمام مالك أن يضع كتاباً يحمل الناس عليه.

والحقّ أنّه كان لظهور الفرق والوضع في الحديث زمن الإمام مالك - وإن لم يكن ذلك بالمدينة - حاجة ماسّة إلى مصنّف يجمع فيه بين الفقه والحديث الصحيح وآثار السلف الصحيحة، وأعني بذلك أنّ الإمام مالكا ألّف كتابه بدافع شخصي، والله أعلم.

سبب تسمية كتاب الإمام "الموطأ"

23- هذا هو الصحيح كما حققه القاضي عياض. انظر: ترتيب المدارك 237/1

24- انظر ترتيب المدارك 192/ 1

25- منهم يحيى بن مسكين، وخالد بن نزار الأيلي، وعتبة بن حماد القارئ الدمشقي..

اختلف العلماء في سبب تسمية كتاب مالك بالموطأ، فقيل: سماه كذلك لأنه يستره للناس ومهده. قال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكناني الأصفهاني: قلت لأبي حاتم الرازي: لم سمي موطأ مالك بالموطأ؟ فقال شيء قد صنفه ووطأه للناس حتى قيل موطأ مالك كما قيل جامع سفيان.

وقيل سماه كذلك لمواطأة العلماء له على ما فيه، قال أبو الحسن بن فهر: أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن فراس سمعت أبي يقول: سمعت علي بن أحمد الخلنجي يقول: سمعت بعض المشايخ يقول: قال مالك: "عرضت كتابي هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة فكلمهم واطأني عليه فسميته الموطأ".

محتوى الكتاب

كتاب الموطأ كتاب جامع للفقهاء والحديث، حوى من المرفوع أحسن ما صحَّ عن الإمام عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما روي عن الخلفاء الراشدين، وفقهاء الصحابة، ومن بعدهم من فقهاء التابعين وأتباعهم، وما جرى عليه العمل بالمدينة. وقد بؤب ذلك على أبواب بحسب ما يحتاج إليه المسلمون في عباداتهم ومعاملاتهم وآدابهم، من معرفة العمل فيها الذي يكون جاريا بهم على السنن المرضي شرعاً. وقد قسم أحاديث الموطأ سبعة أقسام:

القسم الأول: أحاديث مروية عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأسانيد متصلة من مالك إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

القسم الثاني: أحاديث مروية عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأسانيد مرسلّة.

القسم الثالث: أحاديث مروية بسند سقط منه راو، ويسمى المنقطع.

القسم الرابع: أحاديث يبلغ في سندها إلى ذكر الصحابي ولا يذكر فيها أنه سمع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين يكون الخبر مما يقال بالرأي، وهي الموقوفات.

القسم الخامس: البلاغات، وهي قول مالك رحمه الله: بلغني أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: ...

القسم السادس: أقوال الصحابة وفقهاء التابعين.

القسم السابع: ما استنبطه الإمام مالك من الفقه المستند إلى العمل أو إلى القياس أو إلى قواعد الشريعة⁽²⁶⁾.

إحصاء ما في الموطأ من الأحاديث

26- انظر كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، محمد الطاهر بن عاشور، ص 18 - 19

اختلف الدارسون لكتاب الموطأ في عدد أحاديثه، وذلك راجع إلى اختلاف الروايات، قال الحافظ صلاح الدين العلاميّ: روى الموطأ عن مالك جماعات كثيرة، وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير، وزيادة ونقص.. ومن أكبرها وأكثرها زيادة رواية أبي مصعب⁽²⁷⁾.

والسبب في اختلاف الروايات عن الإمام أنّ الرواة عنه لم يأخذوا عنه في زمن واحد، وإنما أخذوا عنه في فترات مختلفة طويلة الأمد⁽²⁸⁾.

وقد ذكر القاضي أبو بكر الأبهري أنّ جملة ما في الموطأ من الأحاديث عشرون وسبعمائة وألف، وبيانها: 600 حديث مسند. 222 حديث مرسل. 613 حديث موقوف. 285 حديث مقطوع.

رواية الموطأ

عقد القاضي عياض في المدارك باباً ذكر فيه من روى الموطأ من الأئمة المشاهير عن الإمام مالك، منهم: عبد الرحمن بن القاسم، وعبد الله بن وهب، ومطرف بن عبد الله، وأبو مصعب الزهري، ومحمد ابن إدريس الشافعيّ، وعبد الله بن الحكم، ويحيى بن بكير، ومحمد بن الحسن الشيبانيّ، ويحيى بن يحيى النيسابوريّ، ويحيى بن الليثي، وعبد الله بن مسلمة القعنبيّ، وعبد الله بن يوسف التّيسبيّ، وقتيبة بن سعيد، وأسد بن الفرات، وحبيب بن أبي حبيب، وسويد بن سعيد، وإسماعيل بن أبي أويس، وأخوه أبو بكر، وعليّ بن زياد التونسيّ...

قلت: وكلّ واحد ممّن ذكر نُسب إليه الموطأ، فيقال: موطأ يحيى بن يحيى، وموطأ ابن زياد، وموطأ محمد بن الحسن الشيباني، وهكذا، وليس المراد إنّ لكل واحد موطأ، إنّما هو موطأ واحد للإمام مالك قام هؤلاء بسماعه وروايته ونشره.

روايات لموطأ المعتمدة في مصنفات الأئمة

اختار الإمام أحمد في مسنده رواية عبد الرحمن بن مهدي، واختار البخاريّ رواية عبد الله التّيسبي وعبد الله بن مسلمة القعنبيّ. ومسلم رواية يحيى بن يحيى النيسابوريّ التميميّ. وأبو داود رواية القعنبيّ. والنسائيّ رواية قتيبة بن سعيد. غير أنّ هذا كلّه أغلبيّ، وإلا فقد روى كلّ ممّن ذكر عن غير من عينه⁽²⁹⁾.

وعلى رواية يحيى بن يحيى الليثيّ اعتمد كلّ من الحافظ ابن عبد البرّ في التمهيد والاستذكار، والباقي في المنتقى، وابن العربيّ في القبس، والسيوطيّ في تنوير الحوالك وكذا الزرقانيّ في شرحه⁽³⁰⁾.

27- تنوير الحوالك. السيوطي 7/1، ومقدمة شرح الزرقاني على الموطأ 6/1

28 - انظر: مقدمة العلامة الشاذلي النيفر على موطأ ابن زياد ص62

29- انظر مقدمة شرح الزرقاني على الموطأ 7/1

30- انظر: مقدمة الشيخ محمد الشاذلي النيفر على جزء موطأ ابن زياد.

خصائص الموطأ

- هو من تأليف الإمام بلا شك، والعلماء يعدّونه أقدم مصنف ثابت عن مؤلفه، غير مشكوك في نسبته إلى الإمام.

- هو من أقدم الكتب المصنّفة في القرن الثاني - وهو من القرون المفضّلة -.

- هو أول كتاب، وأقدم ديوان جامع بين الفقه والحديث مصنّف على الأبواب، ومرتب ترتيباً جيّداً.

- اشتمل على أصحّ أحاديث أهل الحجاز؛ فقد جمع الإمام فيه أحسن ما عندهم من المسندات.

- علوّ السند الذي يقرب من المعين الأول، فأسانيد مالك رحمه الله عالية جداً، وكثيراً ما نقرأ: مالك

عن نافع عن ابن عمر، مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، ومالك عن ابن شهاب الزهريّ عن أنس، مالك عن حميد الطويل عن أنس، ومالك عن أبي الزبير المكيّ عن جابر، مالك عن محمد بن المنكدر عن جابر، ومالك عن نافع عن أبي سعيد الخدريّ...

فهذه أعلى الأسانيد لدى محدّثي وأكثرها شهرة.

- الإقلال من الرواية، فلم يحرص الإمام على الإكثار من المرويات، إنّما جاء بالأصول وما يحتاجه العالم

والفقيه، روى عنه ابن القاسم أنّه كان يقول: (ليس العلم بكثرة الرواية، وإنّما هو نور يضعه الله في قلب من يشاء) (31).

تحريي الإمام مالك في الرواية

عُرف الإمام مالك بشدّة تحريه في الرواية، وانتقائه للرجال لسعة معرفته بأحوالهم ومراتبهم، وقد شهد له الأئمّة بذلك، فهو الذي كان يقول: (أدركت بمسجدنا هذا ستين أو سبعين من التابعين لم أكتب إلا ممن يعرف حلال الحديث وحرامه، وزيادته ونقصانه) (32). وكان يقول أيضاً: (لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك: لا يؤخذ من سفیه معلنٍ بالسفه، وإن كان أروى الناس، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كنت لا تتهمه أن يكذب في حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به) (33).

31- شرح البخاريّ لابن بطال 157/1، والمحدّث الفاصل، الرامهرمزي ص558

32- الكامل. ابن عدي 151/1، والمجروحين. ابن حبان 40/1

33- مقدمة الكامل لابن عدي 149/1

وروى ابن وهب عنه أنه قال: (لقد أدركت بالمدينة أقواما لو استسقي بهم القطر لَسُقُوا، وقد سمعوا من العلم والحديث شيئا كثيرا، وما أخذت عن واحد منهم، وذلك أنهم ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد).

وقد قيل له: لِمَ لا تكتب عن عطاء؟ قال: (أردت أن آخذ عنه، وأردت أن أنظر إلى سمته وأمره، فاتبعته، أتى منبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فمسح الغاشية والدرجة السفلى، يعني في المنبر، فلم أكتب عنه إذ ذاك، لأنَّه من فعل العامة، والدرجة السفلى والغاشية شيء أصلحه بنو أمية، فلمَّا رأته لا يفرق بين منبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا غيره، ويفعل فعل العامة، تركته).

قال القاضي بعد هذا: (وقد روى مالك عن رجل عنه، فلعله تركه لما رأى منه، ولم يعرف حقيقة ما كان عليه من الفضل والعلم)⁽³⁴⁾.

وقال ابن عيينة: (ما كان أشد انتقاء مالك للرجال وأعلمه بشأنهم)⁽³⁵⁾. وقال أبو حاتم: (مالك نقي الرجال، نقي الحديث، وهو أنقى حديثا من الثوري والأوزاعي)⁽³⁶⁾. وقال معن بن عيسى: (كان مالك يشدّد في حديث رسول الله صلى الله عليه في الباء والتاء ونحوهما)⁽³⁷⁾.

وقال ابن حبان: (كان مالك رحمه الله أوّل من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة، وأعرض عمّن ليس بثقة في الحديث، ولم يكن يروى إلّا ما صحّ، ولا يحدث إلّا عن ثقة مع الفقه والدين والفضل والنسك، وبه تخرج الشافعي رحمه الله)⁽³⁸⁾.

تصنيفه أحاديثه الموطأ وبيان درجتها

اتفق العلماء على أنّ أحاديث الموطأ صحيحة على العموم، بل أطلق عليه جماعة منهم اسم الصحيح، وقد أشاد به الأئمة كمثل الشافعي، فقال: (ما على ظهر الأرض بعد كتاب الله أصحّ من كتاب مالك)، وفي لفظ: (ما رأيت كتابا أُلّف في العلم أكثر صوابا من موطأ مالك)⁽³⁹⁾. وقال عبد الرحمن بن مهدي: (ما كتاب بعد كتاب الله أنفع للناس من موطأ مالك بن أنس)⁽⁴⁰⁾. وقال يحيى بن سعيد القطان: (ما في

34- انظر ترتيب المدارك 124/1

35- مقدمة الجرح والتعديل 23/1، مقدمة التمهيد 65/1

36- مقدمة الجرح والتعديل 17/1

37- آخر جامع الترمذي (مع العارضة) 324/13

38- كتاب الثقات. ابن حبان 459/7

39- الاستذكار. ابن عبد البر 167/1

40- المصدر نفسه

القوم أحد أصحّ حديثاً من مالك بن أنس، كان مالك إماماً في الحديث⁽⁴¹⁾. وقال مغلطاي: (أول من صنّف في الصحيح مالك)⁽⁴²⁾..

غير أنّ الحافظ ابن حجر رأي رأياً آخر حيث قال: (إنّ كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلّده على ما اقتضاه نظره في الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرها)⁽⁴³⁾.

وتعقّبهُ السيوطي بأنّ ما فيه من المراسيل مع كونها حجّة عنده بلا شرط وعند من وافقه من الأئمة هي حجّة عندنا أيضاً؛ لأنّ المرسل حجّة عندنا إذا اعتضد، وما من مرسل في الموطأ إلاّ وله عاضد أو عوضد، فالصواب إطلاق أنّ الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء⁽⁴⁴⁾.

وتفصيل هذا: أنّه سبق أن ذكرتُ بأنّ أحاديث الموطأ مقسّمة على النحو الآتي: المسندات، المرسلات، المنقطعات، الموقوفات، البلاغات.

أمّا **المسند** في الموطأ فصحيح مقبول، بل لا يكاد يوجد حديث منه لم يخرّجه أصحاب الصحيح كالبخاريّ ومسلم، حتى قال بعضهم: (إنّ البخاريّ إذا وجد حديثاً يؤثّر عن مالك لا يكاد يعدل به إلى غيره حتى إنّه يروي في صحيحه عن عبد الله بن محمد بن أسماء عن عمّه جويرية بن أسماء عن مالك. — يعني يتكلّف الوصول إلى حديث مالك، ولو من سند بعيد-⁽⁴⁵⁾).

وأما **المرسل** في الموطأ فعلى صورتين؛ **الأولى**: ما يقول فيه التابعي: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، من غير ذكر الواسطة. **الثانية**: ما يسقط من إسناده من قبل التابعي، ويسمى المنقطع في اصطلاح المتأخرين.

وحكمُ هذين النوعين في الموطأ على الاتصال كما جزم غير واحد من العلماء، وقد انتهض الحافظ ابن عبد البرّ بوصول كلّ المرسلات والمنقطعات والبلاغات خلا أربعة أحاديث⁽⁴⁶⁾، قال رحمه الله: (وقد أوضحنا في كتاب التمهيد على أنّا قد وصلنا مراسيل الموطأ في كتاب التمهيد من طرق الثقات، وفي ذلك ما يبيّن لك صحة مراسيله)⁽⁴⁷⁾. وقال في التمهيد: (ووصلت كلّ مقطوع جاء متّصلاً من غير رواية مالك، وكلّ مرسل جاء مستنداً من غير طريقه رحمة الله عليه، فيما بلغني علمه، وصحّ بروايته جمعُه، ليرى الناظر في

41 - أخر جامع الترمذي (مع العارضة) 325/13

42- تنوير الحوالك. السيوطي 6/1

43- شرح النخبة

44- مقدمة شرح الزرقاني 13/1

45- انظر: كشف المغطى، ابن عاشور. ص 19- 20

46- سيأتي الحديث عن البلاغات إن شاء الله.

47- التقصي لحديث الموطأ، المطبوع باسم تجريد التمهيد ص 10

كتابنا هذا موقع آثار الموطأ من الاشتهار والصحة، واعتمدت في ذلك على نقل الأئمة وما رواه ثقات هذه الأمة⁽⁴⁸⁾.

تعليق: نسب الحافظ ابن حجر إلى الإمام مالك أنه لا يرى الانقطاع في الإسناد قادحا، فقال: (فمالك لا يرى الانقطاع في الإسناد قادحا؛ فلذلك يخرج المراسيل والمنقطعات والبلاغات في أصل موضوع كتابه، والبحاري يرى الانقطاع علة)⁽⁴⁹⁾.

وفي هذا التقرير بهذا الإطلاق نظر، أفيلزم من هذا الكلام أن يكون الإمام مالك لا يشترط الاتصال ويصح الخبر المنقطع؟ وهل يلزم من روايته المنقطع - وما في حكمه - في الموطأ أن يكون الانقطاع - عنده - غير قادح على الإطلاق؟، وهل الحديث المنقطع الذي في الموطأ لا يُعلم إسناده واتصاله؟ أم أن للإمام مالك منهجا في روايته لتلك المنقطعات؟

(الجواب: أنه لا يخفى أن اتصال السند شرط في صحة الخبر عند الجميع، ولا يعرف في هذا مخالف فيما أعلم، والإمام مالك رحمه الله لم يُنقل عنه نص في عدم اشتراطه هذا الشرط. أما صنيعة في الموطأ من إخراج المرسل والمنقطع والبلاغات، فهذه مما علم فيها الاتصال، وهذه الأحاديث المنقطعات موصولة من جهات أخرى كما هو معلوم. وينبغي التنبيه في هذا السياق إلى أن هناك فرقا بين منقطع لم يُعلم وصله وبين منقطع عُلم اتصاله من وجه آخر أو من طرق أخرى، قال الحاكم: «فينبغي للعالم بهذه الصنعة أن يميز بين المعضل الذي لا يوصل وبين ما أعضله الراوي في وقت ثم وصله في وقت»⁽⁵⁰⁾. ومثل لذلك بحديث أخرجه مالك في الموطأ من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك أنه قد بلغه أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف... الحديث، قال الحاكم: «هذا معضل، أعضله عن مالك هكذا في الموطأ إلا أنه قد وصل خارج الموطأ».

وهذا حديث آخر يرويه الإمام مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها إلا أبدلها الله خيرا منه». قال الحافظ ابن عبد البر: (وهذا الحديث قد وصله معن بن عيسى، وأسنده عن مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة في الموطأ، ولم يسنده غيره في الموطأ، والله أعلم⁽⁵¹⁾).

48- ابن عبد البر، التمهيد 9/1

49- ابن حجر، هدي الساري ص11

50- الحاكم، معرفة علوم الحديث ص37

51- ابن عبد البر، التمهيد 290/14

وحكى الهيثمي - عند تخرجه حديث سعيد بن المسيّب: "حقّ على الله لا يرتفع شيء من الدنيا إلا وضعه الله" - عن معن بن عيسى أنّه قال: (كان مالك لا يسنده، فخرج علينا يوماً فحدثناه به عن الزهريّ عن سعيد عن أبي هريرة)⁽⁵²⁾.

وهذا يدلّ على أنّ ما كان يرويه الإمام مالك منقطعاً كان معلوم الإسناد.

فالشاهد أنّ المنقطع وما في حكمه قسمان: أحدهما: ما عُلم اتّصاله من جهة أخرى. والثاني: ما لم يعلم اتّصاله. قال الإمام أبو داود: (وما روي عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم من المراسيل؛ منها ما لا يصحّ، ومنها ما هو مسند عن غيره، هو متصل صحيح)⁽⁵³⁾.

وما في الموطأ من المنقطعات فمما ثبت اتّصاله، كما أبان عن ذلك الحافظ ابن عبد البرّ في التمهيد خلا أربعة أحاديث وهي من البلاغات، قال الحافظ ابن عبد البرّ: (ووصلت كلّ مقطوع جاء متّصلاً من غير رواية مالك، وكلّ مرسل جاء مسنداً من غير طريقه رحمة الله عليه، فيما بلغني علمه وصحّ بروايته جمعه، ليرى الناظر في كتابنا هذا موقع آثار الموطأ من الاشتهار والصحة، واعتمدت في ذلك على نقل الأئمة وما رواه ثقات هذه الأئمة)⁽⁵⁴⁾.

ثمّ يحسن أن نذكر في هذا السياق أن الإرسال له أسباب، أحسن الحافظ ابن عبد البرّ في بيانها، فقال: (والإرسال قد تبعت عليه أمور لا تضيره؛ مثل أن يكون الرجل سمع ذلك الخبر من جماعة عن المعزى إليه الخبر، وصحّ عنده، ووقر في نفسه، فأرسله عن ذلك المعزى إليه، علماً بصحة ما أرسله. وقد يكون المرسل للحديث نسي من حدّثه به وعرف المعزى إليه الحديث، فذكره عنه، فهذا أيضاً لا يضرّ إذا كان أصل مذهبه أن لا يأخذ إلا عن ثقة؛ كمالك وشعبة. أو تكون مذاكرة؛ فرمما ثقل معها الإسناد وخفّ الإرسال، إما لمعرفة المخاطبين بذلك الحديث واشتهاره عندهم، أو لغير ذلك من الأسباب الكائنة في معنى ما ذكرناه. والأصل في هذا الباب اعتبار حال المحدث؛ فإن كان لا يأخذ إلا عن ثقة، وهو في نفسه ثقة، وجب قبول حديثه، مرسله ومسنده، وإن كان يأخذ عن الضعفاء ويسامح نفسه في ذلك، وجب التوقّف عما أرسله حتى يسمي من الذي أخبره..⁽⁵⁵⁾).

ويشهد لصحة ما في الموطأ من المسند والمرسل ثناء الأئمة على صحة حديث مالك رحمه الله، وعلى دقة منهجه في الرواية، وحسن انتقائه للرجال، ومن ذلك قول الإمام الشافعيّ: (كان مالك إذا شكّ في

52- الهيثمي، مجمع الزوائد 255/10، والحديث مسند- من طريق مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيّب عن

أبي هريرة - أخرجه الدارقطنيّ في السنن، كتاب السبق بين الخيل 302/4

53- أبو داود، رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه ص32

54- ابن عبد البرّ، التمهيد 9/1

55- ابن عبد البرّ، التمهيد 17/1

بعض الحديث طرحه كآله⁽⁵⁶⁾، وهذه الشهادة من الإمام الشافعيّ تمثّل بياناً لمنهج الإمام مالك في الرواية، وبها نستدلّ على أنّ الإمام لو شكّ فيما يرويه مراسلاً أو منقطعاً وأنّ فيه شيئاً لتركه، وما دام لم يفعل ذلك دلّنا على رضاه بحديثه وصوابه وصحّته، ثمّ ما قيمة عرض الإمام مالك موطأه على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة ومواطنهم له ورضاهم به؟

وقال الإمام أحمد: (مالك بن أنس ثقة، إمام الحجاز، وهو أثبت أصحاب الزهريّ، وإذا خالفوا مالكا؛ من أهل الحجاز، حُكم لمالك. ومالك نقيّ الرجال، نقيّ الحديث، وهو أنقى حديثاً من الثوريّ والأوزاعيّ وأقوى في الزهريّ من ابن عيينة، وأقلّ خطأً منه وأقوى من معمر وابن أبي ذئب)⁽⁵⁷⁾.

وقوله: "نقيّ الرجال" شهادة من الإمام أحمد على أنّ ما يُسقطه مالك من الإسناد محتجّ به، وقد قال الإمام أحمد في هذا السياق: "مالك بن أنس إذا روى عن رجل لا يعرف فهو حجّة"⁽⁵⁸⁾.

وبناءً على ما ذكر يمكن أن يقال إنّ ما نسبته الحافظ إلى الإمام مالك إنّما هو دعوى تفتقر إلى دليل، وليس يكفي رواية الإمام مالك للمنقطع في كتابه الموطأً دليلاً على ما قرّره.

ثمّ هل يلزم من إخراج البخاريّ للمعلق في صحيحه القول بأنّه لا يرى الانقطاع قادحاً؟ كلا، وهذا في معنى إخراج الإمام مالك للمنقطع - وما في معناه - في الموطأ. والله أعلم⁽⁵⁹⁾.

56- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس، (327هـ)، الجرح والتعديل 14/1. وابن عبد البر، التمهيد 63/1

57- المصدر نفسه 17/1

58- انظر: شرح العلل لابن رجب 80/1 نسخة نور الدين عتر.

59- ظاهرة اختلاف النقل عن أئمّة الحديث في مسائل علم المصطلح، دراسة نظرية وتطبيقية عن الإمام أحمد بن حنبل، حميد قوفي، رسالة دكتوراه. كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن.

كلمة عن "البلاغات" في الموطأ

البلاغ: هو الحديث الذي يقول فيه الإمام مالك: بلغني أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كذا... أو بلغني أنّ عبد الله بن عمر كان يقول كذا... أو بلغني أنّ سعيد بن المسيّب كان يقول كذا... (60)

والبلاغ والتعليق لا فرق بينهما، وفي كلّ منهما يحدّث من مبدأ إسناده راو أو أكثر. والبلاغات في الموطأ تقصاها الحافظ ابن عبد البرّ في التمهيد والتقصي لحديث الموطأ⁽⁶¹⁾ وأخرج أسانيداً من أوجه أخرى- ربما في الموطأ أو المدونة أو من غير طريقه-، سوى أربعة بلاغات فلم يجد لها طرقاً مسندة⁽⁶²⁾.

وهذه البلاغات صحيحة على العموم، نصّ على ذلك كثير من أهل العلم، وقد قال سفيان بن عيينة: (إذا قال مالك: "بلغني"، فهو إسناد قوي)⁽⁶³⁾،

أمّا البلاغات الأربع فلم يصحّ منها واحد على الأرجح، وما ينقله بعض الباحثين أنّ الإمام ابن الصلاح وصلها وذكر لها أسانيداً في تأليف مستقلّ، فهذا لا يعني صحّتها، فعند التحقيق والنظر تبين أنّها ضعيفة، ممّا جعل الشيخ عبد الله بن الصديق ينبّه إلى هذا ويؤكّد عليه، قال: (كثير من الناس اعتقدوا أنّ تلك البلاغات صحيحة بمجرد أن سمعوا أنّ الحافظ ابن الصلاح وصلها، وبنوا على اعتقادهم أنّ أحاديث الموطأ كلّها صحيحة بمرسلاتها وبلاغاتها، ليس فيها حديث ضعيف، وممّن صرح بذلك المرحوم الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطيّ، فإنّه نقل في كتابه "دليل السالك إلى موطأ مالك" عن الشيخ صالح الفلانيّ أنّه ردّ قول الحافظ العراقيّ: "إنّ مالكا لم يفرّد الصحيح في الموطأ بل أدخل فيه المرسل والمنقطع والبلاغات، ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف، كما ذكره ابن عبد البرّ. اه". وهو كلام سليم، فيما إذا ردّه الشيخ صالح؟ قال: وما ذكره العراقيّ أنّ من بلاغاته ما لا يعرف، مردود بأنّ ابن عبد البرّ ذكر أنّ جميع بلاغاته ومراسيله

60- انظر أمثلة ذلك في الموطأ.

61- المطبوع باسم تجريد التمهيد، باب بلاغات مالك ومرسلاته ص 242

62- البلاغ الأول: رواه في كتاب السهو، فعن مالك أنه بلغه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إني أنسى أو أنسى لأسن". والبلاغ الثاني: رواه في كتاب الاعتكاف، فعن مالك أنه سمع من يثق به من أهل العلم يقول: إن رسول يا معاذ صلى الله عليه وسلم أرى أعمار الناس قبله، أو ما شاء الله من ذلك، فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر، فأعطاه الله ليلة القدر خير من ألف شهر. والبلاغ الثالث: رواه في كتاب الاستسقاء، فعن مالك أنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: "إذا أنشأت بحرية ثم تشاءمت، فتلك عين غديقة. والبلاغ الرابع: رواه في كتاب حسن الخلق، فعن مالك أنّ معاذ بن جبل قال: آخر ما أوصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وضعت رجلي في الغرز، أن قال: "أحسن خلقك للناس يا معاذ بن جبل".

63- ترتيب المدارك 1/136، وفي الديباج المذهب ص 105: (.فهو إسناد قوي).

ومنقطعاته كلها موصولة بطرق صحاح إلا أربعة أحاديث، وقد وصل ابن الصلاح الأربعة في تأليف مستقل وهو عندي، وعليه خطّه، فظهر بهذا أنه لا فرق بين البخاري والموطأ، وصحّ أنّ مالكا أول من صنّف في الصحيح. اهـ.

وعقب عليه الشيخ الشنقيطي، بقوله: والعجب من ابن الصلاح رحمه الله، كيف يطّلع على اتصال جميع أحاديث الموطأ حتى إنّه وصل الأربعة التي اعترف ابن عبد البرّ بعدم الوقوف على طرق اتصالها، ومع هذا لم يزل مقدّما للصحيحين عليه في الصحة! مع أنّ الموطأ هو أصلهما، وقد انتهجا منهجه في سائر صنيعه. اهـ.

وكلّ هذا خطأ كبير، يتبيّن بالوجوه الآتية: - ذكر محمد فؤاد عبد الباقي أنّه عرض الكلام السابق على المحدّث المرحوم الشيخ أحمد شاکر، فأملى عليه ما يأتي: لكنه لم يذكر الأسانيد التي قال الفلاني: إنّ ابن الصلاح وصل بها هذه الأحاديث، فلا يستطيع أهل العلم بالحديث أن يحكموا باتصالها إلا إذا وجدت الأسانيد وفحصت، حتى يتبيّن إن كانت متّصلة أو لا، وصحيحة أو لا. اهـ

وهذا كلام خبير بالصناعة الحديثية، عارف بقواعدها، ولا شك أنّ الشيخ أحمد شاکر أعلم بالحديث من الشيخ الشنقيطيّ بمراحل، بل لا نسبة بينهما فيه⁽⁶⁴⁾.

والتحقيق أنّه لا يجرم بصحة هذه البلاغات الأربع وهو ما قرّره الإمام الحافظ ابن عبد البرّ رحمه الله، فأما حديث معاذ فقال فيه: (هكذا روى يحيى هذا الحديث، وتابعه ابن القاسم والقعنبي، ورواه ابن بكير عن مالك عن يحيى بن سعيد عن معاذ، وهو مع هذا منقطع جدّا، ولا يوجد مسندا عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم من حديث معاذ ولا غيره بهذا اللفظ والله أعلم، ولكن معناه صحيح)⁽⁶⁵⁾.

وأما حديث "ليلة القدر" فقال فيه الحافظ ابن عبد البرّ: (وهذا أحد الأحاديث التي انفرد بها مالك، لا يوجد مسندا ولا مرسلا فيما علمت إلا من الموطأ وهو أحد الأحاديث الأربعة التي لا توجد مسندة ولا مرسلة من إرسال تابعي ثقة).

وأما حديث "إني لأنسى أو أنسى لأسنّ" فقال فيه: (وهذا أيضا لا يوجد غي غير الموطأ، ولا يحفظ بهذا اللفظ مسندا ولا مرسلا من غير رواية مالك هذه المنقطعة، والله أعلم، والذي يصحّ في هذا المعنى عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم من حديث ابن مسعود: "إنّما أنا بشر أنسى كما تنسون").

64- رسالة في وصل البلاغات الأربع في الموطأ. ابن الصلاح، تحقيق أبي الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق، ص

وأما حديث "إذا أنشأت بحرية" فقال فيه: (وهذا أيضا لا يحفظ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من وجه يصح من جهة الإسناد، ولا يعرف هذا الحديث بهذا اللفظ في غير الموطأ إلا ما رواه الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى، وإبراهيم متروك الحديث، ولفظه: "إذا أنشأت بحرية ثم استحالت شامية فهو أمطرها"، ولم يسنده أيضاً وهو منقطع عنده مع ضعفه⁽⁶⁶⁾.

أما الإمام ابن الصلاح فلم يزد على أن وصلها في رسالته المشهورة في "وصل البلاغات الأربع في الموطأ"، لكنّه لم يقطع بصحتها. قال رحمه الله: (إنّ هذه الأحاديث الأربعة لم ترد بهذا اللفظ المذكور في "الموطأ"، ولا ورد ما هو في معنى واحد منها بتمامه في غير "الموطأ" إلا حديث "إذا أنشأت بحرية" من وجه لا يثبت، والثلاثة الأخرى: واحد: وهو حديث ليلة القدر، ورد بعض معناه من وجه غير صحيح، واثنان منها، ورد بعض معناه من وجه جيّد؛ أحدهما: صحيح، وهو حديث النسيان. والآخر: حسن، وهو حديث وصية معاذ رضي الله عنه⁽⁶⁷⁾).

صور البلاغات في الموطأ

استعمل الإمام مالك أكثر من صورة في البلاغ؛ فتارة يرفع البلاغ إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بواسطة وبغير واسطة -، وتارة إلى غيره، وتارة يورد البلاغ عن بلاغ، وأخرى البلاغ عن مبهم، ومرة البلاغ من غير عزو.

الصورة الأولى: البلاغ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وذلك بذكر الوسطة أحياناً، وأحياناً أخرى من غير واسطة. مثال ذلك: مالك أنه بلغه أنّ رسول الله، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "ما من داع يدعو إلى هدى إلا كان له مثل أجر من اتبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، وما من داع يدعو إلى ضلالة إلا كان عليه مثل أوزارهم لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئاً"⁽⁶⁸⁾. مثال آخر: مالك أنه بلغه عن عائشة زوج النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنها قالت: استأذن رجل على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قالت عائشة: وأنا معه في البيت، فقال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "بئس أخو العشيرة..." الحديث⁽⁶⁹⁾.

66- التقصّي ص 253-254 أرقام 827، 828، 829

67- رسالة في وصل البلاغات الأربع في الموطأ ص 25

68- التقصّي ص 250 رقم 815، قال الحافظ ابن عبيد البر: (وهذا الحديث يستند عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من طرق شتى من حديث أبي هريرة وحديث جابر وحديث عمرو بن عوف المزني وحذيفة وغيرهم)

69- التقصّي ص 247 رقم 802، وقال الحافظ ابن عبد البر: (...وقد روي عن عائشة من وجوه صحاح من حديث عبد الله بن دينار عن عروة عن عائشة، وهو حديث مجتمع على صحته، وأصح أسانيده رواية سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر عن عروة عن عائشة).

مثال آخر: مالك أنه بلغه عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "ما يزال المؤمن يصاب في ولده وخاصته حتى يلقي الله عزَّ وجلَّ وليست له خطيئة"⁽⁷⁰⁾.

الصورة الثانية: البلاغ عن غير النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

مثالها: مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يقول: (يكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها)⁽⁷¹⁾

الصورة الثالثة: البلاغ عن بلاغ

مثالها: مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز كان يقول: (بلغني أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "للفرس سهمان، وللرجل سهم"⁽⁷²⁾).

الصورة الرابعة: البلاغ عن مبهم

مثالها: مالك أنه بلغه عن أهل العلم أنهم كانوا يقولون: (الشهداء في سبيل الله لا يغسلون، ولا يصلى على أحد منهم، وأنهم يدفنون في الثياب التي قتلوا فيها. قال مالك: وهي السنة فيمن قتل في المعركة حتى مات. قال: وأما من حمل منهم فعاش ما شاء الله بعد ذلك؛ فإنه يغسل ويصلى كما فعل بعمر بن الخطاب)⁽⁷³⁾.

الصورة الخامسة: البلاغ من غير عزو

مثالها: مالك أنه بلغه (أنَّ أحداً لن يموت حتى يستكمل رزقه، فأجملوا في الطلب)⁽⁷⁴⁾.

الرواية على الإبهام

70- انظر: التقصّي ص 243 رقم 787، قال الحافظ ابن عبد البرّ بعده: (وهذا قد روي عن معن بن عيسى عن مالك عن ربيعة عن أبي الحباب عن أبي هريرة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو محفوظ من حديث أبي هريرة)
71- التقصّي ص 244 رقم 794، قال الحافظ ابن عبد البرّ: (هذا وإن لم يكن فيه ذكر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وكان على ذكر من لم يسم فاعله، فهو مروى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مشهور محفوظ عند أهل الحديث من حديث أبي برة الأسلمي وغيره).

72- التقصّي ص 246 رقم 898، قال الحافظ ابن عبد البرّ: (هكذا هذا الحديث في الموطأ عند جماعة الرواة عن مالك، وهو يستند من حديث عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد روي من حديث زيد بن ثابت وحديث ابن عباس عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

73- التقصّي ص 246 رقم 800، قال الحافظ ابن عبد البرّ: (وهذا يصحّ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حديث جابر وغيره).

74- التقصّي ص 256 رقم 843، قال الحافظ ابن عبد البرّ: (وهذا يروى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حديث ابن مسعود وحديث جابر وحديث أبي أمامة وأبي حميد الساعدي...)

والمعنى ما يقول فيه الإمام: "عن الثقة"⁽⁷⁵⁾ أو "عن رجل". مثال ذلك: (مالك عن الثقة عنده⁽⁷⁶⁾) عن سليمان بن يسار وعن بسر بن سعيد أنّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "فيما سقت السماء والعيون والبعل العشر، وما سقي بالنضح نصف العشر".

مثال آخر: (مالك عن رجل من أهل الكوفة أنّ عمر بن الخطاب كتب إلى عامل جيشٍ كان بعثه: أنّه بلغني أنّ رجلاً منكم يطلبون العِلج⁽⁷⁷⁾، حتى إذا أسند⁽⁷⁸⁾ في الجبل وامتنع، قال رجل: مطرس⁽⁷⁹⁾ يقول لا تحف فإذا أدركه قتله، وإنّي والذي نفسي بيده لا أعلم مكان واحد فعل ذلك إلا ضربت عنقه⁽⁸⁰⁾).

مذهب الإمام مالك نبي الرواية بالمعنى

رُوي عن الإمام مالك رحمه الله أكثر من قول في حكم أداء الحديث بالمعنى، حكى ذلك المازريّ في إيضاح الحصول، قال رحمه الله: «... وأما مالك، فمن المصنّفين من يضيف إليه ما أضاف إلى الإمامين أبي حنيفة والإمام الشافعيّ، ويرى أنّه يقول بالجواز، ومنهم من يضيف إليه الامتناع من نقل الحديث على المعنى... أشار ابن خويزمنداد إلى أنّ مذهب مالك المنع من نقل الحديث على المعنى، تمسّكا منه بأنّ مالكا سئل عن ذلك، فقال: لا ينقل حديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا كما سُمع، وأما نقل أحاديث الناس فإنّه لا بأس، وابن خويزمنداد منع من نقل الحديث بالمعنى. والقاضي أبو محمد عبد الوهاب يضيف إلى مالك أنّه يكره ذلك في حديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأنّه قال: أكره ذلك في حديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا أرى بأسا في حديث الناس»⁽⁸¹⁾.

هذا مجمل ما ذكره الإمام المازريّ، ويحسن بعده أن أورد نصوص الإمام مالك المختلفة قصد الوصول إلى تحرير رأيه في المسألة، ويمكن تصنيفها صنفين: **الصنف الأول**: ما روي عن الإمام في منع الرواية بالمعنى. **الصنف الثاني**: ما روي عن الإمام في جواز الرواية بالمعنى.

الصنف الأول: ما روي عن مالك في منع الرواية بالمعنى

75- وعددها خمسة أحاديث، وهي في التمهيد في المواضع الآتية: الجزء 24/ الصفحات 161، 176، 184، 202، 205

76- هذه مسألة لها علاقة بالمصطلح وهي: "التوثيق على الإمام". تراجع في مظانها.

77- العِلج الرجل الضخم من كبار العجم. وبعض العرب يطلقه على الكافر مطلقا. شرح الزرقاني 13/3

78- أسند في الجبل يريد صار في سنده وامتنع فيه ممن طلبه. المنتقى. الباجي.

79- مطرس: لفظة فارسية تقول الفرس: مطرس أي لا تحف فإذا أدركه قتله. المنتقى للباجي. وفي المشارق لعياض 378/1 مطرس: (يروى بفتح الطاء وتشديدها وإسكان الراء وفتحها و كسرهما وبسكون الطاء وكسر الراء).

80- الموطأ، كتاب الجهاد، باب ما جاء في الوفاء بالأمان.

81- إيضاح الحصول من برهان الأصول، المازريّ ص 511-512

النص الأول: عن معن بن عيسى قال: "سألت مالكا عن معنى الحديث؟ فقال: "أما حديث رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم فأدّه كما سمعته، وأما غير ذلك فلا بأس" (82).

وفي رواية: "إذا كان من حديث رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم فحدّث به كما سمعته، وإذا كان حديث غيره، وأصبت المعنى فلا بأس" (83).

النص الثاني: عن عبد العزيز بن يحيى المديني مولى بني هاشم، قال: "سمعت مالك بن أنس يقول: ما كان من حديث رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم فلا تعدّ اللفظ، وما كان عن غيره فأصبت المعنى فلا بأس" (84).

النص الثالث: ونقل ابن أبي زيد أنّ الإمام سئل: هل يقدم في الأحاديث ويؤخّر، والمعنى واحد؟ فقال: "أما ما كان منها من قول رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم، فإيّ أكره ذلك، وأن يزداد فيها أو ينقص، وما كان من غير قوله، فلا أرى به بأسا إذا اتفق المعنى" (85).

النص الرابع: وعن سعيد بن عفير قال: "قال مالك بن أنس: كلّ حديث للنبي صَلَّى الله عليه وسلّم يؤدّى على لفظه، وعلى ما روي، وما كان عن غيره، فلا بأس إذا أصاب المعنى" (86).

النص الخامس: وعنه أيضا قال: "سألت مالك بن أنس عن الرجل يسمع الحديث، فيأتي به على معناه؟ فقال: "لا بأس به إلا في حديث رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم؛ فإيّ أحبّ أن يؤتى به على ألفاظه" (87).

النص السادس: ما نقله العتبي (ت: 254هـ أو 255هـ) عنه، قال: (ما لفظ النبي صَلَّى الله عليه وسلّم فليس كما لفظ غير النبي؛ فإذا كان المعنى واحدا وما لفظ النبي، فينبغي للمرء أن يقوله كما جاء) (88).

82- الكفاية، الخطيب البغدادي ص 189

83- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي 34/2. تحقيق: محمود الطحان.

84- الكفاية، الخطيب البغدادي ص 189.

85- الجامع في السنن والآداب، القيرواني، ابن أبي زيد. ص 147. والخطيب البغدادي، الكفاية ص 189.

86- الكفاية ص 188

87- الجامع لأخلاق الراوي، الخطيب البغدادي 90/2

88- المستخرجة من الأسمعة، -المعروفة بالعتبية، العتي، محمد بن أحمد بن عتبة القرطبي (ت: 255هـ) -مع شرحها

البيان والتحصيل 261 / 18

فهذه النقول مفادها واحد، لا يختلف، وهي تدلّ على المنع من الرواية بالمعنى، وما ذكر في بعضها من الكراهة، فمحمول عند الإمام على المنع أو عدم الجواز، فإنه قال: (لم يكن من فتيا الناس أن يقال: هذا حلال وهذا حرام ولكن يقول: أكره هذا، ولم يكن لأصنعه، فكان الناس يكتفون بذلك)⁽⁸⁹⁾.

وكذلك ما ذكر فيه "أحبّ أن يؤتى به على ألفاظه" تحمل على عدم الجواز أيضا لأمرين اثنين:

الأول: أنّ الإمام مالكا وغيره من أئمة السلف يستعملون هذه العبارة كثيرا: "أحبّ" فيما يجب، و"لا أحبّ" فيما لا يجوز⁽⁹⁰⁾. مثال ذلك في كلام الإمام مالك: ما جاء في المدونة، قال: (لا يتوضأ بشيء من الأنبذة ولا العسل الممزوج بالماء، والتميم أحبّ إليّ من ذلك)⁽⁹¹⁾. والتميم هنا هو الواجب المتعين لا غير.

وسئل مالك عمّن يمسح رأسه بفضل ذراعيه. فقال: (لا أحبّ ذلك)، قال الإمام ابن رشد: (ليس في قول مالك "لا أحبّ ذلك" دليل على أنّه إن فعله أجزاءه)⁽⁹²⁾.

الثاني: يحمل هذا النصّ على التّصوُّص الأخرى، لا سيما أنّ الراوي له هو سعيد بن عفير، وقد سبق له نصّ آخر فيحمل عليه.

والقول بالمنع نقله عنه الباقلاني⁽⁹³⁾، ونسبه الباجي⁽⁹⁴⁾ والقاضي عياض⁽⁹⁵⁾ إلى الإمام مالك. وقال أبو العباس القرطبي: (وهو الصّحيح من مذهب مالك حتّى إنّ بعض من ذهب لهذا شدّد فيه أكثر التّشديد؛ فلم يجز تقديم كلمة على كلمة، ولا حرف على آخر، ولا إبدال حرف بآخر)⁽⁹⁶⁾.

الصنف الثاني: ما روي عن مالك في جواز الرواية بالمعنى

عن ابن بكير قال: (ربما سمعت مالكا يحدثنا بالحديث، فيكون مختلفاً بالغداة والعشي)⁽⁹⁷⁾.

ونقل المازريّ عن القاضي عبد الوهاب أنّ مذهب الإمام مالك في هذه المسألة الكراهة محتجاً بقول الإمام: (أكره ذلك في حديث النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، ولا أرى به بأسا في حديث الناس)⁽⁹⁸⁾.

89- الجامع في السنن والآداب، القيرواني ص 176

90 -انظر: البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة. ابن رشد، محمد بن أحمد.

91 - المدونة الكبرى، سحنون، ابن سعيد التنوخي 4/1

92-البيان والتحصيل، ابن رشد 63/1

93 -انظر: البحر المحيط، الزركشي 414/3

94- إحكام الفصول، الباجي. فقرة 374

95- الإلماع إل معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، عياض ص 178

96- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر 39/7

97- الكفاية، الخطيب البغدادي ص 210

والقول بالجواز، نقله القاضي عياض عن غير واحد عن الإمام مالك⁽⁹⁹⁾.

وذهب الباجي إلى أنّ صنيع الإمام مالك في الموطأ يدلّ على تجويزه الرواية بالمعنى؛ فإنّ أحاديثه تختلف ألفاظه اختلافاً بيناً⁽¹⁰⁰⁾.

وليس في كلّ هذا اختلاف ، وذلك أن يحمل ما روي عن الإمام من الجواز في غير حديث النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وأما في حديث النبيّ صلّى الله عليه وسلّم فلا يجوز ذلك، فيكون المنع هو أصل مذهبه كما سبق في أكثر الروايات وهي صريحة في المنع، كما حكاه عنه معن بن عيسى القزاز، قال: (كان مالك بن أنس يتّقي في حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ما بين "التي" و"الذي" ونحوهما)⁽¹⁰¹⁾، وعنه: (كان يتحقّق من الباء والتاء والثاء في حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم)⁽¹⁰²⁾.

وأما القول بالجواز مطلقاً في اليسير والكثير فهو مرجوح، ورواية ابن بكير في إسنادها القاسم بن غانم بن حمويه المهلبيّ، قال فيه الحاكم: (لم يعجبني روايته لتاريخ يحيى بن بكير، توفي في سنة ست وستين وثلاث مائة، وله أزيد من مائة سنة)⁽¹⁰³⁾، وهي مخالفة لرواية من هم أقرب إلى الإمام مالك، كمعن بن عيسى. والله أعلم.

أسباب اختلاف روايات الموطأ

اختلاف الموطآت زيادةً ونقصاً، وتقديماً وتأخيراً هذا راجع - كما سبق ذكره - إلى تعدّد مجالس الإقراء في أزمان مختلفة في سنين متعدّدة، فلم يأخذ الرواة عن الإمام في وقت واحد، ثمّ إنّ الإمام مالكا وضع كتابه - فيما نقله القاضي عياض -⁽¹⁰⁴⁾ على نحو عشرة آلاف حديث، فلم يزل ينظر فيه كلّ سنة ويسقط منه حتى بقي هذا. وقال القطان: (كان علم الناس في الزيادة، وعلم مالك في النقصان.. ولو عاش مالك لأسقط علمه كلّ، يعني تحريماً)⁽¹⁰⁵⁾.

98- إيضاح المحصول، المازري، ص512

99- إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض. 94/1

100- إحكام الفصول، الباجي. فقرة 374،

101- الكفاية، الخطيب البغدادي ص178

102- المصدر السابق

103- انظر: لسان الميزان، ابن حجر 4/464

104- انظر: ترتيب المدارك 1/193

105- المرجع نفسه.

(وما يوجد في الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي من قوله "قال يحيى: وسمعت مالكا يقول أو سئل أو ما أشبه ذلك" فقد سئل عنه أبو الوليد ابن رشد، فأجاب: "لا يصح أن يعتقد أن يحيى بن يحيى زاد في الموطأ شيئاً على ما ألفه مالك، فأما ما فيه من "قال يحيى، وسئل مالك" فيحتمل وجهين:

أحدهما: أن مالكا لما كتبه بيده قال: وسئلت عن كذا، فلما رواه عنه أصحابه كتب كل واحد منهم في انتساخه "وسئل مالك"، إذ لا يصح أن يكتب الناسخ: وسئلت، فيوهم أنه هو المسؤول.

والوجه الثاني: أن يكون مالك رحمه الله لم يكتب الموطأ إذ ألفه بيده، وإنما أملاه على من كتبه فأملى فيما أملى منه: "وسئلت عن كذا" فكتب الكاتب: وسئل مالك، إذ لا يصح إلا ذلك. وأما قوله: "وسمعت مالكا يقول"، فإتما قاله في الموطأ فيما سمعه منه من لفظه، وهو يسير من جملة الموطأ؛ لأن مالكا رحمه الله إنما كان يقرأ عليه فيسمعه الناس بقراءة القارئ عليه على مذهبه في أن القراءة على العالم أصح للطلاب من قراءة العالم. فما سمعه عليه بقراءته أو بقراءة غيره، ولم يسمعه من لفظه وهو الأكثر، قال فيه "حدثني مالك أو قال مالك". وما اتفق أنه سمعه منه من لفظه قال فيه: "وسمعت مالكا يقول". انتهى كلام ابن رشد.

وزاد العلامة محمد الطاهر بن عاشور وجهاً ثالثاً فقال: (لا يمنع كلام ابن رشد من أن يكون في بعض ذلك صور أخرى لم يذكرها ابن رشد، فقد كان مالك لا يحدث في المجلس أحاديث كثيرة ولم يكن الرواة عنه يتمكنون من نسخ الموطأ، فهم يكتبون ما سمعوه من الحديث ومما أثبتته مالك. ويزيد بعضهم على بعض بمقدار تمكنهم من سماع القارئ، وبمقدار تفاوتهم في سرعة الكتابة، وعلى حسب اختلاف أغراضهم، فإن منهم من يطلب الحديث دون الفقه، ومنهم من يطلب الأمرين، وهذا هو السبب فيما نبهه من اختلاف الموطأ باختلاف روايته.

على أنه قد يفسر مالك كلامه حين القراءة عليه، وقد يذكر شيئاً لم يكن كتبه في أصله فيثبته من سمعه إذ لم يكن جميعهم ينتسخ من أصله. وفي شرح القسطلاني على صحيح البخاري في مناقب عبد الله بن سلام في ذكر زيادة في حديث أن عبد الله بن سلام من أهل الجنة قال عبد الله بن يوسف: إن مالكا تكلم بقوله وفيه نزلت هذه الآية: ﴿ وشهد شاهد ﴾ عقب ذكر الحديث، وكانت معي ألواحي، فكتبت هذا، فلا أدري قاله مالك أو في الحديث⁽¹⁰⁶⁾.

مذهب الإمام مالك محمد التفريق بين صيغتي "حدثنا" و "أخبرنا"

لا يرى الإمام مالك التفريق بين صيغتي: "حدثنا" و "أخبرنا" في طريقة أداء الحديث، ذلك أنه لا يرى الفرق بين السماع والعرض - أو القراءة على الشيخ - والقول بعدم التفريق بين "حدثنا" و "أخبرنا" هو

مذهب معظم الحجازيين وأهل الكوفة والبصرة ومصر، وهو قول طائفة من الأكابر كالشعبي والثوري والزهري ومجاهد وابن عيينة وغيرهم، وهو مذهب البخاري أيضاً⁽¹⁰⁷⁾.

فقد روى إسماعيل بن أبي أويس قال: سألت مالكا، فقلت: يا أبا عبد الله إن الكتاب يعرض عليك، فيحضر عرضه غير واحد، فيجوز لي ولمن حضر عرضه أن أقول: "حدثني مالك" ولم أسمع منك شيئا، وإنما عرض عليك وأنا حاضر؟ فقال: نعم. أو لست أسمعك إذا مرّ الخطأ رددته؟ ثم قال لي مالك: على من قرأت القرآن؟ فقلت على نافع بن أبي نعيم. فقال: أنت قرأت عليه أو هو قرأ عليك؟ فقلت: بل أنا قرأت عليه، فإذا أخطأت ردّ عليّ. فقال لي: أليس تحدث القراءة عنه، ولم تسمعها منه؟ فقلت: بلى فقال ذاك جازئ⁽¹⁰⁸⁾.

وعن ابن القاسم و ابن وهب عن مالك أنه قيل له: رأيت ما عرضنا عليك، أنقول فيه: "حدثنا؟" قال: نعم. قد يقول الرجل إذا قرأ على الرجل أقراني فلان، وإنما قرأ عليه..، فقيل له: أفيعرض عليك الرجل أحب إليك أم تحدّثه؟ قال: بل يعرض إذا كان يتثبت في قراءته، فربما غلط الذي يحدث أو ينسى، وقال: الذي يعرض أعجب إليّ في ذلك⁽¹⁰⁹⁾.

وقال يحيى بن بكير: (لما فرغنا من قراءة الموطأ على مالك رحمه الله، قام إليه رجل، فقال: يا أبا عبد الله، كيف نقول في هذا؟ فقال: إن شئت فقل: حدثنا، وإن شئت فقل: أخبرنا، وإن شئت فقل: حدثني، وأخبرني..) في هذا؟ فقال: إن شئت فقل: حدثنا، وإن شئت فقل: أخبرنا، وإن شئت فقل: حدثني، وأخبرني..⁽¹¹⁰⁾.

المطالعة

أولاً: التعريف بروايات الموطأ: رواية بجي بن بجي الليثي. رواية محمد بن الحسن الشيباني. رواية أبي مصعب الزهري. رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي.

ثانياً: التعريف ببعض شروح الموطأ:

- كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للحافظ ابن عبد البر.
- كتاب الاستذكار له أيضا.

107- انظر: الكفاية، الخطيب البغدادي ص305، ومعرفة علوم الحديث، الحاكم ص258

108- الكفاية. الخطيب ص308

109- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر 2/178

110- المصدر السابق 1/175

- كتاب المنتقى شرح الموطأ لأبي الوليد الباجي.

- كتاب القبس للإمام ابن العربي.

ثالثاً: دراسة نماذج من الأحاديث المرسلة والبلاغات التي وصلها الحافظ ابن عبد البرّ في كتابه "التمهيد"، و"التقصي أو تجريد التمهيد".

المبحث الثاني

الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح

أولا

التعريف بالإمام البخاري¹¹¹

اسمه وكنيته ونسبه

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرَزْزَبَه⁽¹¹²⁾ الجعفي مولاهم⁽¹¹³⁾.

مولده وطلبه للعلم

ولد الإمام البخاري يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة (194هـ) ببخارى⁽¹¹⁴⁾.

وكان والده إسماعيل بن إبراهيم ممن طلب العلم، قال البخاري عنه: (سمع أبي من مالك بن أنس ورأى حماد بن زيد وصافح ابن المبارك)⁽¹¹⁵⁾، لكنه مات والبخاري صغير، فنشأ في حجر أمه هو وأخوه. قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق النحوي: قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ قال ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب. قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكتاب بعد العشر، فجعلت اختلف إلى الداخلي وغيره... ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججت رجع أخي بها وتخلفت في طلب الحديث⁽¹¹⁶⁾.

111- مصادر ترجمته: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي. تهذيب الكمال، المزي. تاريخ الإسلام وسير أعلام النبلاء، الذهبي. البداية والنهاية، ابن كثير. تهذيب التهذيب وهدى الساري، ابن حجر...

112- (وبردزيه بالفارسية الزراع، كذا يقوله أهل بخارى، وكان بردزيه فارسياً على دين قومه، ثم أسلم ولده المغيرة على يد اليمان الجعفي، وأتى بخارى فنسب إليه نسبة ولاء عملاً بمذهب من يرى أن من أسلم على يده شخص كان ولاؤه له، وإنما قيل له الجعفي لذلك). هدى الساري ص 477

113- فائدة: قال الإمام النووي رحمه الله في مقدمة كتابه "تهذيب الأسماء واللغات" 14/1: (وينسبون إلى القبيلة "مولاهم"؛ لقوله - صلى الله عليه وسلم -: "موالي القوم من أنفسهم"، وسواء كان مولى عتاقة، وهو الأكثر، أو مولى حلف ومناصرة، أو مولى إسلام، بأن أسلم على يد واحد من القبيلة، كالبخاري الإمام مولى الجعفيين، أسلم بعض أجداده على يد واحد من الجعفيين، وسنوضحه في ترجمته، إن شاء الله تعالى. وقد ينسبون إلى القبيلة مولى مولاها، كأبي الحباب الهاشمي مولى شقران مولى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وباللغة التوفيق ((اهـ

114- تاريخ بغداد 6/2، وهدى الساري ص 477

115- سير أعلام النبلاء 392/12، وقال ابن حبان: (يروى عن حماد بن زيد ومالك، وروى عنه العراقيون). كتاب الثقات. ابن حبان 98/8 رقم 12417

116- انظر: تاريخ بغداد 6/2-7، والسير 394/12

وكان قد رحل وسمع من عدد كثير من الشيوخ، فسمع ببخارى قبل أن يرحل، وبلخ، ومرو، ونيسابور، والريّ، وبغداد، والبصرة، والكوفة، ومكة، والمدينة، ومصر والشام.

روى عبد الرحمن بن محمد البخاريّ عنه أنّه قال: (لقيت أكثر من ألف رجل أهل الحجاز والعراق والشام ومصر، لقيتهم كرات، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين، وأهل البصرة أربع مرات، وبالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدثي خراسان، منهم: المكيّ بن إبراهيم، ويحيى بن يحيى، وابن شقيق، وقتيبة، وشهاب بن معمر، وبالشام: الفريابي وأبا مسهر، وأبا المغيرة، وأبا اليمان، وسمى خلقاً⁽¹¹⁷⁾).

أدبه وخلقه

عُرف الإمام البخاريّ بأدبه الجَمِّ، وخلقه الكريم، واشتهر بين أهل الحديث بشدّة ورعه، خاصة في نقد الرجال، فكان في كلامه توقُّ زائد وتحرُّ بليغ لمن تأمل كلامه في الجرح والتعديل؛ فإنّ أكثر ما يقول: "سكتوا عنه"، "فيه نظر"، "تركوه"، ونحو هذا، وقُلّ أن يقول كذاب أو وضّاع، وإنما يقول: كذّبه فلان، ورماه فلان يعني بالكذب⁽¹¹⁸⁾. وهو الذي كان يقول: (ما اغتبت أحداً قط منذ علمت أنّ الغيبة حرام)⁽¹¹⁹⁾.

وكان شديد التوقير لحديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فقد روى محمد بن يوسف الفربريّ فقال: (قال لي محمد بن إسماعيل البخاريّ: ما وضعت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك، وصلّيت ركعتين)⁽¹²⁰⁾.

وقال عبد القدوس بن همام: (سمعت عدّة من المشايخ يقولون: حوّل محمد بن إسماعيل البخاريّ تراجم جامعه بين قبر النبيّ صلى الله عليه و سلم ومنبره، وكان يصلّي لكلّ ترجمة ركعتين)⁽¹²¹⁾.

شيوخه

قال الإمام البخاريّ: (كتبت عن ألف شيخ أو أكثر، ما عندي حديث لا أذكر إسناده). وفي رواية: (لقيت أكثر من ألف رجل، أهل الحجاز، والعراق، والشام، ومصر، لقيتهم كرات، أهل الشام ومصر

117- السير 407/12

118- انظر هدي الساري ص 480

119- سير أعلام النبلاء 441/12، وهدي الساري ص 480

120- تاريخ بغداد 9/2. وتاريخ الإسلام، الذهبيّ (حوادث ووفيات 251-260) ص 248

121- تاريخ بغداد 9/2

والجزيرة مرتين، وأهل البصرة أربع مرات، وبالبحار ستّة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدّثي خراسان،.... إلى أن قال: فما رأيت واحدا منهم يختلف في هذه الأشياء: إنّ الدين قول وعمل، وأنّ القرآن كلام الله⁽¹²²⁾.

ومن مشاهير شيوخه: أحمد بن حنبل وأحمد بن صالح المصريّ وآدم بن أبي إياس العسقلانيّ، وإسحاق بن راهويه وإسماعيل بن أبي أويس، وأيوب بن سليمان بن بلال، وحجاج بن منهال الأماطيّ، وأبو اليمان الحكم بن نافع، وخالد بن مخلد، وخلاد بن يحيى، وزكريا بن يحيى البلخي وسعيد بن الحكم بن أبي مريم، وسليمان بن حرب، وصدقة بن الفضل المروزيّ، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد، وطلق بن غنام النخعيّ، وعبد الله بن الزبير الحميديّ، وعبد الله بن محمد الجعفيّ المسنديّ، وأبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الله بن يوسف التنيسيّ، وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم، وعبد العزيز بن عبد الله الأويسيّ، وعبدان بن عثمان المروزيّ، وعبيد الله بن موسى، وعقّان بن مسلم، وعليّ بن المدينيّ، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وقبيصة بن عقبة وقتيبة بن سعيد ومحمد بن بشار بن دار، ومحمد بن عبد الله بن نمير، ومحمد بن الفضل السدوسيّ عارم ومحمد بن كثير العبديّ، وأبو موسى محمد بن المثنيّ، ومحمد بن يوسف الفريابيّ، ومطرف بن عبد الله المدينيّ، ومكي بن إبراهيم البلخيّ، ونعيم بن حماد المروزيّ، وأبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسيّ، وهشام بن عمار الدمشقيّ، ويحيى بن عبد الله بن بكير، ويحيى بن معين، وخلق سواهم في الجامع الصحيح⁽¹²³⁾.

تلاميذه

روى عن الإمام البخاريّ خلق كثير، منهم أبو عيسى الترمذيّ، وأبو حاتم، وإبراهيم بن إسحاق الحرّبيّ، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وأبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، وصالح بن محمد جزرة، ومحمد ابن عبد الله الحضرميّ مُطَيّن، وإبراهيم بن معقل النسفيّ، وعبد الله بن ناجية، وأبو بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة، وعمر بن محمد بن بُجَيْر، وأبو قريش محمد بن جمعة، ويحيى بن محمد بن صاعد، ومحمد بن يوسف الفربريّ راوي "الصحيح"، ومنصور بن محمد مَزْبُودَة، وأبو بكر بن أبي داود، والحسين والقاسم ابنا المحامليّ، وعبد الله بن محمد بن الأشقر، ومحمد بن سليمان بن فارس، ومحمود بن عنبر النسفيّ، وأمّ لا يحصون. وروى عنه مسلم في غير "صحيحه". وقيل: إنّ النسائيّ روى عنه في الصيام من "سننه"، ولم يصحّ، لكن قد حكى النسائيّ في كتاب "الكنى" له أشياء عن عبد الله بن أحمد الخفاف، عن البخاريّ⁽¹²⁴⁾.

122- سير أعلام النبلاء 407/12-408، وتاريخ الإسلام له في (حوادث 251-260)،

123- انظر تهذيب الكمال. المزي 431/24

124- سير أعلام النبلاء 397/12

مراتب مشايخه الذين حدّث عنهم

رتّب الحافظ ابن حجر شيوخ الإمام البخاريّ على طبقات:

(الطبقة الأولى): من حدّثه عن التابعين مثل محمد بن عبد الله الأنصاريّ، حدّثه عن حميد، ومثل مكّي بن إبراهيم، حدّثه عن يزيد بن أبي عميد، ومثل أبي عاصم النبيل، حدّثه عن يزيد بن أبي عبيد أيضا، ومثل عبيد الله بن موسى، حدّثه عن إسماعيل بن أبي خالد، ومثل أبي نعيم، حدّثه عن الأعمش، ومثل خلاد بن يحيى، حدّثه عن عيسى بن طهمان، ومثل علي بن عياش وعصام بن خالد حدّثاه عن حريز بن عثمان وشيوخ هؤلاء كلّهم من التابعين.

الطبقة الثانية: من كان في عصر هؤلاء لكن لم يسمع من ثقات التابعين كأدم بن أبي إياس وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر، وسعيد بن أبي مريم، وأيوب بن سليمان بن بلال وأمّثالهم.

الطبقة الثالثة: هي الوسطى من مشايخه وهم من لم يلق التابعين، بل أخذ عن كبار تبع الأتباع كسليمان بن حرب، وقتيبة بن سعيد، ونعيم بن حماد، وعليّ بن المدينيّ، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة، وأمّثال هؤلاء، وهذه الطبقة قد شاركه مسلم في الأخذ عنهم.

الطبقة الرابعة: رفقائه في الطلب ومن سمع قبله قليلا كمحمد بن يحيى الذهليّ، وأبي حاتم الرازي، ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة، وعبد بن حميد، وأحمد بن النضر، وجماعة من نظرائهم، وإنّما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه أو ما لم يجده عند غيرهم.

الطبقة الخامسة: قوم في عداد طلبته في السنّ والإسناد سمع منهم للفائدة كعبد الله بن حماد الأمليّ، وعبد الله بن أبي العاص الخوارزميّ، وحسين بن محمد القبانّي، وغيرهم، وقد روى عنهم أشياء يسيرة وعمل في الرواية عنهم بما روى عثمان بن أبي شيبة عن وكيع قال: لا يكون الرجل عالما حتى يحدث عمّن هو فوقه وعمّن هو مثله وعمّن هو دونه. وعن البخاريّ أنّه قال: لا يكون المحدث كاملا حتى يكتب عمّن هو فوقه وعمّن هو مثله وعمّن هو دونه⁽¹²⁵⁾.

حفظه وإتقانه

حرص الإمام البخاريّ منذ صباه على حفظ الحديث وإتقانه حتى صار مضرب المثل لا يجاريه في ذلك أحد، وما ذلك إلا منحة ربانية مع الإدمان على النظر في الحديث وشدة النهم، فهو الذي كان يقول: (لا أعلم شيئاً أنفع للحفظ من نومة الرجل، ومداومة النظر)⁽¹²⁶⁾.

وقد شهد الأئمة له بالحفظ والإتقان، وقوة الاستحضار بما لا يخطر على بال، وما قصته مع أهل بغداد وامتحانهم له إلا صورة من ذلك، والقصة المذكورة في تاريخ بغداد مطوّلة، أخرجها الخطيب البغداديّ من طريق أبي أحمد ابن عديّ صاحب الكامل قال: سمعت عدّة مشايخ يحكون أنّ محمد بن إسماعيل البخاريّ قدم بغداد... إلى آخر القصة، فلتراجع⁽¹²⁷⁾.

والأخبار الدالة على سعة حفظه، وقوة حافظته ومعرفته لا يسع ذكرها في هذه الورقات، اقتصر على طائفة منها، فعن أبي جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق النحوي قال: (قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ قال: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب. قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: عشر سنين أو أقلّ، ثمّ خرجت من الكتاب بعد العشر فجعلت اختلف إلى الداخليّ وغيره، وقال يوماً فيما كان يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم. فقلت له: يا أبا فلان إنّ أبا الزبير لم يروه عن إبراهيم. فانتهرني. فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدخل ونظر فيه، ثمّ خرج فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي بن إبراهيم. فأخذ القلم مني وأحكم كتابه، فقال: صدقت. فقال له بعض أصحابه: ابن كم كنت إذ رددت عليه؟ فقال: ابن إحدى عشرة، فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب بن المبارك ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء)⁽¹²⁸⁾.

وعن محمد بن أبي حاتم قال: قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل: تحفظ جميع ما أدخلت في المصنّف؟ قال: لا يخفى عليّ جميع ما فيه)⁽¹²⁹⁾.

وعن محمد بن يوسف الفريريّ قال: (كنت عند محمد بن إسماعيل البخاريّ بمنزله ذات ليلة، فأحصيت عليه أنّه قام وأسرج يستذكر أشياء يعلقها في ليلة ثماني عشرة مرة).

126- هدي الساري ص 487-488

127- وهذه القصة مشهورة ذكرها غير واحد ممن ترجم للبخاريّ رحمه الله، منهم الخطيب البغداديّ في تاريخ بغداد 20/2، وأبو عبد الله الحميديّ (ت 488هـ) في جذوة المقتبس ص 137 رقم 236 طبعة 1966، وابن المنير في المتواري على أبواب البخاريّ ص 45. والذهبيّ في السير 408/12، والسبكيّ في طبقات الشافعية الكبرى 218/2-219، والحافظ ابن حجر في هدي الساري مقدمة فتح الباري ص 486.

128- تاريخ بغداد 20-11/2، وسير أعلام النبلاء 411-408/12

129- المصدر السابق.

قال أحمد بن أبي جعفر والي بخارى: قال محمد بن إسماعيل يوماً: رُبَّ حديث سمعته بالبصرة، كتبه بالشام، ورُبَّ حديث سمعته بالشام، كتبه بمصر. قال: فقلت له يا أبا عبد الله: بكماله؟ قال: فسكت (130).

وقال علي بن الحسن بن عاصم البيكندي: (قدم علينا محمد بن إسماعيل، فاجتمعنا عنده ليلة، فقال بعضنا: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: كأني أنظر إلى سبعين ألف حديث من كتابي. فقال محمد: أو تعجب من هذا؟ لعلّ في هذا الزمان من ينظر إلى مائتي ألف حديث من كتابه. قال: وإنا عنى به نفسه (131).

وحسب الإمام البخاريّ تزكيةً شهادة الإمام أحمد بن حنبل له بالحفظ، كان يقول: (انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان: أبو زرعة الرازيّ، ومحمد بن إسماعيل البخاريّ، وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقنديّ، والحسن بن شجاع البلخيّ).

وكان يقول: (ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل) (132).

علمه بعلل الحديث وخبرته برجاله (33).

قال أبو عيسى الترمذيّ: (ولم أر أحدا بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل) (134).

وقال حاشد بن عبد الله بن عبد الواحد: (رأيت عمرو بن زرارة ومحمد بن رافع عند محمد بن إسماعيل وهما يسألانه عن علل الحديث، فلما قاما قالوا لمن حضر المجلس: لا تتدعوا عن أبي عبد الله؛ فإنه أفقه منا وأعلم وأبصر).

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت حاشد بن إسماعيل يقول: رأيت إسحاق بن راهويه جالسا على السرير، ومحمد بن إسماعيل معه، فأنكر عليه محمد بن إسماعيل شيئا فرجع إلى قول محمد).

وقال أحمد بن حمدون الحافظ: (كنا عند محمد بن إسماعيل البخاريّ، فجاء مسلم بن الحجاج فسأله عن حديث عبيد الله بن عمر عن أبي الزبير عن جابر قال: بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية ومعنا أبو عبيدة. فقال محمد بن إسماعيل: حدثنا بن أبي أويس قال: حدثني أخي أبو بكر عن سليمان بن

130- نفسه.

131- تاريخ بغداد 25/2، سير أعلام النبلاء 416/12، وتاريخ الإسلام (حوادث 251-260)

132- تاريخ بغداد 21/2

133- ما ذكر في هذه الفقرة فمن تاريخ بغداد وسير أعلام النبلاء.

134- تاريخ بغداد 27/2، وتاريخ دمشق، ابن عساكر 70/52، والسير 432/12

بلال عن عبید الله عن أبي الزبير عن جابر القصة بطوله. فقرأ عليه إنسان حديث حجاج بن محمد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة قال: حدثني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: "كفارة المجلس إذا قام العبد أن يقول: سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك"، فقال له مسلم: في الدنيا أحسن من هذا الحديث؟ ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل، يعرف بهذا الإسناد في الدنيا حديثاً؟ قال له محمد: لا إلا أنه معلول. فقال مسلم: لا إله إلا الله وارتعد، وقال: أخبرني به. قال: استر ما ستر الله؛ فإنّ هذا حديث جليل رواه الخلق عن حجاج بن محمد عن ابن جريج. فألح عليه، وقبّل رأسه، وكاد أن يبكي مسلم، فقال له أبو عبد الله: اكتب إن كان لا بد، حدّثنا موسى بن إسماعيل قال نبأنا وهيب قال حدثني موسى بن عقبة عن عون بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: "كفارة المجلس"، فقال له مسلم: لا ييغضك إلا حاسد، وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك.

وقال أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ: (سمعت أبي يقول: رأيت مسلم بن الحجاج بين يدي محمد بن إسماعيل البخاريّ وهو يسأله سؤال الصبيّ المتعلّم).

وقال أبو حامد أحمد بن حمدون القصار: (سمعت مسلم بن الحجاج - وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاريّ - فقبّل بين عينيه، وقال: دعني حتى أقبّل رجلك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله)⁽¹³⁵⁾.

ثناء العلماء عليه

أثنى الأئمة على الإمام البخاريّ ثناءً حسناً، وذكروا فضله ورفعوا ذكره، وسجّلوا مناقبه، وخلدوا مآثره، وقد أجمعت الأمة على ذلك سوى أهل البدع والهوى والشنآن، فهذا إمام زمانه وشيخ البخاريّ إسحاق بن راهويه يقول: (أكتبوا عن هذا الشاب - يعني البخاريّ - فلو كان في زمن الحسن لاحتاج إليه الناس لمعرفة بالحديث وفقهه)⁽¹³⁶⁾.

وقال موسى بن هارون الحافظ: (عندي لو أنّ أهل الإسلام اجتمعوا على أن ينصبوا مثل محمد بن إسماعيل آخر ما قدروا عليه)⁽¹³⁷⁾.

وقال يعقوب بن إبراهيم الدورقيّ: (محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة)⁽¹³⁸⁾.

135- تاريخ بغداد، ترجمة الإمام مسلم 102/13

136- سير أعلام النبلاء 421/12

137- تاريخ بغداد 22/2

138- المصدر نفسه.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت يحيى بن جعفر يقول: (لو قدرت أن أزيد في عمر محمد بن إسماعيل لفعلت؛ فإن موتي يكون موت رجل واحد، وموت محمد بن إسماعيل ذهاب العلم) (139).

محنة الإمام البخاريّ

لم يسلم الإمام البخاريّ من المحنة والأذى كالأئمة الذين سبقوه، وكانت محنته في عقيدته، إذ رماه بعض أهل الشنآن والحسد بالقول بخلق القرآن، ونسبوا إليه أنه يقول: "لفظي بالقرآن مخلوق".

قال الإمام مسلم: لما قدم محمد بن إسماعيل نيسابور، ما رأيت واليا ولا عالما فعل به أهل نيسابور ما فعلوا به، استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث، وقال محمد بن يحيى الذهلي في مجلسه من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غدا فليستقبله، فإني أستقبله، فاستقبله محمد بن يحيى وعامة علماء نيسابور، فدخل البلد فنزل دار البخاريين، فقال لنا محمد بن يحيى لا تسألوه عن شيء من الكلام، فإنه إن أحاب بخلاف ما نحن عليه وقع بيننا وبينه، وثمت بنا كل ناصبيّ ورافضيّ ومرجئيّ بخراسان. قال: فازدحم الناس على محمد بن إسماعيل حتى امتلأت الدار والسطوح، فلما كان اليوم الثاني أو الثالث من يوم قدومه، قام إليه رجل فسأله عن اللفظ بالقرآن، فقال: أفعالنا مخلوقة وألفاظنا من أفعالنا، قال: فوقع بين الناس اختلاف، فقال بعضهم: قال لفظي بالقرآن مخلوق، وقال بعضهم: لم يقل، فوقع بينهم في ذلك اختلاف حتى قام بعضهم إلى بعض، قال: فاجتمع أهل الدار فأخرجوهم. وقال أبو أحمد بن عديّ: ذكر لي جماعة من المشايخ أنّ محمد بن إسماعيل لما ورد نيسابور، واجتمع الناس عنده حسده بعض شيوخ الوقت، فقال لأصحاب الحديث إنّ محمد بن إسماعيل يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، فلما حضر المجلس، قام إليه رجل، فقال: يا أبا عبد الله، ما تقول في اللفظ بالقرآن مخلوق هو أو غير مخلوق؟ فأعرض عنه البخاريّ ولم يجبه ثلاثا فألح عليه، فقال البخاريّ: القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة. فشغب الرجل وقال: قد قال: لفظي بالقرآن مخلوق.

وبعد هذه الواقعة قرّر الإمام محمد بن يحيى الذهلي هجر الإمام البخاريّ والتحذير منه، فكان يقول: "القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن زعم لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع، ولا يُجالس ولا يكلم، ومن ذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل فاتهموه؛ فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مذهبه"، فهجره الناس، فخرج من البلد. وقال الحاكم: "ولما وقع بين البخاريّ وبين الذهليّ في مسألة اللفظ، انقطع الناس عن البخاريّ إلا مسلم بن الحجاج وأحمد بن سلمة، قال الذهليّ: ألا من قال باللفظ فلا يحلّ له أن يحضر مجلسنا، فأخذ مسلم رداءه فوق عمامته، وقام على رؤوس الناس فبعث إلى الذهليّ جميع ما كان كتبه عنه

على ظهر جمال". قال الحافظ ابن حجر: قلت وقد أنصف مسلم، فلم يحدث في كتابه عن هذا ولا عن هذا⁽¹⁴⁰⁾.

وف - ه

رجع الإمام البخاريّ إلى بلده بخارى بعد هذه المحنة، لكن واجه محنة أخرى مع أميرها حين بعث إليه أن يحمل إليه الجامع والتاريخ ليسمعهما منه هو وأولاده، فأبى الإمام البخاريّ إجابته، وقال لرسوله: "قل له إيّ لا أدلّ العلم، ولا أحمله إلى أبواب السلاطين، فإن كانت له حاجة إلى شيء منه، فليحضرني في مسجدي أو في داري، فإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان، فامعني من المجلس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة، إيّ لا أكتم العلم". فكان سبب الوحشة بينهما.

قال عبد القدوس بن عبد الجبار: خرج البخاريّ إلى خرّنتك قرية من قرى سمرقند، وكان له بها أقرباء فنزل عندهم، قال فسمعت ليلة من الليالي وقد فرغ من صلاة الليل يقول في دعائه: اللهم قد ضاقت عليّ الأرض بما رحبت فاقبضني إليك. قال: فما تمّ الشهر حتى قبضه الله. وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت غالب بن جبriel وهو الذي نزل عليه البخاريّ بخرّنتك يقول إنّه إقام أيتاماً، فمرض حتى وجه إليه رسول من أهل سمرقند يلتمسون منه الخروج إليهم، فأجاب ونهياً للركوب، ولبس خفيّه وتعمّم، فلمّا مشى قدر عشرين خطوة أو نحوها إلى الدابة ليركبها وأنا آخذ بعضده، قال: أرسلوني فقد ضعفت، فأرسلناه فدعا بدعوات، ثم اضطلع ففضى، ثمّ سال منه عرق كثير، وكان قد قال لنا: كفتوني في ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة، قال: ففعلنا.

وكان ذلك ليلة السبت ليلة عيد الفطر سنة ستّ وخمسين ومائتين⁽¹⁴¹⁾. فرحمة الله على الإمام البخاريّ رحمة واسعة.

ثاني : التعريف بصحيح البخاريّ ومنهجه فيه

اسم الكتاب

قال ابن سيده: (العُنوان والعنوان سمة الكتاب)⁽¹⁴²⁾، ومعرفة عنوان الكتاب يسهُل فهم موضوعه، وهو مهمّ في فهم مقصود المؤلّف وغرضه، فرمّا حرّف التّساخ فيه فأحدث ذلك خللاً وتشويشاً بسبب ما

140- هدي الساري ص 490-491

141- انظر تاريخ بغداد 30/2 وما بعدها، والسير 453/12- 466

142 - انظر لسان العرب 106/15

نجده من الاختلاف بين العنوان- الذي لم يضعه صاحب الكتاب- وبين أصل موضوعه، ولذا وجب أن نقف على اسم جامع البخاريّ كما سماه هو بنفسه، وأرى لزماً أن يطبع الجامع الصحيح بتسمية صاحبه، وكذلك جامع الترمذيّ وغيرهما.

أمّا اسم جامع البخاريّ فهو: "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وسننه وأيامه"⁽¹⁴³⁾. فهو كتاب جامع شامل لأبواب العلم لم يخصّ بعضها دون بعض، وهي العقائد، والأحكام، والآداب، والتفسير، والمغازي والسير، والفتن، والمناقب، والرقائق.

قال أخونا الناظم: وجامعٌ حاز أبواباً ثمانية من الحديث لخير الناس عازيها

تفسير قرآن، والأحكام، والسير رقائق، فتن، آداب يحويها

واذكر مناقبهم، والعكس مثلبة والحقّ في ذلك التوحيد عاليها

وهو مختصر: إذ لم يضع فيه كلّ ما صحّ عنده، بل انتقى مما يحفظه ما يوافق غرضه، وقد أوضح ذلك في قوله: (صنّفت كتابي الصحاح لست عشرة سنة، خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى)⁽¹⁴⁴⁾.

فعنوان الكتاب بيانٌ للمنهج والموضوع، فهو جامع ومسند وصحيح ومختصر. على ما سيأتي بيانه.

سبب تأليفه

ذكر العلماء في الباعث على تأليف الإمام البخاريّ للجامع سببين: الأول: رؤيا رآها البخاريّ أنّه يذبّ عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم بمروحة بين يديه، قال رحمه الله: (رأيت النبيّ صلّى الله عليه وسلّم وكأنتي واقف بين يديه ويدي مروحة أذبّ بها عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لي: إنك تذبّ الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح)⁽¹⁴⁵⁾.

الثاني: ما جاء عن إبراهيم بن معقل النسفيّ قال: (سمعت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل يقول كنت عند إسحاق بن راهويه فقال لنا بعض أصحابنا لو جمعتم كتابا مختصرا لسنن النبيّ صلّى الله عليه و سلم فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع هذا الكتاب يعني كتاب الجامع)⁽¹⁴⁶⁾.

143- هكذا نسب ابن الصلاح تسمية الكتاب إلى البخاريّ. وكذلك سماه ابن خير الإشبيليّ في فهرسته ص94

144- تاريخ بغداد 14/2

145- هدي الساري ص7

146- تاريخ بغداد 8/2، وهدي الساري ص7

ذكر الحافظ الروائين ولم يعقب، وليس هناك تعارض بينهما، فلعله بعد أن سمع حديث شيخه ابن راهويه وطلبه رأى الرؤيا، أو حصل العكس، والله أعلم⁽¹⁴⁷⁾.

يضاف إلى هذا ما قاله العلامة شاه وليّ الله الدهلويّ: (أول ما صنّف أهل الحديث في علم الحديث جعلوه مدوّناً في أربعة فنون: فنّ السُنّة الذي يقال له "الفقه"، مثل "موطأ مالك"، و"جامع سفيان"، وفنّ التفسير مثل "كتاب ابن جريج"، وفنّ السير مثل "كتاب محمد بن إسحاق"، وفنّ الزهد والرقائق مثل "كتاب ابن المبارك"، فأراد البخاريّ أن يجمع الفنون الأربعة في كتاب، ويجرّده لما حكم له العلماء بالصحة قبل البخاريّ وفي زمانه، ويجرّده للحديث المرفوع المسند، وما فيه من الآثار وغيرها إنّما جاء تبعاً لا أصالة، ولهذا سمّي كتابه الجامع الصحيح المسند. وأراد أيضاً أن يفرغ جهده في الاستنباط من حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ويستنبط من كلّ حديث مسائل كثيرة جدّاً، وهذا أمر لم يسبقه إليه غيره⁽¹⁴⁸⁾.

زمن تصنيفه الجامع

صنّف الإمام البخاريّ كتابه الجامع في ستّ عشرة سنة، انتقى أحاديثه من ستمائة ألف حديث، قال رحمه الله: (صنفت كتابي الصحاح لستّ عشرة سنة، خرّجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجّة فيما بيني وبين الله)⁽¹⁴⁹⁾.

عرض البخاريّ جامعته على شيوخه

عرض الكتاب على أهل العلم والاختصاص سنّة من مضى من السلف، وهو سلوك حميد ينبئ عن خلق التواضع، ودقّة التحريّ، وهو ذريعة لتجنّب الزلل، ووسيلة لإدراك الخطأ فتصويبه، أو النقص فإتمامه، أو العيب فإصلاحه، وغير ذلك من المقاصد.

وقد سبق في خبر الإمام مالك في عرض كتابه الموطأ على سبعين من فقهاء المدينة. ومحمد بن إسماعيل البخاريّ جرى على هذه السنّة الحميدة التي صارت مهجورة في هذه الأزمان، وإتّك تسمع وترى هذه الفوضى في التأليف والتصنيف بلا مراجعة أهل العلم والاختصاص مما انجرّ عنها كثير من الخلط والزلل والزيغ.

قال أبو جعفر العقيليّ: (لما ألّف البخاريّ كتابه الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعليّ بن المديني وغيرهم فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلّا في أربعة أحاديث. قال العقيليّ: والقول فيها قول البخاريّ وهي صحيحة)⁽¹⁵⁰⁾.

147- وإلى هذا ذهب أستاذنا الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر في كتابه مكانة الصحيحين ص 35

148- مقدمة شرح تراجم البخاريّ، شاه وليّ الله الدهلويّ.

149- تاريخ بغداد 14/2، تاريخ دمشق. ابن عساكر 72/52. سير أعلام النبلاء 405/12

موضوع الجامع

أصل موضوع الجامع هو إخراج الحديث الصحيح، كما سماه "الجامع المسند الصحيح المختصر.."، ثم استخراج النكت الحكيمة واستنباط الفوائد الفقهية، قال الحافظ ابن حجر: (تقرّر أنّه التزم فيه الصحّة، وأنّه لا يورد فيه إلّا حديثاً صحيحاً هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه "الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم وسننه وأيامه"، ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحاً، ثم رأى أن لا يخلية من الفوائد الفقهية، والنكت الحكيمة فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة، فرّقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام، فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة، قال الشيخ محيي الدين نفع الله به: ليس مقصود البخاريّ الاقتصار على الأحاديث فقط، بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها) (151).

عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه

أولاً: عدد كتب الجامع

150- هدي الساري ص 7، ولم أر هذا النقل عن العقيليّ عند غير الحافظ ابن حجر، مع كثرة من ترجم للإمام البخاريّ، والله أعلم.

قلت: وكذلك فعل الإمام مسلم إذ عرض كتابه المسند الصحيح على بعض مشايخه. قال رحمه الله: (عرضت كتابي هذا المسند على أبي زرعة الرازي؛ فكلّ ما أشار أن له علة تركته، وكلّ ما قال إنّه صحيح وليس له علة أخرجه). صيانة صحيح مسلم، ابن الصلاح ص 64، وسير أعلام النبلاء 568/12. ولما عمل الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام كتاب "غريب الحديث" عرضه على عبد الله بن طاهر فاستحسنه، وقال: إنّ عقلا بعث صاحبه على عمل مثل هذا الكتاب لحقيق أن لا يجوج إلى طلب المعاش فأجرى له عشرة آلاف درهم في كل شهر. تاريخ بغداد 406/12

والإمام أبو داود السجستانيّ لما صنّف كتابه "السنن" عرضه على الإمام أحمد فاستجاده واستحسنه. تاريخ بغداد 56/9. ومثله الإمام الترمذيّ، فقد عرّض كتابه "الجامع" على عدد من العلماء. قال رحمه الله: "صنفت هذا الكتاب، وعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به..". سير أعلام النبلاء 274/13. وعرّض الإمام ابن حبان أيضاً كتابه "السنن" على شيخه أبي زرعة الرازيّ، قال: "عرضت هذه "السنن" على أبي زرعة الرازي، فنظر فيه، وقال: أظنّ إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع، أو أكثرها، ثم قال: لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعف أو نحو ذا). سير 278/13. ولما صنّف عبد الغني "المؤتلف والمختلف" عرضه على الدارقطنيّ، فقال له: اقرأه، فقال: كيف أقرأه لك، ومعظمه أخذته عنك؟ فقال: نعم أخذته عنّي متفرقاً، والآن قد جمعتة). وفيات الأعيان 224/3

151- هدي الساري ص 8

وقع الاختلاف في أسماء الكتب في بعض نسخ الصحيح، وذلك بسبب اختلاف نسخ الأصول، منهم من أسقط هذا وأثبت هذا. قيل: 117. وقيل: 98. وقيل: 100. وفي بعض النسخ 102. وفي بعض النسخ 85. وفي بعض النسخ 91.

عدّ الإمام النووي عن الحمويّ بهذا الترتيب، من بدء الوحي إلى كتاب التوحيد مائة وسبعة عشر كتاباً. وعدّ الحافظ بن حجر رحمه الله بهذا الترتيب: من بدء الوحي إلى كتاب التوحيد (98) كتاباً⁽¹⁵²⁾

ثانياً: عدد أبواب الجامع

(وقع فيه أيضا اختلاف. وذلك لاختلاف النسخ أيضا. فقد قيل: إنّها ثلاثة آلاف وأربع مائة وخمسون باباً. وقيل: ثلاثة آلاف وسبع مائة وثلاثون باباً. وقيل: خمسة آلاف وثلاث مائة وخمسة وثلاثون باباً)⁽¹⁵³⁾.

ثالثاً: عدد أحاديثه

بلغ عدد أحاديث الجامع بالمكرر سبعة آلاف ومائتين وخمسة وسبعين حديثاً، وبغير المكرر أربعة آلاف حديث فيما ذكر ابن الصلاح والنوويّ في التقريب، وتعقبهما الحافظ ابن حجر، قال رحمه الله: (جميع ما في صحيح البخاريّ من المتون الموصولة بلا تكرير على التحرير ألفاً حديث وستمائة حديث وحديثان، ومن المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر من الجامع المذكور مائة وتسعة وخمسون حديثاً، فجميع ذلك ألفاً حديث وسبعمائة وأحد وستون حديثاً، وبين هذا العدد الذي حرّره والعدد الذي ذكره ابن الصلاح وغيره تفاوت كثير، وما عرفت من أين أتى الوهم في ذلك، ثم تأولته على أنّه يحتتمل أن يكون العادّ الأوّل الذي قلّده في ذلك كان إذا رأى الحديث مطوّلاً في موضع ومختصراً في موضع آخر يظنّ أنّ المختصر غير المطول إما لبعد العهد به، أو لقلّة المعرفة بالصناعة، ففي الكتاب من هذا النمط شيء كثير، وحينئذ يتبين السبب في تفاوت ما بين العددين والله الموفق)⁽¹⁵⁴⁾. وقال: (جميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً، وهذه العدد خارج عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم)⁽¹⁵⁵⁾.

ويمكن تلخيص ما حرّره الحافظ على سبيل التفصيل على النحو الآتي:

152- انظر تحفة السامع والقاري في ختم الجامع الصحيح للإمام البخاريّ. عبد الوكيل بن عبد الحق بن عبد الواحد

الهاشمي

153- المرجع السابق.

154- هدي الساري ص 477

155- هدي الساري ص 469

- عدد الأحاديث المرفوعة المعلقة بما فيها المكررة 1341
- عدد ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات 341.
- عدد ما فيه من الموصول والمعلق والمتابعات المرفوعة بالمكررة 9082.
- عدد الأحاديث المرفوعة الموصولة بدون تكرار 2602.
- عدد الأحاديث المعلقة بدون تكرار 159.
- عدد الأحاديث المرفوعة موصولة أو معلقة بدون تكرار 2761.

أشهر روايات الجامع الصحيح⁵⁶

عدد من سمع صحيح البخاري من صاحبه كثير. وأشهر روايات الجامع:

1-رواية أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر. الفريرِيُّ. (ت 320هـ):
وأشهر الرواة عن الفريرِيِّ: أبو عليّ، سعيد بن عثمان بن سعيد ابن السّكن (ت353هـ). وأبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد المرزويّ (ت371هـ). وأبو إسحاق، إبراهيم بن أحمد المستمليّ (ت376هـ). وأبو محمد، عبد الله بن احمد بن حمويه بن يوسف السرخسيّ (ت381هـ). أبو الهيثم، محمد بن مكّي بن محمد بن مكّي بن زُراع الكشميهنيّ (ت389هـ).. أبو علي، محمد بن عمر بن شُبويه الشَّبويّ، (ت في حدود 390هـ).. أبو أحمد، محمد بن محمد بن يوسف بن مكّي، الجرجانيّ (ت373 أو 374هـ).

أما رواية ابن السّكن، فأشهر الرواة عنه: عبد الله بن محمد بن أسد الجهنيّ.

وأما رواية أبي زيد المرزوي، فأشهر الرواة عنه: أبو نعيم الأصبهاني، وأبو الحسن عليّ بن محمد القابسيّ.

وأما رواية المستمليّ، فأشهر الرواة عنه: أبو ذرّ عبد الله بن أحمد الهرويّ، وعبد الرحمن بن عبد الله الهمدانيّ.

وأما رواية السرخسيّ، فأشهر الرواة عنه: أبو ذرّ الهرويّ، وأبو الحسن عبد الرحمن محمد بن المظفر الداوديّ.

156- ما ذكر في هذه الفقرة فهو مأخوذ من مقدمة الجزء الأول من فتح الباري، وينظر في هذا أيضا بحث الدكتور محمد بن عبد الكريم بن عبيد، "روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله البخاري" المنشور بمجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة.

وأما رواية الكشميهني، فأشهر الرواة عنه: أبو ذر الهروي، وأبو سهل محمد بن أحمد الحفصي. وكرمة بنت أحمد المروزيّة.

وأما رواية أبي عليّ الشبوي، فأشهر الرواة عنه: سعيد بن أحمد الصيرفيّ العيار، وعبد الرحمن بن عبد الله الهمدانيّ.

وأما رواية الجرجانيّ، فأشهر الرواة عنه: أبو نعيم الأصبهانيّ، وأبو الحسن القابسيّ.

2- رواية أبي إسحاق، إبراهيم بن مَعْقِل بن الحجاج، النسفيّ (ت 294هـ).

3- رواية أبي محمد، حماد بن شاکر بن سوّية، النسفي (ت 311هـ).

4- رواية أبي طلحة، منصور بن محمد بن عليّ البزدويّ، النسويّ (ت 319هـ).

5- الحسين بن إسماعيل الحاملّي، وهو آخر من حدّث عن البخاريّ ببغداد⁽¹⁵⁷⁾.

رواية الجامع الصحيح في بلاد المغرب والأندلس:

ذكر الإمام أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأمويّ الإشبيليّ (ت 575هـ)، في كتابه "الفهرست"، روايات للجامع اتّصلت إليه، ولعلّها كانت أشهر الروايات في بلاد المغرب والأندلس، فذكر منها: رواية أبي ذرّ عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الهرويّ، ورواية ابن السكن، ورواية الأصيلي، ورواية القابسيّ، ورواية النسفيّ⁽¹⁵⁸⁾.

على أنّ أول من أدخل رواية صحيح البخاريّ القيروان هو أبو الحسن القابسيّ⁽¹⁵⁹⁾.

شرط البخاريّ في الصحيح

سمّى الإمام البخاريّ كتابه: "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وسننه وأيامه" وقد أشرت سابقاً إلى أنّ هذا العنوان يدلّ على المنهج والموضوع. لكن الإمام البخاريّ لم يضع مقدمة لصحيحه تبين عن منهجه في الكتاب، غير أنّ تسميته له يدلّ على ذلك.

157- قال الحافظ ابن حجر: (لم يكن عنده الجامع الصحيح، وإنّما سمع منه مجالس أملاها ببغداد في آخر قدمه قدمها

البخاريّ، وقد غلط من روى الصحيح من طريق الحاملّي المذكور) فتح الباري، أول الكتاب 8/1

158- انظر فهرست ما رواه عن شيوخه. ابن خير الإشبيليّ ص 94-97

159- انظر شجرة النور الزكية، ص 97 رقم 230

فقوله: "المسند": فهذا شرط أول، والمعنى أنّ أصل الكتاب مبنيّ على المتصل المرفوع، وهو العمدة والغرض من التصنيف، أمّا ما أدخله من غير المسند فليس من صلب الكتاب، ولا شرطه، قال السيوطي: (وأما المسند: فمقصوده الأصليّ تخريج الأحاديث التي اتصل إسنادها ببعض الصحابة عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم سواء من قوله أم فعله أم تقريره، وإن وقع من غير ذلك، فإنما وقع تبعاً وعرضاً لا أصلاً مقصوداً)⁽¹⁶⁰⁾.

وقوله: "الصحيح" فهذا شرط ثان، وقصد أن لا يضع إلا ما صحّ، قال إبراهيم بن معقل: (سمعت محمد بن إسماعيل البخاريّ يقول ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صحّ، وتركت من الصحاح لحال الطوال)⁽¹⁶¹⁾. وهذه الصّحة سواء كانت في أعلى درجاتها أم في أدناها، وهذا واضح في الجامع، فقد أخرج لرواة في أعلى مراتب الضبط، كما أخرج لآخرين أخفّ منهم في ذلك، فلا يصحّ أن يقال إنّ جامع البخاريّ كلّ في أعلى درجات الصّحة؛ لأنّ فيه أحاديث من طرق من يحسّن حديثه عند المتأخّرين. قال السيوطي: (وأما الصحيح: فإنّه ليس فيه شيء ضعيف، وإن كان فيه مواضع قد انتقدتها غيره، فقد أوجب عنها، وقد صحّ عنه أنّه قال: "ما أدخلت في الجامع إلا ما صحّ"⁽¹⁶²⁾).

وقوله: "المختصر" فهذا شرط ثالث، فلم يعمد رحمه الله إلى استيعاب الصحيح ولا التزامه، ولم يدع إخراج كلّ ما صحّ عنده، وقد صرح بذلك حين قال: (...وتركت من الصحاح لحال الطول)، فلا يصحّ إلزامه بما لم يخرجه من الحديث الصحيح وإن كان على شرطه.

شروطه في الأسانيد والرواية

(شرط البخاريّ أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابيّ المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع، وإن كان للصحابيّ راويان فصاعداً فحسن، وإن لم يكن إلاّ راو واحد، وصحّ الطريق إليه كفى)⁽¹⁶³⁾.

وقال الحازمي: (شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلاً، وأن يكون راوية مسلماً صادقاً غير مدلس ولا مختلطاً، متصفاً بصفات العدالة، ضابطاً متحفظاً، سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد)⁽¹⁶⁴⁾.

160- التوشيح شرح الجامع الصحيح، السيوطي 43/1-44

161- تاريخ بغداد 9/2

162- المرجع السابق

163- شروط الأئمة الستة. أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسيّ ص 17-18

164- انظر: شروط الأئمة الخمسة. الحازمي ص 56، وهدي الساري ص 9

فشرط البخاريّ أن يروي عن الثقات الذين جمعوا بين وصفي العدالة والضبط، مع الاتصال، ومذهبه في المعنعن مشهور حكاه غير واحد من العلماء، وهو العلم بثبوت اللقاء بين الراوي ومن عنعن عنه ولو مرّة واحدة، وهو مذهب يدلّ على زيادة تحرّ . وليس فيما أرى خلاف حقيقيّ بينه وبين مذهب مسلم كما شهّره طائفة من العلماء. قال الحافظ ابن حجر: (والبخاريّ لا يحمله - الإسناد المعنعن - على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة. وقد أظهر البخاريّ هذا المذهب في التأريخ، وجرى عليه في الصحيح، وهو مما يرجح كتابه به، لأنّنا وإن سلمنا ما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال، فلا يخفى أن شرط البخاريّ أوضح في الاتصال)⁽¹⁶⁵⁾.

وأحسب أنّه من المتعيّن بيان أمر مهمّ في هذا السياق؛ وهو أنّ الإمامين البخاريّ ومسلّمًا لم يختلفا في شرط السماع، وإنّما اختلفا في الوسائل الدالّة عليه، - على ما نسب إليهما - فالبخاريّ يرى العلم بالسماع يكون بدليل صريح يفيد اللقاء، والإمام مسلم يكتفي في العلم بالسماع بالمعاصرة مع إمكان اللقاء مع البراءة من التّدليس، ومن زعم أنّ الإمامين اختلفا في أصل اشتراط السماع، فقد أخطأ عليهما، ونقض ما اشترطوه في الحديث الصحيح من اتصال السند⁽¹⁶⁶⁾.

شرطه في الرواة

قال الحازميّ: (مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضا، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت، يلزمهم إخراجهم، وعن بعضهم مدخول، لا يصلح إخراجهم إلا في الشواهد المتابعات، وهذا باب فيه غموض، وطريقه، معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل، ومراتب مداركهم، فلنوضح ذلك بمثال وهو: أن نعلم أنّ أصحاب الزهريّ مثلا على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت. ثم قال: فمن كان في:

الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة، وهو مقصد البخاريّ. ثم مثل لها بمالك، وابن عيينة، وعبيد الله بن عمر، ويونس وعقيل الأيليّين، وشعيب بن أبي حمزة وجماعة سواهم.

والطبقة الثانية: شاركت الأولى في العدالة، إلّا أنّ الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهريّ حتى كان فيهم من يزامله في السفر، ويلزمه في الحضر. والطبقة الثانية لم تلازم الزهريّ إلا مدّة يسيرة، فلم تمارس حديثه، فكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى وهم شرط مسلم. ثم مثل لها بالأوزاعيّ، والليث بن سعد، والنعمان بن راشد، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وغيرهم.

165- النكت على كتاب ابن الصلاح ص66 ط: دار الكتب العلمية . بيروت.الأولى 1994م.

166- انظر في هذا المعنى: الشريف حاتم بن عارف العوني، إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين ص27

والطبقة الثالثة: جماعة لزموا الزهريّ مثل أهل الطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فهم بين الردّ والقبول، وهم شرط أبي داود والنسويّ. نحو سفيان بن حسين و جعفر بن برقان، وعبدالله بن عمر العمريّ، وزمعة بن صالح المكي وغيرهم.

والطبقة الرابعة قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل، وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهريّ لأنهم لم يصاحبوا الزهريّ كثيراً، وعن شرط أبي عيسى. نحو: إسحاق بن يحيى الكلبيّ، ومعاوية بن يحيى الصدقيّ، وإسحاق بن أبي فروة، وإبراهيم بن يزيد المكيّ، والمثنى بن الصباح، وجماعة سواهم.

والطبقة الخامسة: نفر من الضعفاء والمجهولين، لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمن دونه، فأما عن الشيخين فلا). نحو: بحر بن كنيز، ووالحكم بن عبد الله الأيليّ، وعبد القدوس بن حبيب الدمشقيّ، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغيرهم⁽¹⁶⁷⁾.

قال الحافظ ابن حجر تعليقا على كلام الحازمي: (فأما الطبقة الأولى فهم شرط البخاريّ، وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمد من غير استيعاب، وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين على سبيل الاستيعاب، ويخرج أحاديث أهل الطبقة الثالثة على النحو الذي يصنعه البخاريّ في الثانية، وأما الرابعة والخامسة فلا يعرجان عليهما. قلت: وأكثر ما يخرج البخاريّ حديث الطبقة الثانية تعليقا، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقا أيضا)⁽¹⁶⁸⁾.

تنبيه:

التمثيل بالإمام الزهري هو في حقّ الكثيرين، فيقاس على هذا أصحاب نافع، وأصحاب الأعمش، وأصحاب قتادة، وغيرهم، فأما غير الكثيرين فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ، لكن منهم من قوي الاعتماد عليه فأخرج ما تفرد به كيحيى بن سعيد الأنصاريّ، ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه فأخرج له ما شاركه فيه غيره وهو الأكثر⁽¹⁶⁹⁾.

منهجه في الجامع

تعددت طرق البخاريّ في رواية الحديث وتنوّعت مسالكه، بتنوع مقاصده وأغراضه، ويمكن إيراد جملة من ذلك، لا على سبيل الاستيعاب والحصر، فمن ذلك:

167- انظر شروط الأئمة الخمسة. الحازميّ ص 56-59

168- هدي الساري ص 9-10

169- انظر هدي الساري ص 110

تكرار الحديث

تكرار الحديث هو إعادة ذكره في أكثر من موضع في الكتاب، وهو من فروع الرواية بالمعنى، وقد كثر الإمام البخاري أحاديث في جامعه، ولا يكررها إلا لفائدة إسنادية أو استنباطية، وله في ذلك أغراض: الأول: (منها أنه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر والمقصود منه أن يخرج الحديث عن حد الغرابة وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة وهلم جرا إلى مشايخه فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرار وليس كذلك لاشتماله على فائدة زائدة.

الثاني: ومنها أنه صحح أحاديث على هذه القاعدة يشتمل كل حديث منها على معان متغايرة فيورده في كل باب من طريق غير الطريق الأولى.

الثالث: ومنها أحاديث يرويها بعض الرواة تامة، ويرويها بعضهم مختصرة فيوردها كما جاءت ليزيل الشبهة عن ناقلها.

الرابع: ومنها أن الرواة ربما اختلفت عباراتهم، فحدّث راو بحديث فيه كلمة تحتمل معنى، وحدّث به آخر فعبّر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر، فيورده بطرقه إذا صحّت على شرطه، ويفرد لكل لفظة بابًا مفردًا.

الخامس: ومنها أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال ورجح عنده الوصل فاعتمده، وأورد الإرسال منبّهًا على أنه لا تأثير له عنده في الوصل.

السادس: ومنها أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع والحكم فيها كذلك.

السابع: ومنها أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلا في الإسناد، ونقصه بعضهم، فيوردها على الوجهين حيث يصحّ عنده أنّ الراوي سمعه من شيخ حدّثه به عن آخر، ثم لقي الآخر فحدّثه به فكان يرويها على الوجهين.

الثامن: ومنها أنه ربما أورد حديثا عنعنه راويه، فيورده من طريق أخرى مصرّحا فيها بالسماع على ما عرف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في المعنعن.

فهذا جميعه فيما يتعلّق بإعادة المتن الواحد في موضع آخر أو أكثر⁽¹⁷⁰⁾.

توضيح:

170- هدي الساري ص 17، الفصل الرابع، نقله عن أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسيّ في جزء له سماه "جواب المتعنّت".

العبارة الأخيرة: (فهذا جميعه فيما يتعلّق بإعادة المتن الواحد في موضع آخر أو أكثر) تعني أنّ ما ذكر-
 أنفا- من أغراض تكرار الحديث متوجّهة إلى ما يعيده البخاريّ في أكثر من موضع بإسناد مختلف ومتن
 واحد، أمّا ما يكرّره بإسناد واحد ومتن واحد فهذا قليل جدّاً، وقد نقل الحافظ ابن حجر هذا عن ابن
 طاهر المقدسيّ في سياق النصّ السابق، قال رحمه الله: (قلّما يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ
 واحد، وإمّا يورده من طريق أخرى لمعانٍ)⁽¹⁷¹⁾، ثم نقل عن البخاريّ: (ولكنّي لا أريد أن أدخل فيه
 معاداً)⁽¹⁷²⁾.

قال الحافظ ابن حجر تعليقياً على هذا: (وهو يقتضي أنّه لا يتعمّد أن يخرج في كتابه حديثاً معاداً
 بجميع إسناده ومثنه، وإن كان قد وقع له من ذلك شيء فعن غير قصد، وهو قليل جداً)⁽¹⁷³⁾. وفي موضع
 آخر في الفتح: (ولا يوجد فيه حديث واحد مذکور بتمامه سندا ومتنا في موضعين أو أكثر إلا نادراً؛ فقد
 عنى بعض من لقيته بتتبع ذلك، فحصل منه نحو عشرين موضعاً)⁽¹⁷⁴⁾.

وقال الحافظ رحمه الله - عند شرحه حديث معاذ الذي يرويه عنه أنس بن مالك: (بيننا أنا رديف النبيّ
 صلّى الله عليه وسلّم ليس بيني وبينه إلا آخرة الرحل فقال: "يا معاذ"، قلت: لبيك يا رسول الله...
 الحديث⁽¹⁷⁵⁾ -): (وهذا من الأحاديث التي أخرجها البخاريّ في ثلاث مواضع عن شيخ واحد بسند واحد،
 وهي قليلة في كتابه جداً... وقد تتبّع بعض من لقيناه ما أخرجه في موضعين بسند فبلغ عدّتها زيادة على
 العشرين، وفي بعضها يتصرّف في المتن بالاختصار منه)⁽¹⁷⁶⁾.

قلت: وقد سرد القسطلانيّ في شرحه على البخاريّ واحداً وعشرين حديثاً مما وجده بخطّ الحافظ ابن
 حجر، ثم زاد واحداً آخر، قال: (رأيت ورقة بخطّ الحافظ ابن حجر تعليقياً أحضرها صاحبنا العلامة البدر
 المشهديّ، نصّها "نبذة من الأحاديث التي ذكرها المصنّف في موضعين سندا ومتناً"⁽¹⁷⁷⁾).

تنبيه: الصحيح أنّ ما كرّره الإمام البخاريّ بإسناد واحد ومتن واحد أكثر مما ذكره القسطلانيّ.

تقطيع الحديث

171- المرجع السابق ص 17

172- هذه العبارة نقلها الحافظ ابن حجر عن الكرمانيّ أنّه رأى ذلك في بعض نسخ الصحيح، في كتاب الحج. باب
 التعجيل إلى الموقف.

173- المرجع السابق ص 16

174- فتح الباري 16/1

175- البخاريّ. كتاب الرقاق. باب من جاهد نفسه في طاعة الله.

176- فتح الباري 340/11

177- إرشاد الساريّ 25/1

تقطيع الحديث فرع من الرواية بالمعنى، وهو تفريق متن الحديث في عدّة مواضع، وإدراجه تحت ما يناسبه، أو الاكتفاء بجزء منه، بما لا يخلّ من المعنى. والبخاريّ يفعل ذلك في حالات معينة:

- إذا كان المتن قصيراً أو مرتبطاً ببعضه، وقد اشتمل على حكيمين فصاعداً؛ فإنّه يعيده بحسب ذلك مراعيًا مع ذلك عدم إخلاله من فائدة حديثية، وهي إيراده له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك. فتستفيد بذلك تكثير الطرق لذلك الحديث.

- إذا ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا طريق واحدة فيتصرّف حينئذٍ فيه فيورده في موضع موصولاً وفي موضع معلقاً، ويورده تارة تامةً، وتارة مقتصراً على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب.

- إذا كان المتن مشتملاً على جمل متعدّدة لا تعلق لإحداها بالأخرى، فإنّه يخرج كلّ جملة منها في باب مستقلّ فراراً من التطويل، وربما نشط فساقه بتمامه (178).

المعقّات في الجامع

المعلّق: هو ما حذف من مبدأ إسناده راو واحد أو أكثر على التوالي. وزاد الحافظ ابن حجر: (معبراً بصيغة لا تقتضي التصريح بالسماع) (179).

وقد أخرج الإمام البخاريّ في الجامع أحاديث معلقة، وعددها ألف وثلاثمائة وأحد وأربعون حديثاً، وأكثرها مكرّر مخرّج في الكتاب موصول، سوى مائة وستين حديثاً فلم يسندها من طرق أخرى.

أسباب التعليق

لخص الحافظ ابن حجر أسباب تعليق البخاريّ الحديث في خمسة: إما لتكراره. أو لأنّه أسند معناه في الباب ولو من طريق أخرى، فنّبّه عليه بالتعليق اختصاراً. أو لبيّن سماع أحد رواته من شيخه إذا كان موصوفاً بالتدليس. أو كان موقوفاً لأن الموقوف ليس من موضوع الكتاب. أو كان في رواته من لم يبلغ درجة الضبط والإتقان، وإن كان ثقة في نفسه فلا يرتقي إلى شرط أبي عبد الله المؤلّف في الصحيح فيعلق حديثه تنبيهاً عليه تارة أصلاً وتارة في المتابعات. فهذه عدّة أوجه من الأسباب الحاملة له على تعليق الإسناد المجزوم به (180).

غير أنّ إخراج المعلّق في الجامع الصحيح لا يتماشى وشرطه، وهو إخراج الحديث المسند، لكن العلماء وجّهوا مسلك البخاريّ هذا، وأجابوا عن إيراده للمعلّق، منهم الحافظ ابن حجر الذي صنّف في ذلك كتاباً لم يسبق إليه سماه: "تغليق التعليق على صحيح البخاريّ". ويمكن تلخيص الجواب فيما يلي:

178- انظر هدي الساري ص 15 (بتصرف).

179- تغليق التعليق 8/2

180- انظر تغليق التعليق 8/2

(المعلقات في الجامع على نوعين: الأول: ما كان بصيغة الجزم كقوله: قال، وحدث، وروى، وذكر... والثاني: ما كان بصيغة التمريض، كقوله: روي عن فلان، أو ذُرك عن فلان، أو حُكي عن فلان..)

وهذه المعلقات إما أن توجد موصولة في مواضع أخرى فلا إشكال في قبوله، وقد سبق الكلام عن سبب تكراره للحديث. أو لا توجد موصولة.

فأما ما لا يوجد إلا معلقاً، فلا يخلو الحال من وجهين: إما أن يورده بصيغة الجزم، وإما بصيغة التمريض، فالصيغة الأولى يستفاد منها الصحة إلى من علّقه عنه لكن يبقى النظر فيمن أبرز من الرجال، فمنه ما يلتحق بشرطه ومنه ما لا يلتحق، فهاتان صورتان:

الصورة الأولى: ما يلتحق بشرطه وهذا له سببان:

(الأول: إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه فاستغنى عن إيراد هذا مستوفى السياق، ولم يهمله، بل أورده بصيغة التعليق طلباً للاختصار.

الثاني: وإما لكونه لم يحصل عنده مسموعاً أو سمعه وشكّ في سماعه له من شيخه أو سمعه من شيخه مذاكرة، فما رأى أن يسوقه مساق الأصل، وغالب هذا فيما أورده عن مشايخه.

ومن ذلك أنه قال في كتاب الوكالة: قال عثمان بن الهيثم حدثنا عوف حدثنا محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال وكلي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بزكاة رمضان... الحديث بطوله، وأورده في مواضع أخرى منها في فضائل القرآن، وفي بدء الخلق باب صفة إبليس، ولم يقل في موضع منها حدثنا عثمان، فالظاهر أنه لم يسمعه منه، وقد استعمل المصنّف هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أحاديث فيوردها عنهم بصيغة قال فلان، ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم.

الصورة الثانية: ما لا يلحق بشرطه

وما لا يلحق بشرطه: - إما أن يكون صحيحاً على شرط غيره، كقوله في كتاب الأذان، "باب هل يتبع المؤذن فاه ههنا وههنا وهل يلتفت في الأذان" وقالت عائشة: (كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يذكر

الله على كلِّ أحيائه⁽¹⁸¹⁾. قال الحافظ: (وهو حديث صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه في صحيحه)⁽¹⁸²⁾.

- وقد يكون حسناً صالحاً للحجّة، وقد يكون ضعيفاً لا من جهة قدح في رجاله بل من جهة انقطاع يسير في إسناده، كقوله في "كتاب الغسل. باب من اغتسل عريانا وحده في الخلوة ومن تستر فالتستر أفضل": وقال بجز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الله أحق أن يستحي منه من الناس". قال الحافظ ابن حجر: (وهو حديث حسن مشهور عن بجز، أخرجه أصحاب السنن)⁽¹⁸³⁾.

- وقد يكون ضعيفاً بسبب الانقطاع لكنه منجبر بأمر آخر، كقوله في "كتاب الزكاة. باب الغرض في الزكاة": وقال طاوس: قال معاذ لأهل اليمن: اتتوني بعرض ثياب خميص أو لبيس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالمدينة... الحديث. قال الحافظ ابن حجر: (هذا التعليق صحيح الإسناد إلى طاوس لكن طاوس لم يسمع من معاذ، فهو منقطع، فلا يغتر بقول من قال ذكره البخاري بالتعليق الجازم فهو صحيح عنده؛ لأنّ ذلك لا يفيد إلا الصحّة إلى مَنْ علّق عنه، وأما باقي الإسناد فلا إلا أنّ إيراده له في معرض الاحتجاج به يقتضي قوّته عنده، وكأنه عضده عنده الأحاديث التي ذكرها في الباب)⁽¹⁸⁴⁾.

تذييل: ما مضى ذكره يتعلّق بما يعلّقه البخاري عن غير شيوخه، أمّا ما يعلّقه عن شيوخه بصيغة الجزم، فهو على صورتين: **الأولى:** ما يطلقه من غير ذكر المحاوره كأن يقول: قال هشام بن عمار ونحو هذا. **والثاني:** ما يقيده بالمحاوره كقوله: قال لنا، أو قال لي، أو ذكر لنا ونحو هذا.

ولا يخفى أنّ هناك فرقاً بين قوله: "قال لنا، أو قال لي..". وقوله: "قال فلان"، والأولى محمولة على الاتصال بلا ريب، قال الحافظ ابن حجر في تعليقه على الحافظ المزي: (وقال لنا أبو الوليد هو الطيالسي هشام بن عبد الملك وشيخه حماد بن سلمة لم يعدّوه فيمن خرّج له البخاري موصول بل علّم المزي على هذا السند في الأطراف علامة التعليق وكذا رقم لحامد بن سلمة في التهذيب علامة التعليق ولم ينهه على

181- عزا الحافظ ابن حجر هذا الخبر - في هدي الساري ص17- إلى البخاري في الطهارة يعني كتاب الحيض يعني في باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، لكن لم أره في هذا الموضوع عن عائشة، إنما هو عن إبراهيم وهو النخعي، والله أعلم.

182- صحيح مسلم. كتاب الحيض. باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها. قال مسلم: حدّثنا أبو كريب محمد بن العلاء وإبراهيم بن موسى قالوا حدّثنا ابن أبي زائدة عن أبيه عن خالد بن سلمة عن البهي عن عروة عن عائشة قالت: (كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يذكر الله على كل أحيائه)

183- هدي الساري ص18، قلت: وأخرجه أحمد في المسند أيضا 240/33 (ت: شعيب الأرنؤوط).

184- فتح الباري 312/3

هذا الموضوع وهو مصير منه إلى استواء "قال فلان" و"قال لنا فلان" وليس بجيد لأنّ قوله "قال لنا" ظاهر في الوصل وإن كان بعضهم قال إنّها للإجازة أو للمناولة أو للمذاكرة، فكلّ ذلك في حكم الموصول وإن كان التصريح بالتحديث أشدّ اتّصالاً، والذي ظهر لي بالاستقراء من صنيع البخاريّ أنه لا يأتي بهذه الصيغة إلاّ إذا كان المتن ليس على شرطه في أصل موضوع كتابه كأن يكون ظاهره الوقف، أو في السند من ليس على شرطه في الاحتجاج.

فمن أمثلة الأولى قوله في كتاب النكاح في باب ما يحلّ من النساء وما يحرم، قال لنا أحمد بن حنبل حدثنا يحيى بن سعيد هو القطان، فذكر عن ابن عباس قال: حرم من النسب سبع، ومن الصهر سبع.. الحديث. فهذا من كلام بن عباس، فهو موقوف، وإن كان يمكن أن يتلمح له ما يلحقه بالمرفوع.

ومن أمثلة الثاني قوله في المزارعة: قال لنا مسلم بن إبراهيم: حدثنا أبان العطار.. فذكر حديث أنس: "لا يغرس مسلم غرساً".. الحديث. فأبان ليس على شرطه كحماد بن سلمة، وعبر في التخرّيج لكل منهما بهذه الصيغة لذلك وقد علق عنهما أشياء بخلاف الوساطة التي بينة وبينه، وذلك تعليق ظاهر وهو أظهر في كونه لم يسقه مساق الاحتجاج من هذه الصيغة المذكورة هنا⁽¹⁸⁵⁾.

وجه استعمال البخاريّ عبارة: "قال لنا"، أو "قال لي" ونحوهما

اختلف العلماء في غرض استعمال البخاريّ لهذه العبارات، فقليل يستعملها فيما يسمعه من الشيخ في المذاكرة، وقيل في الإجازة وقيل في المناولة، وقيل غير ذلك، لكن ذهب الحافظ ابن حجر - وهو الخبير بالجامع الصحيح - إلى أنّ استعمال كلّ تلك العبارات محتمل ولا يكاد يطرد، وردّ على من حصر ذلك في سبب واحد منها، بل ذكر أنه يفعل ذلك لأسباب، فأحياناً يستعمل ذلك في الحديث الموقوف. قال الحافظ عند قول البخاريّ: (وقال لنا آدم الخ. هو موصول وإنّما عبّر بقوله: "قال لنا" لكونه موقوفاً، مغايرة بينه وبين المرفوع، هذا الذي عرفته بالاستقراء من صنيعه)⁽¹⁸⁶⁾.

ويفعل ذلك أيضاً في المتابعات والشواهد، كما ذكر الحافظ: (ووقع عنده في الرقاق: قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة وهذه الصيغة - وهي قال لنا - يستعملها البخاريّ على ما استقرئ من كتابه في الاستشهادات غالباً، وربما استعملها في الموقوفات)⁽¹⁸⁷⁾.

185- فتح الباري 257/11-258

186- فتح الباري 335/2

187- فتح الباري 3/5

أما من حصر ذلك في المذاكرة فليس ذلك بمطرد كما سبق، بل لا دليل عليه كما قال الحافظ: (...).
وقيل إنّه لا يقول ذلك إلاّ فيما حمّله مذاكرة، وهو محتمل لكنّه ليس بمطرد؛ لأنّي وجدت كثيراً مما قال فيه:
"قال لنا" في الصحيح قد أخرجه في تصانيف أخرى بصيغة حدثنا (188).

وقال في موضع آخر نافية هذا التعليل: (...). وهذا مما يقوّي ما قرّرتّه غير مرّة من أنّه يعبر بقوله "وقال لي" في الأحاديث التي سمعها، لكن حيث يكون في إسنادها عنده نظر، أو حيث تكون موقوفة، وأما من زعم أنّه يعبر بها فيما أخذه في المذاكرة أو بالمناولة فليس عليه دليل (189).

وقال في موضع آخر عند قول الإمام البخاريّ: "وقال لنا محمد بن يوسف هو الفريابي"، قيل عبر بهذه الصيغة لأنّه مما أخذه من شيخه في المذاكرة، فلم يقل فيه "حدثنا"، وقيل إنّ ذلك مما تحمّله بالإجازة أو المناولة أو العرض، وقيل هو متصل من حيث اللفظ، منقطع من حيث المعنى، والذي ظهر لي بالاستقراء خلاف ذلك، وهو أنّه متصل لكنّه لا يعبر بهذه الصيغة إلاّ إذا كان المتن موقوفاً، أو كان فيه راو ليس على شرطه (190).

وفي تعليق التعليق قال: (فأما إذا قال البخاريّ "قال لنا" أو "قال لي" أو "زادنا" أو "زادني" أو "ذكر لنا" أو "ذكر لي" فهو وإن ألقه بعض من صنّف في الأطراف بالتعليق، فليس منها بل هو متصل صريح في الاتصال، وإن كان أبو جعفر ابن حمدان قد قال: إنّ ذلك عرض ومناولة، وكذا قال ابن منده إنّ "قال لنا" إجازة. فإن صحّ ما قالاه فحكمه الاتصال أيضاً على رأي الجمهور، مع أنّ بعض الأئمة ذكر أنّ ذلك مما حمّله عن شيخه في المذاكرة، والظاهر أنّ كلّ ذلك تحكّم، وإمّا للبخاريّ مقصد في هذه الصيغة وغيرها؛ فإنّه لا يأتي بهذه الصيغة إلاّ في المتابعات والشواهد، أو في الأحاديث الموقوفة، فقد رأيت في كثير من المواضع التي يقول فيها في الصحيح: "قال لنا" قد ساقها في تصانيفه بلفظ: "حدثنا"، وكذا بالعكس، فلو كان مثل ذلك عنده إجازة أو مناولة أو مكاتبة لم يستحز إطلاق حدثنا فيه من غير بيان (191).

وقال أيضاً في الفتح: (.. إذا قال "زادنا" و"زاد لنا" وكذا "زادني" و"زاد لي" ويلتحق به "قال لنا" و"قال لي" وما أشبهها، فهو كقوله "حدثنا" بالنسبة إلى أنه حمل ذلك عنه سماعاً؛ لأنه لا يستجيزها في الإجازة (192).

أوجه إيراد المعلق الذي على غير شرطه

188- المرجع السابق

189- المرجع نفسه 410/5

190- فتح الباري 188/2

191- تعليق التعليق 10/2

192- الفتح 333/13

ذكر الحافظ أوجهًا من ذلك، (أحدها: أن يكون كثره، وهذا قد تداخل مع الأوجه التي ذكرها الإسماعيلي. ثانيها: أن يكون أوردتها في معرض المتابعة والاستشهاد لا على سبيل الاحتجاج، ولا شك أن المتابعات يتسامح فيها بالنسبة إلى الأصول، وإنما يعقلها وإن كانت عنده مسموعة، لئلا يسوقها مساق الأصول. وثالثها: أن يكون إيرادها لذلك منبها على موضع يوهم تعليل الرواية التي على شرطه، كأنه يروي حديثا من طريق سفيان الثوري عن حميد عن أنس -رضي الله عنه- ويقول بعده: قال يحيى بن أيوب عن حميد سمعت أنسا -رضي الله عنه- فمراده بهذا التعليق أن هذا مما سمعه حميد لئلا يتوهم متوهم أن الحديث معلول بتدليس حميد. فإن قيل: فلم يسقه من طريق يحيى بن أيوب السالم من هذه العلة ويقتصر عليه؟ قلنا: لأن يحيى بن أيوب ليس على شرطه ولو كان فالثوري أجل وأحفظ فنزل كلا منهما منزلته التي يستحقها، ذاك في الاحتجاج به، وهذا في المتابعة القويّة - والله أعلم - (193).

ما كان التعليق بصيغة التمريض

كأن يقول: "يُذكر عن فلان"، أو "يُروى" ونحو هذا، وهو على صورتين: إما أن يورده في موضع آخر من صحيحه مسندا وهو قليل، أو لا يورده. فما أوردته في موضع آخر مسندا فهو صحيح. ومن ذلك: قول البخاري: (ويذكر عن أبي موسى: كنا نتناوب إلى النبي عند صلاة العشاء، فأعتم بها). قال الحافظ ابن رجب: حديث أبي موسى هذا قد خرج بعد هذا قريبا في باب: "فضل العشاء"، وخرجه في مواضع آخر، وقد علقه هنا بقوله: "ويذكر"، فدل على أن هذه الصيغة عنده لا تقتضي ضعفاً فيما علقه بها، وأنه يعلق بها الصحيح والضعيف، إلا أن أغلب ما يعلق بها ما ليس على شرطه (194).

وما لم يورده في موضع آخر فليس له حكم واحد - وهو الرّد -، بل منه ما هو صحيح على شرط غيره، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف إلا أن العمل على موافقته، ومنه ما هو ضعيف بلا جابر.

قال الحافظ ابن حجر: (صيغة التمريض لا تستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، لكن فيه ما هو صحيح، وفيه ما ليس بصحيح... فأما ما هو صحيح فلم نجد فيه ما هو على شرطه إلا مواضع يسيره جدا، ووجدناه لا يستعمل ذلك إلا حيث يورد ذلك الحديث المعلق بالمعنى، كقوله في الطب: ويذكر عن بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرقي بفاتحة الكتاب، فإنه أسنده في موضع آخر من طريق عبيد الله بن الأحنس عن ابن أبي مليكة عن بن عباس رضي الله عنهما أن نفرا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مروا بحجّ فيهم لديع، فذكر الحديث في رقيتهم للرجل بفاتحة الكتاب، وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبروه بذلك: "أن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله"، فهذا كما ترى لما أوردته بالمعنى

193- النكت على كتاب ابن الصلاح 600/2

194- فتح الباري . ابن رجب الحنبلي 173/3

لم يجزم به إذ ليس في الموصول أنّه صَلَّى اللهُ عليه وسلّم ذكر الرقية بفاتحة الكتاب، إنّما فيه أنّه لم ينههم عن فعلهم، فاستفيد ذلك من تقريره.

وأما ما لم يورده في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة، فمنه ما هو صحيح إلاّ أنّه ليس على شرطه، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف فزُدْ إلاّ أن العمل على موافقته، ومنه ما هو ضعيف فزُدْ لا جابر له⁽¹⁹⁵⁾.

توضيح

مثال لما هو صحيح على شرط غيره

قال البخاريّ في الصلاة: "ويُذكر عن عبد الله بن السائب قال: (قرأ النبيّ صَلَّى اللهُ عليه وسلّم المؤمنون في صلاة الصبح، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون، أو ذكر عيسى، أخذته سعدة فركع)⁽¹⁹⁶⁾.

وهو حديث صحيح على شرط مسلم، أخرجه في صحيحه⁽¹⁹⁷⁾، إلاّ أنّ البخاريّ لم يخرج لبعض رواته⁽¹⁹⁸⁾. وقد أفصح في الفتح عن السبب وهو الاختلاف على ابن جريج، فقال: (اختلف في إسناده على ابن جريج... وكأنّ البخاريّ علقه بصيغة "ويُذكر" لهذا الاختلاف مع أنّ إسناده مما تقوم به الحجّة)⁽¹⁹⁹⁾.

مثال لما هو حسن

قول البخاريّ في كتاب البيوع: (ويُذكر عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن النبيّ صَلَّى اللهُ عليه وسلّم قال له: "إذا بعث فكل، وإذا ابتعت فاكتل". قال الحافظ ابن حجر: وهذا الحديث قد رواه الدارقطنيّ من طريق عبد الله بن المغيرة، وهو صدوق عن منقذ مولى عثمان، وقد وثق عن عثمان به، وتابعه عليه سعيد بن المسيّب، ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند إلاّ أنّ في إسناده ابن لهيعة. ورواه ابن أبي شيبة في مصنّفه من حديث عطاء عن عثمان، وفيه انقطاع فالحديث حسن لما عضده من ذلك)⁽²⁰⁰⁾.

وقال في موضع آخر في الفتح: (وصله الدارقطنيّ من طريق عبيد الله بن المغيرة المصريّ عن منقذ مولى بن سراقبة عن عثمان بهذا، ومنقذ مجهول الحال، لكن له طريق أخرى أخرجه أحمد وابن ماجه والبزار من

195- هدي الساري ص 18

196- صحيح البخاريّ. كتاب الأذان. باب. الجمع بين السورتين في الركعة والقراءة بالخواتيم....

197- صحيح مسلم. كتاب الصلاة. باب القراءة في الصبح.

198- هدي الساري ص 18

199- فتح الباري 256/2

200- هدي الساري ص 18-19

طريق موسى بن وردان عن سعيد بن المسيّب عن عثمان به، وفيه ابن لهيعة، ولكنّه من قدّم حديثه؛ لأنّ ابن عبد الحكم أورده في فتوح مصر من طريق الليث عنه⁽²⁰¹⁾.

مثال لما هو ضعيف والعمل على موافقته

قول البخاريّ في كتاب الوصايا. باب تأويل قوله تعالى: ﴿من بعد وصية يوصى بها أو دين﴾: (ويُذكر أن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قضى بالدين قبل الوصية).

قال الحافظ ابن حجر: (... هذا طرف من حديث أخرجه أحمد⁽²⁰²⁾ والترمذي⁽²⁰³⁾ وغيرهما من طريق الحارث - وهو الأعمور - عن عليّ بن أبي طالب قال: قضى محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنّ الدين قبل الوصية، وأنتم تقرؤون الوصية قبل الدين". لفظ أحمد. وهو إسناد ضعيف، لكن قال الترمذيّ إنّ العمل عليه عند أهل العلم، وكأنّ البخاريّ اعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه، وإلا فلم تجر عاداته أن يورد الضعيف في مقام الاحتجاج به، وقد أورد في الباب ما يعضده أيضا⁽²⁰⁴⁾.

وفي هدي الساري قال: (وقد رواه الترمذي موصولا من حديث أبي إسحاق السبيعي عن الحارث الأعمور عن علي والحارث ضعيف وقد استغربه الترمذي⁽²⁰⁵⁾، ثم حكى إجماع أهل العلم على القول به)⁽²⁰⁶⁾.

مثال لما هو ضعيف ولا عاضد به

وهذا قليل جدا في الجامع، وحيث يقع ذلك يتعقّب البخاريّ ببيان ضعفه بخلاف ما قبله.

ومثاله: قول البخاريّ في كتاب الأذان. باب مكث الإمام في مصلاه بعد السلام: (ويُذكر عن أبي هريرة رفعه لا يتطوّع الإمام في مكانه ولم يصحّ)⁽²⁰⁷⁾.

201- فتح الباري 344/4 - 345

202- المسند 1/131، 1/144 (ت: شعيب الأرنؤوط)

203- كتاب الوصايا. باب ما جاء يبدأ بالدين قبل الوصية.

204- فتح الباري 377/5

205- قلت: لم أوف على استغراب الترمذيّ فيما راجعت من نسخ جامع الترمذيّ المطبوعة، كنسخة الشيخ الألباني، ونسخة العلامة أحمد شاکر، ونسخة بشار عواد، إنّما قال بعد إخراج الحديث: (والعمل على هذا عند عامة أهل العلم: أنّه يبدأ بالدين قبل الوصية). فالله أعلم.

206- هدي الساري ص 19

207- قلت: ذكر الإمام البخاريّ حديث أبي هريرة مرفوعا بصيغة التعليق الممرض، لبيان ضعفه، وأنّ الصحيح عنده ما قدّم به، حيث قال: "وقال لنا آدم - بالجزم- حدثنا شعبة عن أيوب عن نافع قال كان ابن عمر يصلي في مكانه الذي صلى فيه الفريضة وفعله القاسم، ثم قال: ويُذكر عن أبي هريرة...

قال الحافظ ابن حجر: (وذلك لضعف إسناده واضطرابه، تفرّد به ليث بن أبي سليم وهو ضعيف، واختلف عليه فيه، وقد ذكر البخاري الاختلاف فيه في تاريخه وقال لم يثبت هذا الحديث)⁽²⁰⁸⁾. وقال في هدي الساري: (وهو حديث أخرجه أبو داود من طريق ليث بن أبي سليم عن الحجاج بن عبيد عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي هريرة وليث بن أبي سليم ضعيف وشيخ شيخه لا يعرف وقد اختلف عليه فيه)⁽²⁰⁹⁾.

مثال آخر: ما جاء في كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها. باب (من أهدي له هدية وعنده جلساؤه فهو أحقّ. ويُذكر عن ابن عباس أنّ جلساءه شركاء. ولم يصحّ). قال الحافظ ابن حجر: (هذا الحديث جاء عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً، والموقوف أصلح إسناداً من المرفوع؛ فأما المرفوع فوصله عبد بن حميد من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابن عباس مرفوعاً: "من أهديت له هدية، وعنده قوم فهم شركاؤه فيها"، وفي إسناده مندل بن عليّ، وهو ضعيف. ورواه محمد بن مسلم الطائفيّ عن عمرو كذلك. واختلف على عبد الرزاق عنه في رفعه ووقفه، والمشهور عنه الوقف، وهو أصحّ الروايتين عنه، وله شاهد مرفوع من حديث الحسن بن عليّ في مسند إسحاق بن راهويه، وآخر عن عائشة عند العقيليّ، وإسنادهما ضعيف أيضاً. قال العقيليّ: لا يصحّ في هذا الباب عن النبيّ صلى الله عليه و سلم شيء)⁽²¹⁰⁾.

تعليق:

مع كلّ ما ذكره العلماء من توجيه في إخراج المعلق في الجامع الصحيح، نقطع بأنّ ذلك لا ينقص من قدره ولا من قدر صحيح مسلم ولا يضرّهما (لأنّ موضوع الكتابين إنّما هو للمسنّات، والمعلق ليس بمسنّد، ولهذا لم يتعرّض الدارقطنيّ فيما تتّبعه على الصحيحين إلى الأحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر لعلمه بأنّها ليست من موضوع الكتاب، وإنّما ذكرت استئناساً واستشهاداً)⁽²¹¹⁾

ومن منهجه أيضاً

أنّه لا يرى فرقاً بين صيغ: "حدثنا" و"أخبرنا" و"أنبأنا" في طريقة أداء الحديث كمذهب الإمام مالك، وقد عقد لذلك باباً في الجامع في كتاب العلم، قال: "باب قول المحدث: "حدثنا" وأخبرنا" و"أنبأنا" وقال

208- فتح الباري 2/335

209- هدي الساري ص19

210- فتح الباري 5/225

211- هدي الساري ص346 (الفصل الثامن)

لنا الحميدي: كان عند ابن عيينة "حدثنا" وأخبرنا" و"أبأنا" و"سمعت" واحداً، قال الحافظ ابن حجر: (ومراده هل هذه الألفاظ بمعنى واحد أم لا، وإيراده قول ابن عيينة دون غيره دال على أنه مختاره)⁽²¹²⁾.

من محادات البخاري في الجامع الصحيح غير ما ذكر

أضيف إلى ما ذكر بعض ما جرى عليه الإمام البخاري في صحيحه مما سماه بعضهم "عادات"،

أذكر من ذلك شيئاً لا على سبيل الحصر والاستيعاب:

- إذا روى البخاري حديثاً عن أكثر من واحد كأن يقول: "حدثنا فلان وفلان" فاللفظ يكون للأخير. قال الحافظ ابن حجر: (وقد ظهر بالاستقراء من صنيع البخاري أنه إذا أورد حديثاً عن غير واحد؛ فإنّ اللفظ يكون للأخير)⁽²¹³⁾.

لكن تعقّبهُ شيخنا الدكتور عبد الكريم الخضير بأنّ هذه قاعدة أغلبية، وأورد عليه أمثلة خارجة عن هذه القاعدة، فلا تكون حينئذ قاعدة كلية بل هي أغلبية⁽²¹⁴⁾.

- إذا ساق البخاري قولاً للصحابي أو التابعي في الترجمة سياق المسائل المختلف فيها، فيعلم أنّ ذلك اختياره. قال الحافظ ابن حجر: (هذه عاداته في موضع الاختلاف مهما صدر به من النقل عن صحابي أو تابعي فهو اختياره)⁽²¹⁵⁾.

- جميع ما يقع في تراجم البخاري مما يترجم بلفظ الحديث لا يقع فيه شيء مغاير للفظ الحديث الذي يورده إلا وقد ورد من وجه آخر بذلك اللفظ المغاير. مثال ذلك: قوله: باب من أدرك من الصلاة ركعة)، هكذا ترجم وساق الحديث بلفظ: "من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة". وقد رواه مسلم من رواية عبيد الله العمري عن الزهري، وأحال به على حديث مالك وأخرجه البيهقي وغيره من الوجه الذي أخرجته منه مسلم، ولفظه كلفظ ترجمة هذا الباب، قدم قوله من الصلاة على قوله ركعة⁽²¹⁶⁾.

- (عادة البخاري إذا مرّت به لفظة غريبة توافق كلمة في القرآن نقل تفسير تلك الكلمة التي من القرآن)⁽²¹⁷⁾.

212- فتح الباري 1/ 144

213- فتح الباري 1/ 436، (كتاب التيمم ح335)

214- انظر: مقارنة بين شروحات الكتب الستة. عبد الكريم الخضير. ينظر المكتبة الشاملة، الإصدار الثالث، أو مكتبة صيد الفوائد الإسلامية (الالكترونية).

215- فتح الباري 9/ 374

216- انظر فتح الباري 2/ 57

217- فتح الباري 3/ 324، وانظر المواضع الآتية: 3/ 343، 6/ 204، 8/ 64

مثال ذلك قول البخاريّ في كتاب الزكاة. باب زكاة البقر: (وقال أبو حميد: قال النبيّ صلى الله عليه و سلم (لأعرفنّ ما جاء الله رجلًا ببقرة لها حوار). ويقال جوار. ﴿تجأرون﴾⁽²¹⁸⁾، ترفعون أصواتكم كما تجأر البقرة).

منهجه في التراجم

اشتهر أنّ فقه البخاريّ في تراجمه، فقد سلك فيها طريقة مختصرة حيّرت عقول العلماء منذ تصنيفه إلى يومنا هذا، مما ينبىء بعبقريّة فذّة، لا سيما إذا علمنا أنّ ابتداء تأليف الجامع كان عمر البخاريّ لا يتجاوز الستّ عشرة سنة.

وهذه التراجم مقصودة عنده، وضعها بدقّة، وانتقى عباراتها بما يتناسب وغرضه في إيراد الحديث، وهي على قسمين: تراجم ظاهرة وتراجم خفية.

القسم الأول: التراجم الظاهرة:

ونعني بها أن تكون الترجمة دالّة بالمطابقة لما يورد من الحديث تحتها، وفائدتها الإعلام بما ورد في ذلك الباب من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة، وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له، أو بعضه، أو بمعناه، وهذا في الغالب⁽²¹⁹⁾. وهي صور كثيرة:

الترجمة بلفظ الحديث: كقوله في كتاب العلم: (باب قول النبيّ صلى الله عليه وسلّم: "اللهمّ علمه الكتاب"، ثم ساق بسنده حديث ابن عباس قال: ضمّني رسول الله صلى عليه وسلم، وقال: "اللهمّ علمه الكتاب".

مثال آخر: قوله: باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه. ثم ساق بسنده حديث عثمان رضي الله عنه: "خيركم من تعلم القرآن وعلمه".

الترجمة ببعض الحديث: كقوله في كتاب الجنائز: (باب ليس منا من ضرب الحدود). ثم ساق بسنده عن مسروق عن عبد الله رضي الله عنه عن النبيّ صلى الله عليه وسلّم: "ليس منا من ضرب الحدود وشقّ الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية".

مثال آخر: قوله في كتاب البيوع: (باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا) ثم روى من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه عن النبيّ صلى الله عليه وسلّم قال: "البيعان بالخيار ما يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما".

218- النحل 53

219- انظر هدي الساري ص 13

الترجمة بمعنى الحديث: كقوله: في كتاب الوضوء: (باب يهريق الماء على البول)، ثم ساق بسنده من حديث أنس بن مالك قال: (جاء أعرابي فبال في طائفة من المسجد، فزجره الناس، فنهاهم النبي صَلَّى اللهُ عليه وسلّم، فلنا قضى بوله أمره النبي صَلَّى اللهُ عليه وسلّم بذنوب من ماء فأهريق عليه).

الترجمة بصيغة خبرية عامة: أي أن يكون العنوان عامًا يحتمل أكثر من وجه، والحديث خاصًا. مثل قوله: (باب الاستحاضة)، ثم روى حديث عائشة أنها قالت: قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله صَلَّى اللهُ عليه وسلّم: يا رسول الله إني لا أطهر، أفأدع الصلاة؟ فقال صَلَّى اللهُ عليه وسلّم: "إنما ذلك عرق وليس بالحیضة، فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة، فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلّي".

مثال آخر: قوله في كتب الوضوء: (باب الماء الدائم) ثم أسند من طريق الأعرج عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وسلّم يقول: "نحن الآخرون السابقون". ثم قال: وبإسناده قال: "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه".

الترجمة بصيغة خبرية خاصة: أي أن يذكر في الترجمة الحكم الذي يدل عليه الحديث صراحة، مثل قوله في الجنائز: (باب يبدأ بميامن الميت). ثم ساق بسند حديث أم عطية قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وسلّم في غسل ابنته: "ابدأ بميامنها، ومواضع الوضوء منها".

الترجمة بصيغة الاستفهام: قد يفعل ذلك للخلاف في المسألة، أو للتنبية على أعمال النظر فيها أو لغير ذلك. مثل قوله في كتاب الجنائز: (باب هل تكفن المرأة بإزار الرجل؟) ثم روى حديث أم عطية قالت: توفيت بنت النبي صَلَّى اللهُ عليه وسلّم، فقال: "اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو سبعا، أو أكثر من ذلك إن رأيتهن، فإذا فرغتن فأذني"، فلما فرغنا آذناه، فنزع من حقوه إزاره، وقال: "أشعرنها إياه".

كقوله: (كيف نزل الوحي في كتاب فضائل القرآن). ومثله في أول باب في الصحيح: (باب كيف كان بدأ الوحي إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وسلّم).

الترجمة بآية قرآنية: كقوله في كتاب العلم: (باب قول الله تعالى: ﴿وما أوتيتم من العلم إلا قليلا﴾)، ثم روى من حديث ابن مسعود قال: بينا أنا أمشي مع النبي صَلَّى اللهُ عليه وسلّم في خرب المدينة، وهو يتوكأ على عسيب معه، فمرّ بنفر من اليهود، فقال بعضهم لبعض: سلوه عن الروح. وقال بعضهم: لا تسألوه، لا يجيء فيه بشيء تكرهونه. فقال بعضهم: لنسألنه، فقام رجل منهم، فقال: يا أبا القاسم، ما الروح؟ فسكت. فقلت: إنّه يوحى إليه فقلت، فلما انجلي عنه قال: ﴿ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا﴾

مثال آخر: قوله في كتاب الديات: باب قول الله تعالى ﴿ومن أحيها...﴾ ثم ساق بسنده من حديث مسروق عن عبد الله عن النبي صَلَّى اللهُ عليه وسلّم: "لا تقتل نفس إلا كان على ابن آدم الأول

كفل منها". وحديث عبد الله بن عمر عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض" وذكر بعد هذا سبعة أحاديث أخرى في الموضوع.

الترجمة بحديث ليس على شرطه: مثل قوله في كتاب الإيمان: باب قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم." ثم ساق بسنده حديث جرير بن عبد الحميد قال: بايعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم".
مثال آخر: قوله في كتاب الأحكام: (باب الأمراء من قريش). ثم ساق بسنده حديث: "إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا أكبه الله في النار".

الترجمة بآثار الصحابة: مثل قوله في كتاب النكاح: (باب قول الرجل لأخيه: انظر أي زوجتي شئت حتى أنزل لك عنها. رواه عبد الرحمن بن عوف).
مثال آخر: قوله في كتاب الأيمان والندور: (باب قول الرجل: لعمرُ الله. قال ابن عباس لعمرُك: لعيشك)

الترجمة بآثار التابعين ومن بعدهم: كقوله في كتاب الدعوات: (باب التوبة، قال قتادة: نصوحا. الصادقة: الناصحة).

الترجمة بما يذهب إليه بعضهم: كقوله: (باب من قال لا يقطع الصلاة شيء) ثم أخرج عن عائشة أنه ذكر عندها ما يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة، فقالت: (شبهتمونا بالحمير والكلاب، والله لقد رأيت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يصلي وإني على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة، فتبدو لي الحاجة فأكره أن أجلس فأوذني النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأنسل من عند رجليه).

القسم الثاني: التراجم الخفية:

أو الاستنباطية بأن تكون الترجمة غير ظاهرة، وإنما تحتاج إلى إعمال النظر والفكر للوقوف على الشاهد والمناسبة، أو وجه دلالة الحديث على الترجمة. وقد سلك البخاريّ فيها مسالك عدّة أذكر منها:

- أن يذكر في الترجمة حكماً زائداً على حديث الباب، استنبطه من حديث آخر، مثال ذلك قوله في كتاب الصلاة: (باب الشعر في المسجد) ثم ساق بسنده من حديث أبي هريرة أنه سمع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: "يا حسان أجب عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، اللهم أيده بروح القدس". فهذا الحديث ليس فيه إشارة إلى أنّ القصة كانت في المسجد، لكن البخاريّ أخذ هذا الحكم من حديث آخر رواه من طريق سعيد بن المسيّب قال: مر عمر في المسجد وحسان ينشد، فقال: كنت أنشد فيه وفيه من هو خير

منك، ثم التفت إلى أبي هريرة فقال: أنشدك بالله أسمعك رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: "أحب عني، اللهم أيده بروح القدس؟" قال: نعم)

- وقد يستنتج حكماً خفياً غير ظاهر بفهم دقيق كمثل قوله في كتاب الإيمان: (باب أحب الدين إلى الله أدومه)، ثم ساق بسنده عن عائشة أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دخل عليها وعندها امرأة، قال: "من هذه؟" قالت: فلانة نذكر من صلاتها. قال: "مه، عليكم بما تطيقون، فوالله لا يملّ الله حتى تملوا". وكان أحبّ الدين إليه ما داوم عليه صاحبه). فجعل الأعمال من الإيمان، حيث ترجم لهذا الحديث: "باب أحبّ الدين إلى الله أدومه" تحت كتاب الإيمان. قال الحافظ ابن حجر: (مراد المصنّف الاستدلال على أنّ الإيمان يطلق على الأعمال؛ لأن المراد بالدين هنا العمل، والدين الحقيقي هو الإسلام).

- أن تتطابق الترجمة مع حديث الباب بالعموم والخصوص: مثل قوله في كتاب الجمعة: (باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد في مكانه) ثم أخرج حديث ابن عمر رضي الله عنهما يقول: (نهى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يقيم الرجل أخاه من مقعده ويجلس فيه. قلت لنافع الجمعة؟ قال: الجمعة وغيرها). فالنهى مطلق في الحديث، والترجمة مقيدة لذلك بيوم الجمعة.

القسم الثالث: التراجم المرسلة:

وهي التي يكتب فيها بكلمة (باب) هكذا مرسلة. وقد اختلف العلماء في توجيه هذا المسلك، وأقرب الأجوبة ما حرّره الدكتور نور الدين عتر، فذكر وجهين لذلك:

الأول: أن يكون مضمون الباب متصلاً بالباب السابق، مكّماً له، فيفصل لفائدة زائدة في مضمونه، فيكون بمنزلة الفصل من السابق.

الثاني: وهو الكثير الغالب أن يكون مضمون الباب فائدة تتصل بأصل الموضوع الذي عنون له بأبواب، ويكون قد ذكره عقبه لهذه الملازمة⁽²²⁰⁾.

المدرجات في الجامع⁽²¹⁾

الحديث المدرج: ما أدخل في الحديث وليس منه موهماً أنّه منه. وهو حديث مردود لاختلال شرط القبول فيه، فهو إن كان من فعل الثقة وقد خالف فهو بذلك شاذّ، ويستثنى من هذا الحكم ما كان لتفسير غريب ونحوه، وإن كان من فعل الضعيف فهو ضعيف، ومع المخالفة يكون منكراً، وإن كان من فعل الكذاب فهو موضوع.

220- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعيه وبين الصحيحين ص 325-327

221- مادة هذه المسألة مأخوذة من بحثي "منهج البخاريّ في الحديث المدرج في كتابه الجامع الصحيح" المنشور في مجلة المعيار، الصادرة عن كلية أصول الدين.. جامعة الأمير عبد القادر. العدد 18، السنة 2009.

وقد وقع في صحيح البخاريّ أحاديث مدرجة وهي قليلة جدًّا، ولم أقف على دراسة متخصصة تعرّضت للجواب عن إيراد الإمام البخاريّ لها في صحيحه جواباً شافياً إلاّ ما أجاب عنه الحافظ ابن حجر في ثنايا شرحه للبخاريّ، وفي كثير من المواضع لا يفصل.

ولقد حظيت المعلّقات في صحيح البخاريّ بالدراسة والنظر لكون الإمام اشترط اتصال الأسانيد، لكن لم تحظ المدرجات الواردة فيه بمثل ذلك - وإن كانت قليلة-، مع اشتراط السلامة من العلة، والمدرج في الأصل حديث معلول.

والذي ينبغي أن يقال إنّ الإمام البخاريّ لم يكن يفعل ذلك ذهولاً منه، وخروجاً عن شرطه، وإنّما كان له منهج دقيق في ذلك، يمكن تلخيصه في سبعة فروع:

الأول: أكثر المدرجات الواردة في صحيح البخاريّ هي ما كانت لتفسير الألفاظ ونحوه؛ فإنّ الإمام البخاريّ يخرجها من غير بيان، لأنّ الأصل في أحاديث النبيّ صلّى الله عليه وسلّم أن لا تأتي بهذه الصيغة⁽²²²⁾، يذكر الحديث ثم يشرح ما فيه من الغريب في نفس السياق، لذا لم يكن هذا مما يؤاخذ به الشيخان، وكأنّ المسألة مفصول فيها ابتداءً.

الثاني: قد يخرج الحديث مدرجاً لظهور حاله، وربما أثبت الإدراج فيه خارج الصحيح كما في حديث أبي هريرة: " للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك"⁽²²³⁾.

وقد تفرّد به البخاريّ عن سائر أصحاب السنّة، ولا يعاب عليه إخراجه في الصحيح للعلم به - قطعاً - فإنّه أخرجه في كتاب العتق. باب "العبد إذا أحسن عبادة ربّه ونصح سيّده"، لا ليحتجّ به على فضيلة الجهاد أو الحج أو بر الوالدين، وإنّما احتجّ بالقدر المرفوع اتفاقاً تحت الكتاب والباب الذين يناسبانه وهو قوله صلّى الله عليه وسلّم: " للعبد المملوك الصالح أجران" ولم يخرج به - كعادته في تكرار المتون - مفرّقاً في الجهاد والحج والأدب لو كان ثابتاً عنده مرفوعاً؟

222 - فبالتتبع للأحاديث التي أدرجت فيها تفاسير الألفاظ تبين لي أنّ الأمر فيها واضح، لا إبهام فيها بأنّها مرفوعة. والمعنى: أنّ أحاديث النبيّ صلّى الله عليه وسلّم لا تأتي على هذا الشكل أو بهذا الأسلوب. فلو نظرنا -مثلاً- في حديث ابن عمر " أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم نهي عن الشغار، والشغار أن يزوّج... " و حديث أبي سعيد: " نهى عن المزانة والمحاقلة، والمزانة اشتراء... "، ومثل حديث "ابن عمر: " نهى عن ذوات العوامر، وهي العوامر... " وحديث فضالة بن عبيد: " أنا زعيم، والزعيم الحميل، لمن آمن... " وغيرها من الأحاديث يظهر أنّ هذه السياقات كانت معلومة عند أئمة الحديث، وأنّ ألفاظها ليست كلّها مرفوعة، وأنّ تفاسيرها ليست من كلام النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، ولأجل هذا وجدنا في الصحيحين منها الكثير، ولا يضّرّ إخراجها كما سبق. والله أعلم.

223 - صحيح البخاريّ. كتاب العتق، باب العبد إذا أحسن..

وما يزيد هذا تأكيدا إخراج له في الأدب المفرد مفصّلا بين المرفوع والمدرج من طريق سليمان بن بلال عن يونس عن الزهري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة، ولفظه "للعبد المملوك المصلح أجران" والذي نفس أبي هريرة بيده لولا الجهاد في سبيل الله وبرّ أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك-، وكذلك فصله أبو بكر الإسماعيلي كما نصّ عليه الحافظ.

الثالث: ويخرج الحديث لعدم ثبوت الإدراج فيه عنده، وقد يجعل اللفظ الذي قيل "مدرج" في الترجمة تأكيدا على نفي الإدراج، لأنّ صنيعه هذا يدلّ على احتجاجة به (224).

الرابع: قد يخرج الحديث مدرجًا في موضع، لكنّه يرويه في مواضع أخرى مفصّلا مفرّقا في الأبواب حسب الغرض الذي ينشده، وله في هذا منهج معلوم. وقد يترجم للحديث الأصل بترجمة يهمل فيها

224- مثال ذلك: حديث ابن عمر رضي الله عنهما في القرآن في التمر. فإنّه أخرج في كتاب الأطعمة باب القرآن في التمر قال: ثنا آدم ثنا شعبة ثنا جبلة بن سحيم قال: أصابنا عام سنة مع ابن الزبير فرزقنا تمرا، فكان عبد الله بن عمر يمرّ بنا ونحن نأكل ويقول: لا تقارنوا، فإنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم نهي عن الإقران، ثم يقول إلا أن يستأذن الرجل أخاه. قال شعبة: الإذن من قول ابن عمر. قال الخطيب البغدادي: (وذكر الاستثناء بالاستئذان في القرآن من قول ابن عمر وليس من قول النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، بيّن ذلك آدم بن أبي إياس في روايته عن شعبة عن جبلة بن سحيم، وجوّده شبابة بن سوار عن شعبة. وقال عاصم بن علي عن شعبة: أرى الإذن من قول ابن عمر). [الفصل للوصل 1/135].

لكن الإمام البخاريّ أخرجه -أيضا- في المظالم باب إذا أذن إنسان لآخر شيئا جاز، قال ثنا حفص بن عمر ثنا شعبة عن جبلة: كنا بالمدينة في بعض أهل العراق، فأصابنا سنة، فكان ابن الزبير يرزقنا التمر، فكان ابن عمر رضي الله عنهما يمرّ بنا فيقول: إن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم نهي عن الإقران إلا أن يستأذن الرجل منكم أخاه، وفي كتاب الشركة باب القرآن في التمر بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه، لكن من طريق سفيان الثوري، قال: ثنا جبلة بن سحيم قال: سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول: (نهي النبيّ صلّى الله عليه وسلّم أن يقرن الرجل بين التمرتين جميعا حتى يستأذن أصحابه). ومن طريق شعبة -كذلك- عن جبلة قال: كنا بالمدينة... وكان ابن عمر يمرّ بنا فيقول: (لا تقارنوا، فإنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم نهي عن القرآن إلا أن يستأذن الرجل أخاه). فترجمته في هذا الموضع والذي قبله بهذا اللفظ الذي ادّعَى أنه مدرج ما يدلّ على احتجاجة به وأنه من المرفوع، وهو الذي رجّحه الحافظ، قال: (والذي ترجح عندي أن لا إدراج فيه، وقد اعتمد البخاريّ هذه الزيادة وترجم عليها في كتاب المظالم وفي الشركة، ولا يلزم من كون ابن عمر ذكر الإذن مرّة غير مرفوع أن لا يكون مستنده فيه الرفع، وقد ورد أنه استفتي في ذلك فأفتى)، إشارة إلى ما جاء عند البيهقيّ من طريق مسعر عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر أنه سئل عن قران التمر فقال: (لا يقرن إلا أن يستأذن أصحابه...) [سنن البيهقيّ الكبرى 4/168 رقم ح 6730]. قلت: وعند أحمد رواية صريحة في الرفع من طريق عبد الملك بن أبي غنية ثنا أبي عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "إذا أكل أحدكم مع صاحبه فلا يقرن حتى يستأمره" يعني التمر [المسند 2/131، رقم ح 6149]. وقال النووي في شرح مسلم: (وهذا الذي قاله شعبة لا يؤثّر في رفع الاستئذان إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم؛ لأنه نفاه بظن وحسبان، وقد أثبتته سفيان في الرواية الثانية). [شرح صحيح مسلم 13/229]

اللفظ المدرج- مع روايته له-، فيكون ذلك اللفظ لا مناسبة له مع الترجمة، لكنّه يترجم له في موضع آخر بما يناسبه، مما يدل على أن سياقه في غير موضعه ليس للاحتجاج، إنما إيراد في الموضع المناسب له هو مراده بالاحتجاج كما لا يخفى (225).

225- ولأخذ من هذا مثالا: أخرج البخاريّ بإسناده عن معمر عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان بن عفان عن أسامة بن زيد قال: قلت، يا رسول الله أين تنزل غدا- في حجته- قال: "وهل ترك لنا عقيل منزلا؟" ثم قال: "نحن نازلون غدا بخيف بني كنانة المحصب، حيث تقاسمت قريش على الكفر" [كتاب الجهاد والسير. باب إذا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال وأرضون فهي لهم]. فهذا الحديث في الأصل حديثان، أخرجهما مفرّقين، مبينا أنّ لكل متن إسناده؛ فأما الحديث الأول: فهو عن الزهريّ عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان بن عفان عن أسامة بن زيد قال -زمن الفتح-: يا رسول الله أين تنزل غدا؟ قال "وهل ترك لنا عقيل من منزل" [كتاب المغازي. باب أين ركز النبيّ صلّى الله عليه وسلّم الراية يوم الفتح]. و[في الحج. باب توريث دور مكة وبيعها]. وأما الحديث الثاني: فهو عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم حين أراد قدوم مكة [وفي رواية: من الغد، يوم النحر. وفي أخرى: حين أراد حنيناً]: "منزلنا غدا إن شاء الله تعالى بخيف بني كنانة، حيث تقاسموا الكفر" [كتاب الحج. باب نزول النبيّ صلّى الله عليه وسلّم. وفي مناقب الأنصار. باب تقاسم المشركين على النبيّ صلّى الله عليه وسلّم].

أما حديث معمر-الذي صدرت به-، فقد جمع اللفظين في سياق واحد، فأدرج حديث أبي سلمة عن أبي هريرة في حديث عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد، وهو خطأ، نصّ الأئمة عليه؛ من ذلك قول الإمام علي بن المديني: (حديث أبي هريرة عن النبيّ صلى الله عليه وسلم: "منزلنا غدا إن شاء الله بالخيف عند الضحى"، رواه الزهري، فاختلف على الزهري في إسناده؛ فرواه الأوزاعي وإبراهيم بن سعد والنعمان بن راشد وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع كلهم عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، إلا أن معمر أدرجه في حديث علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد "وهل ترك لي عقيل منزلا"، فأدرج الكلام فيه "منزلنا غدا"، وقد رواه محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة ولم يذكر فيه "منزلنا غدا" [العلل لابن المديني ص 81، 82]، وقد سبق نقل هذا النص في الفصل التمهيدي، المبحث الثاني. وحديث محمد بن أبي حفصة أخرجه البخاريّ في المغازي. باب أين ركز النبيّ صلّى الله عليه وسلّم الراية يوم الفتح. قلت: وكذلك رواه يونس وزمعة بن صالح، عند مسلم 985/2 رقم ح1351، والدارقطنيّ في السنن 62/3 رقم ح237، ومعاوية بن صالح. سنن الدارقطنيّ 62/3 رقم ح238 عن الزهري عن علي بن حسين به، ولم يذكروا "منزلنا غدا...". وأخرجه الخطيب البغدادي في الفصل للوصل 689/2 وما بعدها ويبيّن إدراجه كذلك. وحديث معمر هذا ترجم له البخاريّ بباب (إذا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال وأرضون فهي لهم)، ومناسبة الحديث للترجمة هي في قوله "وهل ترك لنا عقيل منزلا" لأن عقيلاً قد باع دوره فلم يغد لهم منزلاً ينزلونه؛ إذ تملكها من ابتاعها منه، قال الحافظ: (ومفهوم هذا أن لو تركها لنزلها. فتح الباري 247/4. وقال أيضاً: (فيه إشارة إلى أنه لو تركها بغير بيع لنزل فيها). الفتح 328/8

فيكون الإمام البخاريّ بهذه الترجمة قصد جزءاً من حديث معمر دون بقيته وهي قوله: " نحن نازلون غدا بخيف بني كنانة" فلم يدخل في الترجمة بوجه، بينما ترجم لهذا المتن أي قوله: "منزلنا غدا...". في مواضع بتراجم مناسبة له منها في كتاب الحج بباب (نزول النبيّ صلّى الله عليه وسلّم مكة)، والترجمة هذه ظاهرة.

الخامس: قد يخرج الحديث وينبّه على الإدراج فيه إذا ثبت عنده، لكن لا يرويه مدرجا⁽²²⁶⁾.

السادس: وأحيانا يترجم للباب باللفظ الذي قيل عنه مدرج إذا اختلف فيه، ويخرج القدر المرفوع بدون تلك الزيادة⁽²²⁷⁾.

وهذا المتن "منزلنا غدا إن شاء الله..."، أخرجه من عدة طرق، عن يونس في التوحيد، (باب في المشيئة والإرادة). وعن إبراهيم بن سعد في مناقب الأنصار، (باب تقاسم المشركين على النبي صلى الله عليه وسلم)، وفي المغازي، (باب أين ركز النبي صلى الله عليه وسلم الراية يوم الفتح). وعن شعيب بن أبي حمزة في الحج، (باب نزول النبي صلى الله عليه وسلم مكة). وعن الأوزاعي في الحج بالترجمة السابقة.. وكذلك رواه عقيل عن الزهري عند ابن خزيمة والخطيب، صحيح ابن خزيمة 322/4 رقم ح 2984، والفصل للوصل 693/2 كلهم لا يذكرون "منزلنا غدا بخيف بني كنانة". قلت: وله عن يونس طريقان فصل فيهما بين اللفظين: الأول: عن يونس عن ابن شهاب عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما، قال: يا رسول الله أين تنزل في دارك بمكة؟ قال: "وهل ترك عقيل من رباغ ودور...". كتاب الجهاد والسير باب إذا أسلم قوم في دار الحرب... وخالف معمرا إذ لم يذكر بقية الحديث. الثاني: عن يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "نزل غدا إن شاء الله بخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر". كتاب التوحيد وقد سبق الإحالة عليه كذلك. ومما يزيد هذا وضوحا أنه -رحمه الله- أخرج حديث أبي هريرة من وجه آخر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. كتاب المغازي باب أين ركز النبي صلى الله عليه وسلم الراية يوم الفتح، كرواية مسلم سندا ومتنا مما يدل على أن حديث أبي هريرة هذا لفظه، وأن حديث أسامة بن زيد ذاك لفظه. وبهذا يعلم أن الإمام البخاري كان مدركا لموضع الإدراج في الحديث، وقد بيّنه بأسلوبه في تفريق المتون حسب الأبواب المناسبة لها، فلا يضره إيراد له كذلك، والله أعلم.

226- كما في حديث سهل بن سعد الساعدي في اللعان، وفيه قال عويمر العجلاني: (فأقبل عويمر حتى جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس، فقال: يا رسول الله، أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقنته فتقتلونه أم كيف يفعل؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "قد أنزل الله فيك وفي صاحبك، فاذهب فأت بها"، قال سهل: فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما فرغا من تلاعتهما، قال عويمر: كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها، فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال ابن شهاب: (فكانت سنة المتلاعنين). فقد أثبت أن جملة "وكانت سنة المتلاعنين" من قول الإمام الزهري خلافا لمن جعلها من قول سهل رضي الله عنه، مع أنه -البخاري- روى الحديث من طريقين: الأوزاعي وفليح عن الزهري به بلفظ يحتمل أن يكون من قول سهل لكن صنيعه هنا يفيد أنه رجع أن يكون من قول الزهري. قال الحافظ: (...فكان المصنف رأى أنه مدرج فنّبّه عليه) الفتح 559/10، 560 شرح ح 5308. وأخرجه مسلم من طريق مالك عن ابن شهاب به سالما من الإدراج بجعل قوله: (فكانت سنة المتلاعنين) من قول ابن شهاب. ثم من طريق يونس عن ابن شهاب به من غير فصل، وقال: (وأدرج في الحديث قوله: "وكان فراقه إياها بعد سنة في المتلاعنين، وزاد فيه: قال سهل: فكانت حاملا، فكان ابنها يدعى إلى أمه ثم جرت السنة أنه يرثها وترث منه ما فرض الله لها). صحيح مسلم 1545/3، رقم ح 1492، كتاب اللعان.

227- ومن ذلك: ما جاء في كتاب النكاح باب لا يطرق أهله ليلا إذا أطال الغيبة مخافة أن يحوّنهم أو يلتبس عثراتهم. ثم أخرج من طريق شعبة ثنا محارب بن دثار قال: سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يكره أن يأتي الرجل أهله طروفا)، ثم أخرج بعده من طريق عاصم بن سليمان عن الشعبي أنه سمع جابر بن

السابع: وقد يخرج الحديث ويحذف اللفظ المدرج، ويُبقي القدر المرفوع مكتفياً به، ولا يذكره في الترجمة (228).

الانتقادات على الجامع الصحيح

عبد الله يقول: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إذا أطال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلاً". وقوله في الترجمة " إذا أطال الغيبة مخافة أن...". لفظ اختلف في إدراجه في الحديث؛ فقد أخرجه مسلم من طريق وكيع وعبد الرحمن بن مهدي عن سفيان ثم قال -مسلم-: قال عبد الرحمن، قال سفيان: لا أدري هذا في الحديث أم لا، يعني أن يتخونهم أو يلتمس عثراتهم، ثم ذكر طريق شعبة كللف البخاري لا يذكر فيه "يتخونهم أو يلتمس عثراتهم". صحيح مسلم 2001/4 رقم ح1928. وعند أبي عوانة من طريق سفيان عن محارب بن دثار به ثم قال: (قال سفيان: قوله يتخونهم أو يلتمس عثراتهم ما أدري شيء قال محارب أو شيء هو في الحديث). مسند أبي عوانة 356/2 رقم ح2631. وقال الحافظ ابن حجر: (وهذه الترجمة لفظ الحديث الذي أورده في الباب في بعض طرقه لكن اختلف في إدراجه فاقصر البخاري على القدر المتفق على رفعه واستعمل بقيته في الترجمة...). فتح الباري 426/10

228- ونظير هذا صنيعه في حديث حماد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة أن رجلاً أسود -أو امرأة سوداء- كان يقيم المسجد، فمات، فسأل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقالوا: مات. قال: "أفلا آذنتموني به، دلوني على قبره -أو قال على قبرها- فأنتي قبره فصلى عليه) [كتاب الصلاة، باب كنس المسجد والتقاط الخرق والعيدان والقذى]. وأخرجه مسلم عن أبي الربيع الزهراني وأبي كامل فضيل بن حسين الجحدري بهذا الإسناد، وزاد في حديث أبي كامل "...ثم قال أن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله عز وجل ينورها لهم بصلاحي عليهم". [صحيح مسلم، كتاب الجنائز باب الصلاة على القبر]. أما هذه الزيادة "إن هذه القبور مملوءة..."، فقد جزم الخطيب البغدادي بأنها مدرجة، قال: (ومن المتن كلام أدرج في حديث أبي هريرة وليس منه وهو قوله: "إن هذه القبور مملوءة على أهلها ظلمة وإن الله ينورها بصلاحي عليها أو عليهم" كان ثابت يرسل هذا الكلام عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا يسنده، بين ذلك عارم بن الفضل وعفان بن مسلم ومحمد بن عبيد بن حساب جميعاً عن حماد بن زيد. وقد روى هذا الحديث سليمان بن حرب ومسدد من طريق أبي داود السجستاني عنه عن يونس بن محمد المؤدب عن حماد بن زيد فاقترضوا على ذكر المسند منه فقط دون ما أرسله ثابت) [الفصل للوصل 637/2]. وقال البيهقي: (رواه مسلم في الصحيح عن أبي كامل عن حماد بن زيد وذكر هذه الزيادة... ثم قال-البيهقي-: والذي يغلب على القلب أن تكون هذه الزيادة في غير رواية أبي رافع عن أبي هريرة، فإما أن تكون عن ثابت عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرسلة كما رواه أحمد بن عبدة ومن تابعه أو عن ثابت عن أنس عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما رواه خالد بن خدش، وقد رواه غير حماد عن أبي رافع فلم يذكرها). سنن البيهقي الكبرى 47/4 رقم ح6804، 6806

وهكذا ترك الإمام البخاري هذه الزيادة ولم يخرجها لأنها لم تثبت عنده بهذا الإسناد عن أبي هريرة كذا صرح الحافظ ابن حجر، قال: (وإنما لم يخرج البخاري هذه الزيادة لأنها مدرجة في هذا الإسناد، وهي من مراسيل ثابت بين ذلك غير واحد من أصحاب حماد، وقد أوضحت ذلك بدلائله في كتاب بيان المدرج). فتح الباري 127/2

استدرك جماعة من العلماء على الإمام البخاريّ أحاديث بدعوى إخلاله بشرطه في الصحيح، ونزوله عن درجة ما التزمه من الصحّة، ومن هؤلاء الحافظ الدارقطنيّ، وأبو مسعود الدمشقيّ، وأبو عليّ الغسانيّ. وقد اشتهر عن الدارقطنيّ انتقاداته لبعض أحاديث الصحيحين، حيث كتب في ذلك جزءاً، طبع باسم "التتبّع"، أصاب في بعض منها- وهي يسيرة جدّاً- كما اعترف بذلك الأئمّة النوويّ وابن حجر، ولكنه لم يصب في أكثرها.

على أنّ ما انتقده العلماء من الأحاديث- في الأغلب- متوجّه إلى الأسانيد لا المتون، حيث لا يكاد يتعدّى عدد المتون المنتقدة عليه خمسة أو أقلّ.

وقد تصدّى الحافظ ابن حجر للجواب عن هذه الانتقادات بالإجمال والتفصيل كما في مقدمة فتح الباري، قال: (وقبل الخوض فيه، ينبغي لكلّ منصف أن يعلم أنّ هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدر في أصل موضوع الكتاب، فإنّ جميعها وارد من جهة أخرى، وهي ما ادّعاه الإمام أبو عمر بن الصلاح وغيره من الإجماع على تلقّي هذا الكتاب بالقبول والتسليم لصحّة جميع ما فيه؛ فإنّ هذه المواضع متنازع في صحّتها، فلم يحصل لها من التلقّي ما حصل لمعظم الكتاب، وقد تعرّض لذلك بن الصلاح في قوله إلا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدارقطنيّ وغيره، وقال في مقدمة شرح مسلم له ما أخذ عليهما يعني على البخاريّ ومسلم وقدح فيه معتمد من الحقاظ، فهو مستثنى مما ذكرناه لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول، انتهى. وهو احتراز حسن. واختلف كلام الشيخ محي الدين في هذه المواضع فقال في مقدمة شرح مسلم ما نصّه: فصل قد استدرك جماعة على البخاريّ ومسلم أحاديث أخلّا فيها بشرطهما، ونزلت عن درجة ما التزمها، وقد ألّف الدارقطنيّ في ذلك، ولأبي مسعود الدمشقيّ أيضاً عليهما استدراك ولأبي عليّ الغسانيّ في جزء العلل من التقييد استدراك عليهما وقد أوجب عن ذلك أو أكثره أهـ)⁽²²⁹⁾.

وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم أقسام:

القسم الأول منها: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد، فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة، وعلّله الناقد بالطريق الناقصة، فهو تعليل مردود... وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة وعلّله الناقد بالطريق المزيدة تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف... فمحصل الجواب عن صاحب الصحيح أنّه إنّما أخرج مثل ذلك في باب ماله متابع وعاضد، أو ما حقّته قرينة في الجملة تقويّه، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع.

القسم الثاني منها: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد ... فالتعليل بجميع ذلك من أجل مجرد الاختلاف غير قادح، إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف، فينبغي الإعراض أيضا عمّا هذا سبيله.

القسم الثالث منها: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عددًا أو أضبط ممن لم يذكرها، فهذا لا يؤثر التعليل به إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع، أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا، اللهم إلا إن وضح بالدلائل القويّة أنّ تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواه، فما كان من هذا القسم فهو مؤثّر كما في الحديث الرابع والثلاثين (230).

القسم الرابع منها: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف من الرواة، وليس في هذا الصحيح من هذا القبيل غير حديثين، وتبين أنّ كلاّ منهما قد توبع.

القسم الخامس منها: ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله، فمنه ما يؤثر ذلك الوهم قدحاً، ومنه ما لا يؤثر.

القسم السادس منها: ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن، فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع في المختلف من ذلك، أو الترجيح، على أنّ الدارقطني وغيره من أئمة النقد لم يتعرضوا لاستيفاء ذلك من الكتابين كما تعرّضوا لذلك في الإسناد، فما لم يتعرضوا له من ذلك: حديث جابر في قصة الجمل، وحديثه في وفاء دين أبيه، وحديث رافع بن خديج في المخابرة، وحديث أبي هريرة في قصّة ذي اليمين، وحديث سهل بن سعد في قصّة الواهبة نفسها، وحديث أنس في افتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين، وحديث ابن عباس في قصة السائلة عن نذر أمها وأختها، وغير ذلك.

فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح، وقد حررتها، وحققتها، وقسمتها، وفصلناها، لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر " انتهى.

قال الحافظ بعد أن أجاب عن كلّ حديث انتقده الدارقطني وغيره: (هذا جميع ما تعقبه الحفظ النقاد العارفون بعلم الأسانيد المطلعون على خفايا الطرق، وليست كلّها من أفراد البخاريّ، بل شاركه مسلم في كثير منها كما تراه واضحاً ومرفوقاً عليه رقم مسلم وهو صورة (م)، وعدّة ذلك اثنان وثلاثون حديثاً

230- وهو حديث قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة: من أعتق شقيصاً، وذكر فيه الاستسعاء من حديث ابن أبي عروبة وجرير بن حازم، وقد روى هذا الحديث شعبة وهشام وهما أثبت الناس في قتادة فلم يذكر في الحديث الاستسعاء، ووافقهما همام، وفصل الاستسعاء من الحديث، فجعله من رأي قتادة لا من رواية أبي هريرة، قاله المقبري عن همام، وقال أبو مسعود: حديث همام عندي حسن، وعندني أنّه لم يقع للشيخين، ولو وقع لهما لحكما بقوله، وتابعه معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة، وكذا رواه أبو عامر عن هشام، قاله الدارقطني، قال: وهذا أولى بالصواب من حديث ابن أبي عروبة وجرير بن حازم. هدي الساري ص361

فأفراده منها ثمانية وسبعون فقط، وليست كلها قادحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدر فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسف، كما شرحته مجملًا في أوّل الفصل وأوضحته مبينًا أثر كلّ حديث منها، فإذا تأمل المصنف ما حرّته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف في نفسه، وحل تصنيفه في عينه، وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقّيه بالقبول والتسليم وتقديمهم له على كلّ مصنف في الحديث والقلم، وليسوا سواء من يدفع بالصدر فلا يأمن دعوى العصبية، ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية، والضوابط المرعية، فله الحمد الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والله المستعان وعليه التكلان⁽²³¹⁾.

المفاضلة بين صحيح البخاريّ وصحيح مسلم

الذي ينبغي تقريره ابتداءً هو أنّ الصحيحين كتابان تلقتهما الأمة بالقبول - إلاّ أحرّفًا يسيرة جدًّا متنازع فيها - فهما صحيحان، غير أنّ العلماء وازنوا بينهما لمعرفة أفضلهما؛ فذهب أكثر العلماء إلى تقديم صحيح البخاريّ في الرتبة، وهذا لا ينقص من قدر صحيح مسلم، ولا يقدر في صحّته.

وقد حرّر الحافظ ابن حجر دلائل تقديم صحيح البخاريّ على صحيح مسلم تحريّرًا لا تجده عند غيره، أسوقه لأهميته.

وبيان ذلك على سبيل الإجمال: أنّه يكفي منه اتفاقهم على أنّ البخاريّ كان أعلم بهذا الفنّ من مسلم، وأنّ مسلمًا كان يشهد له بالتقدّم في ذلك والإمامة فيه، والتفرد بمعرفة ذلك في عصره حتى هجر من أجله شيخه محمد بن يحيى الذهليّ في قصّة مشهورة.. فهذا من حيث الجملة.

وأما من حيث التفصيل فقد تقرّر أنّ مدار الحديث الصحيح على الاتّصال وإتقان الرجال وعدم العلل، وعند التأمل يظهر أن كتاب البخاريّ أتقن رجالًا وأشدّ اتصالًا، وبيان ذلك من أوجه:

أحدها: أنّ الذين انفرد البخاريّ بالإخراج لهم دون مسلم أربعمئة وبضع وثلاثون رجلًا، المتكلّم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلًا، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاريّ ستمئة وعشرون رجلًا، المتكلّم فيه بالضعف منهم مئة وستون رجلًا، ولا شك أنّ التخرّج عمّن لم يتكلّم فيه أصلا أولى من التخرّج عمّن تكلم فيه وإن لم يكن ذلك الكلام قادحًا.

ثانيها: أنّ الذين انفرد بهم البخاريّ ممن تكلم فيه لم يكثر من تخرّج أحاديثهم، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلّها أو أكثرها إلاّ ترجمة عكرمة عن ابن عباس بخلاف مسلم؛ فإنّه أخرج أكثر تلك النسخ كأبي الزبير عن جابر، وسهيل عن أبيه، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، وحامد بن سلمة عن ثابت، وغير ذلك.

ثالثها: أنّ الذين انفرد بهم البخاريّ ممن تكلمّ فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم، وعرف أحوالهم، واطلع على أحاديثهم، وميز جيدها من موهومها، بخلاف مسلم فإنّ أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تكلمّ فيه ممن تقدم عن عصره من التابعين ومن بعدهم، ولا شك أنّ المحدث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدّم منهم.

رابعها: أنّ البخاريّ يخرج من أحاديث أهل الطبقة الثانية انتقاء، ومسلم يخرجها أصولاً. فهذه الأوجه الأربعة تتعلق بإتقان الرواة.

وبقي ما يتعلّق بالاتصال وهو الوجه الخامس وذلك أنّ مسلماً كان مذهبه على ما صرّح به في مقدمة صحيحه، وبالغ في الردّ على من خالفه أنّ الإسناد المعنعن له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعن ومن عنعن عنه، وإن لم يثبت اجتماعهما إلّا إن كان المعنعن مدلساً، والبخاريّ لا يحمل ذلك على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرّة، وقد أظهر البخاريّ هذا المذهب في تاريخه، وجرى عليه في صحيحه وأكثر منه حتى إنّه ربما خرج الحديث الذي لا تعلّق له بالباب جملة إلا لبيّن سماع راو من شيوخه لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئاً معنعناً،... وهذا مما ترجّح به كتابه لأننا وإن سلّمنا ما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال، فلا يخفى أنّ شرط البخاريّ أوضح في الاتصال والله أعلم.

وأما ما يتعلّق بعدم العلة وهو الوجه السادس فإنّ الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي حديث وعشرة أحاديث .. اختص البخاريّ منها بأقل من ثمانين، وباقي ذلك يختصّ بمسلم، ولا شك أنّ ما قلّ الانتقاد فيه أرجح مما أكثر، والله أعلم.

وأما قول أبي عليّ النيسابوريّ، فلم نقف قطّ على تصريحه بأنّ كتاب مسلم أصحّ من كتاب البخاريّ بخلاف ما يقتضيه إطلاق الشيخ محيي الدين في مختصره في علوم الحديث وفي مقدمة شرح البخاريّ أيضاً، حيث يقول: اتفق الجمهور على أنّ صحيح البخاريّ أصحهما صحيحاً وأكثرهما فوائد، وقال أبو عليّ النيسابوريّ وبعض علماء المغرب: صحيح مسلم أصحّ انتهى. ومقتضى كلام أبي عليّ نفي الأصحّة عن غير كتاب مسلم عليه، أمّا إثباتها له فلا؛ لأن إطلاقه يحتّم أن يريد ذلك، ويحتّم أن يريد ذلك ويحتّم أن يريد المساواة، والله أعلم.

قال الحافظ ابن حجر: والذي يظهر لي من كلام أبي عليّ أنّه إمّا قدّم صحيح مسلم لمعنى غير ما يرجع إلى ما نحن بصدد من الشرائط المطلوبة في الصحّة، بل ذلك لأنّ مسلماً صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرّز في الألفاظ، ويتحرّى في السياق، ولا يتصدّى لما تصدّى له البخاريّ من استنباط الأحكام ليؤب عليها، ولزم من ذلك تقطيعه للحديث في أبوابه، بل جمع مسلم الطرق كلّها في مكان واحد، واقتصر على الأحاديث دون الموقوفات، فلم يعرّج عليها إلا في بعض المواضع على سبيل الندور تبعاً لا مقصوداً، فلهذا قال أبو عليّ ما قال مع أبيّ رأيت بعض أئمّتنا يجوز أن يكون أبو

عليّ ما رأى صحيح البخاريّ، وعندني في ذلك بعدّ، والأقرب ما ذكرته، وأبو عليّ لو صرح بما نسب إليه لكان محجوباً بما قدّمناه مجملًا ومفصلاً والله الموفق.

وأما بعض شيوخ المغاربة فلا يحفظ عن أحد منهم تقييد الأفضلية بالأصحية، بل أطلق بعضهم الأفضلية، وذلك فيما حكاه القاضي أبو الفضل عياض في الإلماع عن أبي مروان الطّبيّ بضم الطاء المهملة ثم إسكان الباء الموحدة بعدها نون، قال: كان بعض شيوخه يفضل صحيح مسلم على صحيح البخاريّ انتهى. وقد وجدت تفسير هذا التفضيل عن بعض المغاربة، فقرأت في فهرسة أبي محمد القاسم بن القاسم النجيبّي قال: كان أبو محمد بن حزم يفضّل كتاب مسلم على كتاب البخاريّ؛ لأنّه ليس فيه بعد خطبته إلاّ الحديث السرد اهـ. وعندني أنّ بن حزم هذا هو شيخ أبي مروان الطّبيّ الذي أبهمه القاضي عياض، ويجوز أن يكون غيره، ومحل تفضيلهما واحد، ومن ذلك قول مسلم بن قاسم القرطبيّ وهو من أقران الدارقطنيّ لما ذكر في تاريخه صحيح مسلم، قال: لم يضع أحد مثله، فهذا محمول على حسن الوضع وجوده الترتيب، وقد رأيت كثيرا من المغاربة ممّن صنف في الأحكام يحذف الأسانيد كعبد الحق في أحكامه وجمعه يعتمدون على كتاب مسلم في نقل المتن وسياقها دون البخاريّ لوجودها عند مسلم تامّة، وتقطيع البخاريّ لها، فهذه جهة أخرى من التفضيل لا ترجع إلى ما يتعلق بنفس الصحيح والله أعلم⁽²³²⁾.

للمطالعة

- قراءة في هدي الساري مقدمة فتح الباري:

الفصل الأوّل، الفصل الثالث، الفصل الرابع، الفصل الثامن، الفصل العاشر.

- قراءة في كتاب "مدرسة الإمام البخاريّ في المغرب" للدكتور يوسف الكتّابي.